الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور.

إعداد الطالب:

* عبد السلام كمون

إشراف الأستاذ الدكتور:

* عبد الكريم بوصفصاف

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.د. محمد حوتية	أستاذ التعليم العالي	رئيساً	جامعة أدرار
أ.د. عبد الكريم بوصفصاف	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً ومقرراً	جامعة أدرار
أ.د. الطاهر ذراع	أستاذ التعليم العالي	عضواً مناقشاً	جامعة أدرار
أ.د. شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	عضواً مناقشاً	جامعة 08 ماي 1945 قالمة

نوقشت بتاريخ: 05 صفر 1435هـ الموافق لـ 08 ديسمبر 2013م

السنة الجامعية: 1434/1433هـ الموافق لـ2013/2012م


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة رحمة الله عليه.

إلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها.

إلى عائلتي الصغيرة (زوجتي وأبنائي: عبد القادر-إلياس-سارة).

إلى عائلتي الكبيرة (إخوتي وأخواتي).

إلى مجموعة الاثنين والعشرين التاريخية.

إلى هؤلاء جميعاً أهدي باكورة هذا العمل المتواضع.

عبد السلام كمون.

شكر وتقدير

أحمل أسمى عبارات التقدير والاحترام:

إلى روح والدي العزيز رحمه الله ووالدتي العزيزة حفظها الله وبارك في عمرها.

والشكر كل الشكر لأساتذتي الأفاضل... وأخص بالذكر: الأستاذ المشرف البروفيسور "عبد الكريم بوصفصاف" الذي عبَّد لي طريق البحث من خلال توجيهاته وإرشاداته ونصائحه رغم انشغالاته وظروفه الصحية، فما وجد في هذا البحث من فضل فإليه ينسب وما وجد فيه من تقصير فعلي يحسب، فأنعم وأكرم به أستاذاً.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى عائلة المجاهد إلياس دريش عضو مجموعة الاثنين والعشرين، التي استقبلتني بحفاوة منقطعة النظير.

والشكر الخالص للأستاذ: عبد المالك بوعريوة على مساندته ومؤازرته لي طيلة هذا البحث، فله مني فائق التقدير وخالص التحيات.

كما أتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الذين كانوا عوناً لي في بحثي هذا: ذراع الطاهر، تواتي دحمان، شترة خير الدين، جعفري مبارك، جلايلي أحمد، وإلى كل موظفي قسم التاريخ أساتذة وإداريين.

وأقدم تشكراتي الخالصة إلى زميلاي عبد الرحمان بوظفر وعبد الكريم بايشي الذين سهرا على كتابة هذه المذكرة وضبطها.

وإلى كل عمال المكتبة المركزية بجامعة أدرار، وموظفي مكتبة المركز الثقافي الإسلامي، وعمال متحف المجاهد بأدرار، وإلى عمال المكتبة الوطنية بالحامة، والمكتبة الوطنية القديمة بالجزائر العاصمة، وإلى موظفي المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر،1954 وإلى موظفي الأرشيف الوطني بالعاصمة.

عبد السلام كمون.

مقدمة البحث وخطته

مقدمة البحث وخطته:

تعد الثورة الجزائرية من أعظم ثورات القرن العشرين (ق20) في العالم لما وقع فيها من أحداث ولما شهدته من تحولات كبرى خلال سبع سنوات ونصف من الكفاح المستميت، واجه خلالها الشعب الجزائري -بإمكاناته المحدودة- أعتى قوة استعمارية في العالم، ومع ذلك استطاع الشعب الجزائري أن يحقق انتصارات باهرة كان لها صدى كبيراً على الساحة الدولية.

وكان الهدف من هذه الثورة الجزائرية المباركة (1954-1962) تحرير الشعب الجزائري من ربقة المحتل الأجنبي البغيض الذي جثم على البلاد أكثر من قرن ونصف قرن من الزمان، عانى الشعب خلالها من ويلات الظلم والقهر والبطش والحرمان...

إن البحث في موضوع تفجير الثورة الجزائرية موضوعاً جديراً بالدراسة وفي حاجة إلى أقلام وطنية مخلصة تستجلي الحقائق من مصادرها الأصلية، ومما يزيد في حساسية الدراسة زخمها الكبير وتنوعها الفكري والإيديولوجي، مما يحتم على الباحث مراعاة القيم المشتركة بين الأشقاء رغم اختلاف الآراء والإيديولوجيات.

ومما لا شك فيه أن انطلاق ثورة التحرير في يوم الفاتح نوفمبر 1954 يعتبر أهم حدث على الإطلاق في تاريخ الجزائر المعاصرة، إذ كان فاصلاً بين مرحلة النضال السياسي ومرحلة الكفاح المسلح الذي شهد الكثير من التطورات والأحداث، مما يفرض على الباحث فيها بذل ما في وسعه للإلمام بتلك التطورات وتحليلها ومناقشتها نقاشاً بعيداً عن الذاتية.

ومن هنا تطمح هذه الرسالة إلى أن تكون دراسة عمودية تعالج مرحلة التحضير والإعداد للثورة وتفجيرها، والتي اندلعت والشعب الجزائري يعيش ظروفاً صعبة لا يُحسد عليها، خاصة وأن الحزب المعول عليه شهد أزمة في القيادة عصفت بوحدته، وهزت قواعده وقسمت صفوفه وبات أمر الثورة أمراً معلقاً.

وفي هذا المنحى تحاول هذه الرسالة الموسومة: "**مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954**"، تسليط الضوء على هذه المجموعة التاريخية لمعرفة دورها الأساس في تفجير الثورة سياسياً وعسكرياً وفكرياً.

دوافع اختيار الموضوع:

إن اختياري لموضوع مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية لم يكن عفوياً أو اعتباطياً، بل كان نتيجة تضافر عدة عوامل أهمها:

أولاً: دوافع ذاتية:

1- كان اختياري لهذا الموضوع نتاج دافع شخصي حرّكه فضول قوي ورغبة دفينة في قلبي، وذلك من أجل الإطلاع والتعمق في مثل هذه المواضيع الحساسة.

2- ميولي القوي والمفرط لدراسة تاريخ الجزائر بصفة عامة وتاريخ الثورة منه بصفة خاصة، والذي اكتسبت فيه تجربة أولية خلال سنوات التدرج الأربع، فحاولت استثمارها وتطويرها في مرحلة الدراسات ما بعد التدرج.

3- الدعم والإسناد القوي الذي حظيت به من طرف الأستاذ المشرف البروفيسور عبد الكريم بوصفصاف أعطاني دفعاً قوياً لمعالجة هذا الموضوع الحساس.

ثانياً: دوافع موضوعية.

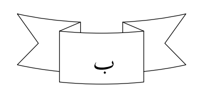
1- أهمية هذه المرحلة في تاريخ الجزائر المعاصرة، وهي فترة قبيل الانطلاقة وبعيدها، على أساس أن معظم الدراسات مرت على هذه المرحلة مرور الكرام وتناولت المراحل الموالية بإسهاب.

2- إن البحث في هذا الموضوع يبين للقارئ الظروف والأسباب المباشرة التي عجلت في تفجير الثورة، كما يتيح له فرصة التعرف على هذه المجموعة التاريخية التي اقتنعت بعدم جدوى النضال السياسي وكرست مبدأ العمل الثوري والقيادة الجماعية.

3- على الرغم من أن هناك دراسات عديدة تناولت هذا الموضوع إلاّ أنها في معظمها عبارة عن مادة معرفية متراكمة من المعلومات المتضاربة مع بعضها البعض، فهي في حاجة ماسة إلى التمحيص والتدقيق.

4- حاولت من خلال هذه الدراسة الوقوف على هذه المجموعة التاريخية لمعرفة مكوناتها السياسية والعسكرية والفكرية، وتبيان دور ومسؤولية كل واحد من أفراد المجموعة في التحضير والإعداد لمرحلة الكفاح المسلح

وأهم التطورات التي مرت بها هذه المجموعة وصولاً إلى أول نوفمبر 1954.



إشكالية البحث:

تتمحور هذه الدراسة حول إشكالية محددة مفادها: إلى أي مدى استطاعت مجموعة الاثنين والعشرين نقل الهياكل السياسية إلى مرحلة الكفاح المسلح؟ وما هو دورها الأساس في تفجير الثورة وإعلانها؟

إن هذه الإشكالية الرئيسة تحمل في طياتها عدة تساؤلات سأحاول الإجابة عنها من خلال فصول الرسالة وهي على النحو الآتي:

- كيف استطاعت تلك الأزمات التي أصابت حركة الانتصار الحريات الديمقراطية أن تبعد القيادة الحزبية عن الاتجاه الثوري؟ وبالمقابل كيف تمكن قدماء المنظمة الخاصة أو بالأحرى مجموعة الاثنين والعشرين من تجاوز تلك الأزمات؟

- لماذا عجزت القيادة الحزبية على الانتقال إلى مرحلة الكفاح المسلح على الرغم من أنها قطعت أشواطاً كبيرة في مرحلة النضال السياسي من أجل الاستقلال؟

- من تكون هذه المجموعة التاريخية التي دكت النظام الاستعماري دكاً ومن أين أتت؟

- ما هو سر نجاحها في تفجير الثورة رغم الظروف الصعبة التي كانت محيطة بهم (ملاحقين من قبل البوليس الفرنسي، منبوذين من طرف القيادة الحزبية، أقل عدداً وعدةً، وأقل معرفة من الشعب؟

- متى بدأت مجموعة الاثنين والعشرين الإعداد والتحضير للثورة؟ وكيف تطور هذا الإعداد وصولاً إلى أول نوفمبر 1954؟

- من أين استمدت هاته العناصر الثورية قوتها في تفجير الثورة وقيادتها رغم أنها كانت غير معروفة بالنسبة للفئات الشعبية؟

بما أن تفجير الثورة تم في ظروف سرية للغاية فما هو موقف الأحزاب الوطنية، السلطات الفرنسية، والجماهير الشعبية منها؟ وما هي مختلف ردود أفعالهم؟

إطار البحث:

تماشياً مع طبيعة الموضوع، حددت إطاره الزمني بين 1949 و 1954، حيث يشير التاريخ الأول إلى بداية الأزمات التي زعزعت قواعد الحزب من جهة، ومن جهة أخرى عملت تلك الأزمات على تطور الفكر الثوري لدى المجموعة التاريخية.

أما التاريخ الثاني، فهو يمثل السنة التي انطلقت فيها ثورة التحرير المباركة، وعموماً شهدت تلك الفترة المحصورة بين (1949-1954) تحولات جوهرية وسريعة في تاريخ الجزائر المعاصرة تم فيها الانتقال من مرحلة النضال السياسي إلى مرحلة العمل الثوري.

أهداف البحث:

من خلال ما سبق طرحه من إشكالية محورية وأسئلة فرعية سأحاول وصول إلى جملة من الأهداف هي:

1- معرفة الأصول التاريخية والفكرية والاجتماعية لمجموعة الاثنين والعشرين.

2- التطرق إلى الأدوار السياسية والوطنية التي لعبتها هذه المجموعة في تحضيرها وإعدادها للثورة.

3- تسليط الضوء على أهم المحطات التي وقفت عندها المجموعة أثناء تحضيراتها العملية والنهائية لثورة اول نوفمبر 1954.

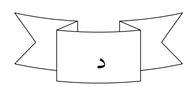
4- محاولة حصر تلك المطبات والعراقيل التي صادفت العناصر الثورية أثناء الانطلاقة وكيف تمكنت من التغلب عليها.

5- معرفة أسباب تمكن المجموعة التاريخية من التأثير على جميع الأحزاب الوطنية بحلها وإقناع مناضليها بالانضمام بشكل فردي إلى جبهة التحرير الوطني التي فرضت نفسها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الجزائري .

6- التعرف على الدور الذي لعبته قيادة الخارج في دعمها للثورة .

مناهج البحث:

للإجابة على تلك الإشكالية المحورية التي تفرعت عنها عدة أسئلة جزئية، اتبعت المناهج التي تفرضها طبيعة الموضوع المعالج وهي:



أولاً: المنهج التاريخي الوصفي:

يهتم هذا الأخير بوصف الوقائع وتطورها وصفاً كرونولوجياً، ولقد وظفته في هذه الدراسة التي تناولت أهم حدث في تاريخ الجزائر المعاصرة وهو ثورة أول نوفمبر، فاستخدام هذا المنهج ضروري لوصف تلك التطورات والتغيرات التي طرأت على تاريخ الحركة الوطنية وحولتها إلى حركة ثورية قضت على النظام الاستعماري واستأصلت جذوره وأجبرته على الرحيل بدون رجعة.

ثانيا: المنهج التحليلي النقدي:

ولقد اعتمدته في دراسة المادة العلمية ونقدها وتحليلها، بحثاً عن حقيقة التطورات والاجتماعات المتتالية التي عقدتها المجموعة في إطار تحضيراتها النهائية للثورة وأهم الإعدادات المعنوية والعسكرية التي قدمتها العناصر القيادية للمناضلين، وقد خدمني هذا المنهج بصفة خاصة في الفصل الثالث من فصول الرسالة.

ثالثاً: المنهج المقارن:

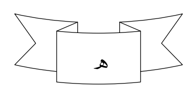
وظفته لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر المفجرة للثورة والقيادة الحزبية العاجزة عن ذلك، كما وظفته لإبراز الفوارق بين المناطق الخمسة التاريخية من حيث انطلاق العمليات الأولى للثورة ومن حيث نسبة تقدمها ونجاحها.

ومن هنا يمكن القول أن طبيعة موضوع الدراسة تتطلب مني الوصف والتحليل والمقارنة حتى نصل إلى نتائج دقيقة حتى تكون هذه الدراسة في مستوى الدراسات الأكاديمية البحتة.

صعوبات البحث:

من المؤكد أنه لا تخلو أية الدراسة من صعوبات معرفية ومنهجية تعترض الباحث في إنجاز هذه الرسالة، خاصة عندما يتعلق الأمر بمثل هذه المواضيع الحساسة والدارس في بداية بحثه الأكاديمي، فلقد صادفت الكثير من الصعوبات وحسبي أن أذكر بعضها:

- ندرة الوثائق أن لم نقل انعدامها: أحياناً نظراً للظروف السرية التي اكتنفت إعدادها حالت دون استخدام الكتابة إلا في الأمور الاستثنائية، فمثلاً اجتماع المدنية الشهير الذي تقرر فيه تفجير الثورة جرى في ظروف سرية للغاية، ومما جعل هاته المجموعة التاريخية تبتعد عن الكتابة حتى لا يوجد ما يثبت إدانتهم.



– صعوبة جمع الشهادات الحية: لأن معالجة هذا الموضوع جاءت متأخرة جدّا عن فترة الحدث وفاعليه، فمنهم من استشهد في الثورة ومنهم من توفى بعد الاستقلال، ولا يزال على قيد الحياة من هذه المجموعة التاريخية إلا (05) خمسة أعضاء كلهم في حالة صحية صعبة بسبب تقدمهم في السن، وبالتالي فإن الحصول على شهاداتهم أمراً صعباً.

– عدم وجود في حدود إطلاعي دراسة متخصصة سابقة في هذا الموضوع والتي يمكن اعتمادها كمرجع ماعدا بعض المقالات المتناثرة في أمهات الكتب، مما جعلني أتلقى صعوبة في لملمة هذه المقالات وهندستها وتركيبها.

– خصوصيات الموضوع: فهو متشعب الجوانب وطريقه شائك لأنه يمثل نهاية مرحلة غير مأسوف عليها (مرحلة النضال السياسي) وبداية مرحلة أخرى جديدة مثمرة (مرحلة النضال الثوري).

– ظروف إنجاز هذا البحث: وفي هذا الخصوص يجب أن أشير إلى أن الظروف التي أنجز فيها هذا العمل صعبة جدّا وأقصد هنا ظروف العمل.

ورغم ذلك فقد حاولت قدر المستطاع مقاومة هذه الصعوبات بلملمة شتات موضوع الدراسة وإعادة صياغته وتركيبه، ومع ذلك لا أزعم أنني قدمت عملاً كاملاً متكاملاً، ولكنني آمل أن تكون هذه الدراسة اتسمت بالجدة في الطرح، ومثّلت إضافة جديدة للمكتبات الجزائرية، فما وجد في هذا البحث من فضل فإلى الله وإلى الأستاذ المشرف ينسب وما وجد فيه من تقصير فعليَّ يحسب.

الدراسات السابقة:

لم أعثر على دراسات سابقة في هذا الموضوع، إلا ما جاء منها في شكل دراسات عامة مثل: أطروحة دكتوراه لـ خيثر عبد النور: "تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954-1962)، ولقد أفادتني هذه الأطروحة كثيراً في الفصل الثالث من رسالتي، بالإضافة إلى رسالة ماجستير لـ آمال شلي: "التنظيم العسكري في الثورة التحريرية 1954-1956م" تحت إشراف: أ.د. عبد الكريم بوصفصاف.

وهناك دراسة أخرى لـ مصطفى سعداوي: "المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر" ولقد ساعدتني هذه الدراسة في التعرف على الدور الكبير الذي لعبته هذه المنظمة في تكوين المجموعة التاريخية التي عملت على استكمال شروط الكفاح المسلح وفجرت الثورة التحريرية.

وصف أهم المصادر البحث ومراجعه:

لما كان موضوع الدراسة يتعلق بمرحلة مهمة من تاريخ الجزائر المعاصرة، وهي مرحلة قبيل انطلاق الثورة وبعيدها، وجب علي الاعتماد على عدة مصادر ومراجع أساسية منها:

أولاً: المصادر.

1- كتاب: "La préparation du premier Novembre 1954" لمحمد بوضياف وهو مصدر مهم جدّا وتم الاعتماد عليه كثيراً في هذه الدراسة، وهو عبارة عن شهادة حية صادرة عن أحد منظمي الاجتماع التاريخي الأساسيين، وعضو لجنة الخمسة، ومنسقها وتناول هذا المصدر التحضيرات التي ألمت بالحزب وكذا مروراً ببعض جوانب اجتماع ال22 إلى غاية اجتماع لجنة الستة الذي حدد فيها تاريخ الانطلاقة الفعلية للثورة.

2- كتاب: "مسار مناضل" لمحمد مشاطي: وهو مصدر مهم في هذه الدراسة لأنه عبارة عن شهادة حية صادرة عن أحد أعضاء مجموعة ال22 التاريخية الذي لا زال على قيد الحياة، ورغم أن صاحبه لم يشارك في تفجير الثورة إلا أنه استطاع أن يفتح جبهة ثانية في فرنسا وضرب العدو في عقر داره.

3- كتاب: "مهندسو الثورة" لعيسى كشيدة: ويعتبر مصدراً مهماً وأساسياً في هذه الدراسة لأن صاحبه ارتبط مصيره باندلا ع الثورة التحريرية، وكان صديقاً حميماً لمحمد بوضياف ومقرباً من المجموعة الستة الذين فجروا الثورة التحريرية، ولقد تناول هذا المصدر مرحلة حساسة من تاريخ ثورتنا التحريرية، أوضح فيه الكثير من الأمور التي كانت مبهمة بالأمس القريب، وهو عبارة عن شهادة صاحب محل الخياطة الذي انعقد فيه أول اجتماع للجنة الخمسة لدراسة وتنفيذ قرارات اجتماع ال.22

4- الحوارات والمقابلات التي أجرتها مجلة "أول نوفمبر" مع العديد من المسؤولين والفاعلين الذين كان لهم دور مباشر في أحداث الثورة الجزائرية، كالمجاهد سيد علي عبد الحميد وأحمد دوم والطاهر زبيري...الخ، كما لا يفوتني أن أشيد بالدور الكبير والفعال الذي لعبه الكاتب "محمد عباس" في كتابة تاريخ الثورة الجزائرية وذلك من خلال الحوارات التي أجراها مع العديد من

الوجوه البارزة ورموز الثورة التحريرية، والتي جمعها في عدة كتب منها: اغتيال... حلم أحاديث مع بوضياف، رواد الوطنية، فصول من ملحمة التحرير، مثقفون في ركاب الثورة...الخ.

5- كتابا: "جذور أول نوفمبر 1954"، و"شهادات ومواقف" لابن يوسف بن خدة، وهما مصدران مهمان لأن صاحبهما من الرعيل الأول للحركة الوطنية التحريرية، وهي شهادة حية يعتمد عليها المؤرخون في كتابة تاريخنا، ولقد تناول الكتاب الأول ظروف تكوين ونشأة الحركة الوطنية والظروف والأسباب المباشرة التي أدت إلى تفجير الثورة وهذا ما يتضح جلياً في عنوان الكتاب.

أما الكتاب الثاني: فهو عبارة عن مجموعة من الحوارات أجراها صاحبه مع مجموعة من المجلات والجرائد منها: مجلة "الثورة الإفريقية"، "جريدة السلام"، "جريدة الشعب"، كانت تدور في معظمها حول أول نوفمبر وظروفه.

ثانياً: المراجع: وتشتمل الكتب العامة والخاصة.

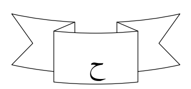
1- محمد عباس: - اغتيال... حلم أحاديث مع بوضياف.

- ثوار... عظماء.
- دروب الاستقلال فصول من.. ملحمة التحرير.
- رواد الوطنية.

وهي كتب قيمة تضمنت عدة مقالات وحوارات مع بعض صانعي الحدث أمثال محمد بوضياف، أحمد بن بلة، علي كافي، سيدي علي عبد الحميد، مسعود بوقادوم...الخ، كما أفادتني هذه الكتب بصفة أخص في تحرير الفصل الثاني المتعلق بترجمة مجموعة الاثنين والعشرين التاريخية.

2- مولود قاسم نايت بلقاسم: "ردود الفعل الأولية داخلاً وخارجاً على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر" وهو كتاب قيم ومفيد، واعتمدت عليه كثيراً في الفصل الأخير من المذكرة، فاستطاع صاحبه أن يعطينا صورة عامة وشاملة على مختلف مواقف وردود الأفعال من العمليات الأولى للثورة ومفجريها.

3- صالح بلحاج: "تاريخ الثورة الجزائرية صانعوا أول نوفمبر 1954 المواجهات الصغرى في المواجهة الكبرى"، وهو كتاب مهم جدّاً لأنه غطى جميع مراحل الدراسة تقريباً، متناولاً أهم الأزمات التي تعرضت لها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ولقد استعنت به كثيراً في الفصل



الثالث من هذه الرسالة كما تطرق فيه المؤلف إلى العلاقات بين التنظيمات الثورية وبين قادة الداخل والخارج وأهم العراقيل التي اعترضت سبيل العناصر الثورية نحو الكفاح المسلح.

4- كتاب: "الثورة الجزائرية سنوات المخاض" لمحمد حربي، وهو كتاب قيم ومهم جدّاً لأن صاحبه عايش الأحداث وكان بالقرب من أصحابها، ولقد ساعدني هذا الكتاب في تحديد الأصول المباشرة لثورة أول نوفمبر 1954، وتناول فيه الكاتب الكيفية التي استقل فيها أنصار العمل المسلح عن الاتجاهات الأخرى وشقهم لطريق العمل الثوري الذي قاد البلاد إلى الاستقلال التام.

خطة البحث:

قسمت هذه الرسالة إلى مقدمة وأربعة فصول أردفتها بخاتمة وملاحق ذات صلة وثيقة بالموضوع.

تضمنت المقدمة التعريف بالموضوع وأهميته، ودوافع اختياره، إشكالية البحث، تحديد الإطار الزماني والمكاني لموضوع الدراسة والأهداف المرجوة منها، والمناهج التي اعتمدتها في الدراسة مع التطرق لأهم الصعوبات التي واجهتني أثناء البحث، كما شملت هذه المقدمة وصفاً لأهم مصادر ومراجع البحث.

فعالجت في الفصل الأول: أهم الأزمات التي هزت قواعد حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وتطرقت فيه إلى التيارات التي تمخضت عن أزمة الانقسام الكبرى، لتبيان أصول مجموعة الاثنين والعشرين التاريخية.

وتناولت في الفصل الثاني: التعريف بالمجموعة التاريخية تعريفاً مفصلاً ومنفرداً شمل ثلاث نقاط أساسية: المولد والنشأة، الأداء السياسي والوطني، أهم المحطات والمواقف التي وقف عندها كل عضو من هاته الأعضاء في إطار تحضيره وإعداده للكفاح المسلح.

وتطرقت في الفصل الثالث: إلى تطور هاته المجموعة الثورية انطلاقاً من اجتماع ال22 الشهير مروراً بأهم الاجتماعات التي عقدتها لجان الخمسة والستة والتسعة في إطار التحضير النهائي للثورة وصولاً إلى يوم الفاتح من نوفمبر 1954، كما تطرقت فيه إلى الدور القيادي في الثورة الذي لعبته هذه المجموعة سواء في الداخل أو في الخارج.

وحاولت في الفصل الرابع والأخير معالجة أن أقف على مواقف الأحزاب الوطنية المتواجدة على الساحة السياسية آنذاك، ومواقف السلطات الفرنسية داخل الجزائر وفي فرنسا ذاتها، وكذلك مواقف التيارات الشعبية وأخيراً ردود أفعال تلك الأصناف.

وأجملت في الخاتمة أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة كمحاولة مني للإجابة على تلك الإشكالية السابقة الطرح، وذيلت الرسالة بملاحق ذات الصلة بالموضوع، شملت صور المجموعة التاريخية، وصور المنزل الذي انعقد فيه الاجتماع... بالإضافة إلى مجموعة فهارس شملت: الجمعيات والهيئات الوطنية، الأعلام والأماكن، وفهرست المحتويات.

وأخيراً وليس آخراً، رجائي من الله عزّ وجل أن أكون قد وفقت في معالجة هذا الموضوع، لينتفع به القراء من طلبة وهواة، ويستفيد منه كل متعطش للعلم، كما لا يفوتني أن أقدم تشكراتي لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

الفصل الأول: أزمات حركة الانتصـــــار الحريات الديمقراطية وبروز التيارات الثلاث.

مقدمة الفصل الأول.

المبحث الأول: أزمات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

المبحث الثاني: ظهور الاتجاهات الثلاثة.

خاتمة الفصل الأول.

مقدمة الفصل الأول:

تعتبر مجاز 08 ماي 1945 نقطة تحول جوهرية في تاريخ الحركة الوطنية بصفة عامة، وحزب الشعب الجزائري المحظور بصفة خاصة، ونظراً للمكانة التي يتمتع بها هذا الأخير في الأوساط الجماهيرية الجزائرية لم تجد قيادة الحزب بدّاً من البحث عن وسيلة أخرى لمواصلة نضالها الوطني العريق، فقررت القيادة الحزبية عقد ندوة لدراسة المسألة بجدية.

ولقد انعقدت هذه الندوة في شهر ديسمبر 1946 ببوزريعة في الجزائر العاصمة، ومن بين الأمور التي تم الاتفاق عليها إعطاء تسمية جديد لحزب الشعب الجزائري المحظور، وهي حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

وهكذا ظهرت هذه الأخيرة إلى الوجود بصفة رسمية يوم 02 نوفمبر 1946، وهي في الحقيقة عبارة عن حلقة جديدة من مسلسل نضالي طويل بداية من نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري الذي دخل في سرية تامة منذ 1939.

ومما لا يختلف فيه اثنان أن الكفاح المسلح من أجل الاستقلال كان الشغل الشاغل لقيادة الحزب ومناضليه، ولهذا قررت القيادة خلال المؤتمر الأول لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية المنعقد في فيفري 1947 إنشاء المنظمة الخاصة التي تمثل الجناح العسكري للحركة، وذلك من أجل الإعداد والتحضير للكفاح المسلح.

غير أنه لم تمض سوى أربع سنوات من تأسيس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1946 والتي بلغ فيها المد الثوري أوجُّه، ها هو يتهاوى ويتراجع تدريجياً نحو الحضيض بسبب رياح الأزمات التي عصفت بالحركة، وسوف نحاول في هذا الفصل الوقوف على تلك الأزمات التي أنهكت قوى الحركة وكادت أن تؤدي بحياتها.

المبحث الأول: أزمات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

يعتبر حزب الشعب الجزائري حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الحزب الذي خرج من رحمه الزعماء والمناضلون الذين شقّوا طريق الكفاح المسلح، غير أنه لم تمض سوى أربع سنوات من تأسيسه (عام 1946م) حتى بدأت بوادر الانشقاق تلوح في الأفق، حيث تعرضت الحركة لهزات عنيفة وأزمات حادة واحدة تلو الأخرى كادت أن تودي بحياة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وسوف نتطرق لهذه الأزمات كرنولوجياً، أي حسب تسلسلها الزمني، ويمكن حصرها في ثلاث أزمات وهي على النحو الآتي:

أولاً: أزمة عام 1949م.

في الوقت الذي كان فيه التنامي الهائل للحركة الوطنية قد بلغ ذروته،وبلغ المد الثوري أقصاه حتى أضحى الاعتقاد أن قضية تفجير الثورة هي مسألة أيام معدودة، هاهو يتراجع ويتهاوى نحو الحضيض، ويعود سببه إلى الأزمة التي عصفت به سنة 1949م، ويمكن توضيحها في أمرين اثنين هما:

1- أزمة د/ لمين دباغين(*): أو ما اصطلح على تسميتها **"**أزمة الزعامة**"** ظهر هذا الأخير كزعيم وقائد سياسي خلال المؤتمر الأول لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية عام 1947، وكان قبل ذلك الرئيس الفعلي لحزب الشعب الجزائري بعد إطلاق صراحه عام 1943 وذلك في غياب زعيم الحزب مصالي الحاج، وبدأ نجمه يسطع في الأفق عام 1948 حيث عقدت اللجنة

(*) ولد سنة 1917م بحسين داي، ينتمي إلى الطبقة المثقفة البورجوازية والمناهضة للاستعمار، انخرط في حزب الشعب عام 1939م، وناضل في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، حيث أصبح أمينها العام، كان ذو توجه راديكالي، انسحب من الحركة بعد توقفه عن ممارسة مهامه ونشاطه السياسي بسبب الخلاف الذي حصل بينه وبين مصالي الحاج، انضم مبكراً إلى جبهة التحرير الوطني، تقلد منصب وزير في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ليتفرغ في آخر حياته إلى مهنته كطبيب في مدينة العلمة، توفي سنة 2003م، ينظر: مومن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر، قسنطينة: 2003م، ص201.

المركزية اجتماعاً لها ببوزريعة في الجزائر العاصمة، حظي خلاله بالسلطة المطلقة بدعمٍ من دعاة البربرية[1].

وتعود جذور هذه الأزمة حسب المناضل حسين آيت أحمد(*) إلى سنة 1946، حيث ظهر في حزب الشعب الجزائري/حركة انتصار الحريات الديمقراطية جناحان أحدهما راديكالي بزعامة لمين دباغين، والآخر شرعي بزعامة مصالي الحاج(**) ولقد اتسعت الهوة بينهما عندما أعدّ لمين دباغين مشروعاً ثورياً واقترحه على قيادة الحزب، فكان موقف هاته الأخيرة متحفظاً.

هذا الموقف الذي أبدته القيادة الحزبية كان بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، وكرد فعل لمين دباغين من هذا الموقف وجّه انتقادات لاذعة لتيار الشرعية الذي يمثله مصالي الحاج، وأكثر من ذلك اتهمه باستغلال المنظمة الخاصة وتوظيفها لأغراض شخصية مصلحية[2].

وفي خضم هذه الظروف وبعد تبادل التهم بين الطرفين، قدّم لمين دباغين استقالته من الحزب وهذا ما أكّده المناضل بن يوسف بن خدة الذي صرّح بأن جذور هذه القضية (قضية

---

[1] يحي بوعزيز: الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الديمقراطية 1946-1962م، دار هومة، الجزائر: 2009م، ص12.

(*) هو أحد أقطاب الحركة الوطنية، ولد سنة 1926م بمنطقة القبائل، انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1942م، كان عضو لمكتب السياسي ما بين 1947-1949م، تولى قيادة المنظمة الخاصة بعد محمد بلوزداد ثم عزل عن القيادة لاتهامه بالنزعة البربرية، شارك في السطو على بريد وهران أبريل 1949م، لجأ إلى القاهرة عام 1951 وهناك مثل حزب الشعب الجزائري/ حركة انتصار الحريات الديمقراطية قام بتأسيس "جمعية القوة الاشتراكية"، ينظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موخم للنشر والتوزيع، الجزائر: 2006م، ص189.

(**) هو أبو الحركة الوطنية ورائدها، ولد في 15 ماي 1898م بتلمسان، ينتمي إلى طبقة الفلاحين من عائلة فقيرة جداً، جند في صفوف الجيش الفرنسي سنة 1918، انخرط في نجم شمال إفريقيا في شهر جوان سنة 1926، انتخب أميناً عاماً للنجم وكان عمره آنذاك 28 سنة، قضى 16 سنة بين السجن والمنفى، ويبقى أبرز شخصية للحركة الوطنية حتى نوفمبر 1954، توفي خلال 1974م، ينظر: بنيامين سطورا: مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية 1898-1974م، ترجمة: صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر: 2007م، ص 15.

[2] نقلاً عن: إبراهيم لونيسي: أزمة حزب الشعب الجزائري خلفياتها وأبعادها، المصادر، العدد 02، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر: 1999، ص101.

دباغين) تعود إلى الانسحاب الغريب والمفاجئ له من اجتماع اللجنة المركزية دون أي سبب يذكر، وذلك أوائل سنة 1949م.

ويضيف بن يوسف بن خدة(*) بأن الشيء المدهش والمحير في لمين دباغين أنه لم يكتف بالانسحاب فقط، بل انتقد مصالي الحاج انتقاداً لاذعاً متهماً إياه بالزنا والسكر وهذا حسب تصريحات أحمد بودة.

وفي هذه الأثناء —ونظراً لمكانة دباغين في الحزب— تدخل المناضلون طالبين من المسؤولين توضيح أسباب انسحابه، وفي سبيل إيجاد حل لهذه الحادثة قامت اللجنة المركزية بعدة محاولات لكنها باءت بالفشل[1].

أما المناضل أحمد محساس، فيؤكد بأن لمين دباغين لم يستقيل بل أُقيل من قبل اللجنة المركزية سنة 1949م، بسبب توقفه عن نشاطه السياسي[2].

وآخر تلك المحاولات التي قامت بها اللجنة المركزية سعياً منها لإعادة دباغين للحزب، فهي —حسب عبد الرحمن بن إبراهيم بالعقون— تلك التي قام بها أحمد بودة بأمر من اللجنة المركزية، حيث كُلف هذا الأخير بالاتصال بـ"دباغين" لإبلاغه وإقناعه بالعدول عن السكوت، وأن يسرد ويشرح تفاصيل هذه القضية، لكن دباغين كان رده قاسياً وعنيفاً، فأجابه بودة: «إذن فالحرب بيننا»[3].

إن هذه الأزمة كانت -حسب بعض المراجع- عبارة عن صراعات وخلافات حول السلطة بين تيار جديد راديكالي يمثله مناضلون شباب مثقفون رأوا أنفسهم أكثر استعداداً لقيادة المرحلة الجديدة بزعامة لمين دباغين، وبين تيار الشرعية القديم الذي يمثله المصاليون والذين أصبحوا

(*) هو أحد زعماء الحركة الوطنية وأبرز شخصيات اللجنة المركزية، ولد سنة 1922م بالبليدة، بعد الحرب العالمية الثانية انخرط في حزب الشعب، وبعد مؤتمر أفريل 1953م عُيّن أميناً عاماً للجنة المركزية، في سنة 1956م التحق بجبهة التحرير الوطني، عُيّن رئيساً للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ينظر: محمد حربي: المصدر السابق، ص187.

[1] محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ترجمة: أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر: 2011، ص1086.

[2] أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954م، دار المعرفة، الجزائر: 2007، ص326.

[3] عبد الرحمن بن إبراهيم العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر: 1986م، ص 110.

في نظر خصومهم غير قادرين على تسيير شؤون الحزب، فقام هؤلاء القدماء –سعياً منهم للتخلص من دباغين وأنصاره– باختلاق ما يسمى **"**بالأزمة البربرية**"**[1].

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أنه مهما كانت الطريقة التي فقد فيها الحزب دباغين وأنصاره سواء بالانسحاب أو الطرد، إلا أن وحدة الحزب وقوته تأثرت وتزعزعت، لأن هذه العناصر تعتبر من إطارات الحزب وقادته، وبالتالي يمكن اعتبارها من قمته والتي تمثل الرأس، والقاعدة هي جسد الحزب، وبالتالي يستحال عزل الرأس عن الجسد.

إن حادثة أو قضية دباغين أقل ما يقال عنها أنها أزمة أضرت بالحزب الذي لم ير النور منذ ظهورها، وهي التي دفعتنا إلى أزمة لا تقل عنها خطورة، إنها الأزمة البربرية.

2– الأزمة البربرية: تعرضت الحركة في سنة 1949م إلى أزمة قاتلة لا تقل خطورة عن سابقتها كادت أن تقضي على وحدة الحزب، إنها الأزمة البربرية أو ما يسمى بـ "المؤامرة البربرية".

والنزعة البربرية –كما عرّفها بن يوسف بن خدة– هي ظاهرة اجتماعية اختلقها الاستعمار عملاً بمبدأ "فرّق تسد" للتفريق بين مجموعتين جزائريتين "عربية وقبائلية".

وتعود جذور هذه الأزمة –حسب نفس المناضل– إلى ما بين 1946-1947م، ففي هذه الفترة قامت جماعة من اللجنة الجزائرية الناطقة باللغة الفرنسية والمنحدرة من منطقة القبائل بتبني هذه النزعة، ومنهم: آيت أحمد، أحمد ولد حمودة، أوصديق، وبناي، ولقد شكّل هؤلاء الأربعة النواة الأولى لفريق النزعة البربرية[2].

وعلى خلاف ما ذهب إليه بن يوسف بن خدة، فإن المناضل حسين آيت أحمد أحد دعاة هذه النزعة صرّح أن: «الأزمة البربرية هي مجرد تهمة ألصقت بالقبائل، وهي إحدى الحيل التي استعملها مصالي الحاج لتبرير انتهاجه الطريق الشرعي وتعود جذورها إلى سنة 1948م، وهي

---

[1] إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص101.

[2] بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954م، ترجمة: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر: 2012، ص240.

Gilbert Meynier: Histoire Intérieure du FLN 1954-1962, Casbah Editions, Alger: 2003, P95.

السنة التي حاول فيها الجناح الثوري النهوض من سباته العميق، في هذا الوقت بالذات أشهر علي يحي من باريس راية الانشقاق»[1].

وهناك من أشار إلى أن ظهور هذه الأزمة يعود إلى ما بعد انتخابات 1948م، وذلك بسبب عدم نجاح هذه السياسة البرلمانية، وفي خضم هاته الفترة العصيبة قامت مجموعة من الشباب المناضلين ذو الأصل القبائلي وأثارت مشكلة الأصل البربري للشعب الجزائري، وذهبوا إلى حد الانتقاد العلني لـ حزب الشعب الجزائري/حركة انتصار الحريات الديمقراطية ذي التوجه العربي الإسلامي[2].

ومن بين العوامل المهمة التي كان لها الأثر البالغ في تكوين واستفحال النزعة البربرية هناك عاملان اثنان هما[3]:

– دعاة النزعة البربرية من ذوي التكوين الفرنسي المحض، الذين يجهلون بصورة كاملة أسس الثقافة العربية والإسلامية.

– الإخفاق الذريع الذي مني به العرب في حربهم مع إسرائيل، الشيء الذي أدى بالشبيبة القبائلية إلى الابتعاد والنفور من العرب.

ويعتبر المناضل أحمد بودة(*) أول من انتبه لخطر النزعة البربرية[4] الذي بات يهدد الحزب وذلك خلال اجتماع اللجنة المركزية في زدين (البليدة) ديسمبر 1948م، حيث ندّد بهذه النزعة

---

[1] حسين آيت أحمد: روح الاستقلال– مذكرات مكافح 1942-1952م، ترجمة: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر: 2002، ص199.

[2] محفوظ قداش: المرجع السابق، ص1086.

[3] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص240.

(*) ولد شيخ المناضلين –هكذا سماه محمد عباس– في 03 أوت 1907م، ببومرداس في عائلة فقيرة، مما أجبره على ترك الدراسة في سن مبكرة، فبدأ حياته المهنية بالفلاحة بمنطقة متيجة، ثم تاجر صغير في حي بلكور، وفي سنة 1936م انخرط في حزب "نجم شمال إفريقيا"، وفي خضم الحرب العالمية الثانية برز كقائد سياسي، كان له الفضل في إعادة المركزيين إلى صفوف جبهة التحرير الوطني، اشتغل خلال الثورة التحريرية كرئيس بعثة بالعراق ثم ليبيا، ليتفرغ بعد الاستقلال إلى مهنة التعليم. ينظر: محمد عباس: رواد الوطنية.. شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر: 2004، ص77.

[4] Gilbert Meynier: Op cit., P96.

وانتقالها السريع –كالنار في الهشيم– من مرحلتها النظرية إلى مرحلتها التطبيقية، وفي ذات الاجتماع ردّ عليه دعاتها قائلين: «بأن التفكير فيها أضحى أولى الأولويات».

غير أن المناضل آيت أحمد، وكمحاولة منه للتخفيف من خطر هذه النزعة الحزبية، قزّم هذه الحادثة واستصغرها، واعتبرها مجرد تصرّف صبياني وعمل تافه وطائش واللامسؤول صادر عن أحد المتهورين (محند علي يحي)، ولقد استغلت عدة أطراف هذا التصرف الصبياني لتمرير أفكارها، منها الإدارة الاستعمارية تطبيقاً لمبدأ "فرّق تسد"، ومنها زعيم الحزب مصالي الذي اتخذ هذا التصرف كذريعة لإخفاء المشكل الحقيقي والبارز، وهو الابتعاد عن العمل الثوري[1].

ونفس الشيء أكده المناضل أحمد محساس[*] في قوله: «الإدارة ضخمت المشكل البربري» وحاولت استغلاله بهدف إخفاء المشكل الحقيقي الذي نشب بين الشباب وإدارة الحزب التي تماطلت في العمل المسلح.

إن الأزمة البربرية هي مشكلة ظاهرية بالنسبة للزعيم مصالي الذي استعملها كغطاء لمشكلة خفية، وهي التخلص من لمين دباغين ورفاقه، الشيء الذي أكده هذا الأخير من خلال العبارة التي قالها لمبروك بلحسين: «لقد رُمِيَتْ في طريقكم قشرة موز فزلقتم عليها...، فهذه الإدارة مجندة ضدي أساساً، لهذا فإني الآن معزول ولا أستطيع مساعدتكم في محنتكم»، وهكذا تم إبعاد لمين دباغين وأحمد بودة المسؤول عن التنظيم السياسي، وآيت أحمد الذي كان رئيساً للمنظمة الخاصة[2].

وفيما يخص تفاصيل هذه الأزمة، سوف أعالجها على الصعيدين الداخلي والخارجي، بدءً بهذا الأخير باعتباره الرحم الذي تكونت فيه هذه الأزمة:

[1] حسين آيت أحمد: المصدر السابق، ص205.

[*] هو أحد المناضلين البارزين في الحركة الوطنية، ولد سنة 1923م، في بودواو، كان عضواً في اللجنة المركزية في الفترة 1946-1947م، وهو من دعاة الحياد والابتعاد عن الجانب المصالي والجانب المركزي، اتهم اللجنة الثورية بانحيازها للمركزية، هذا الموقف جعله معادياً لبوضياف مما حال دون مشاركته في اجتماع الـ 22 الشهير، تقلد عدة مناصب ومهام قبل وبعد الاستقلال، كان من مؤيدي انقلاب بومدين، لكنه ما لبث حتى انفصل عنه ولجأ إلى فرنسا عام 1966م، وبقي بها حتى وفاة بومدين. ينظر: محمد حربي: المصدر السابق، ص193.

[2] رابح لونيسي: دعاة البربرية في مواجهة السلطة، دار المعرفة، الجزائر: 2002م، ص57.

أ- على الصعيد الخارجي.

لقدوجدت هذه النزعة ضالتها في فرنسا باعتبارها أرضا خصبة لبذر وزرع أفكارها بقيادة المحرك الرئيس لها محند علي يحي المدعو (رشيد)، فنظراً للشهرة التي اكتسبها، والمكانة التي حظي بها داخل اللجنة الفيدرالية، -وذلك بفضل نشاطه الكثيف وعمله الحثيث- فقد استطاع أن يدفع بهذه اللجنة إلى تكريس أسطورة (الجزائر جزائرية) وإدانة أطروحة (الجزائر عربية إسلامية)، ومنذ ذلك الحين أعلنت فيدرالية فرنسا عدائها لـ حزب الشعب الجزائري/حركة انتصار الحريات الديمقراطية وضد أي توجه عربي إسلامي[1].

وهكذا تمكن المدعو (رشيد) من بسط نفوذه على فيدرالية الحزب بنسبة 80%، والسيطرة على جميع مقرات الحزب في مدة وجيزة، ولولا تدخل قيادة الحزب لتدارك الوضع لأصيب التنظيم السياسي بعدوى "النزعة البربرية".

وفي هذا الإطار أوفدت القيادة الحزبية وفداً إلى باريس يتكون من: شوقي مصطفاي، الصادق السعيدي لتأديب المتمردين واستعادت مقرات الحزب، بالإضافة إلى عضوين آخرين كانوا هناك هما: محمد خيضر وبلقاسم راجف هذا الأخير الذي أبلى بلاءً حسناً في سبيل إعادة المياه إلى مجاريها. ولقد استغرقت هذه المهمة "18 شهراً" من العمل الدءوب والنشاط المكثف[2].

وبعد أن تمكنت القيادة من إطفاء لهيب النزعة البربرية أصدرت قراراً يقضي باجتثاث الداء من أصله وذلك بفصل محند علي يحي من صفوف الحزب، كما أوقفت جريدة (النجم الجزائري) المؤيدة للنزعة البربرية عن الصدور[3].

---

[1] حسين آيت أحمد: المصدر السابق، ص191.

Gilbert Meynier: Op cit., P95.

Ben Jamin Stora: Histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1962, Casbah Editions, Alger: 2004, P115.

[2] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص243.

Gilbert Meynier: Op cit., P96.

[3] Mohamed Teguia: L'Algérie En guerre, o.p.u, Alger: 1998, P83.

ب– على الصعيد الداخلي:

إذا كان محند علي يحي قد أشهر راية الانشقاق في فرنسا، فإن الأمر في الجزائر —حيث مقر القيادة الحزبية— يختلف تماماً، إذ أن نسيج هذه المؤامرة كان يحاك في الخفاء، وهو الأمر الذي أجبر القيادة الحزبية —مبدئياً— على عدم اتخاذ أي إجراء تجاه دعاة "النزعة البربرية" مكتفية بالمراقبة ومتابعة الوضع حتى غاية حصولها على وثائق ثبوتية تدين هؤلاء.

ففي الجزائر كان هدف هؤلاء البربريين هو إنشاء حزب جديد يدعى "حزب الشعب القبائلي PPK" عن طريق الدعاية التي نشروها بين العمال بالمهجر وفي الجزائر، غير أن قيادة حزب الشعب سارعت إلى توقيف هذا التيار الجارف، حيث قام مسؤولون في الحزب باكتشاف رسالة يتحدث فيها واعلي بناي(*) عن ضرورة إنشاء هذا الحزب الجديد المناهض والمعادي للحركة، استخدمت هذه الرسالة من طرف القيادة لإقناع المناضلين بالعمل التخريبي الذي يقوم به دعاة البربرية[1].

ونفس الشيء أكده المناضل بن يوسف بن خدة بخصوص فحوى الرسالة الذي كان يشير إلى أن هناك مساع ونشاطات عديدة لاختلاق تنظيم حزبي جديد داخل حزب الشعب الجزائري/ حركة انتصار الحريات الديمقراطية يسمى "حزب الشعب القبائلي"، وهاته الرسالة بعثها عمر أو صديق الذي كان رهن الاعتقال إلى واعلي بناي وهذا على خلاف ما ذكره المؤلف محفوظ قداش[2].

أما المناضل حسين آيت أحمد فينفي نفياً قاطعاً فكرة تبني أو إنشاء "حزب الشعب القبائلي" ويؤكد بأنه لا أثر له، وإنما هي أسطورة من أساطير مصالي الحاج وظَّفها لأغراض

(*) ينحدر هذا المناضل من عائلة فقيرة كانت تشتغل في الفلاحة، انخرط في حزب الشعب سنة 1944م، عين عضواً في اللجنة المركزية لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947م وهو تاريخ إنشاء المنظمة الخاصة، وقد كلف بشراء الأسلحة لهذه المنظمة، من بين الأعضاء الذين شكلوا النواة الأولى للنزعة البربرية منذ 1945م، ألقي عليه القبض في ميناء وهران وهو مستعد للإبحار إلى فرنسا لنجدة تلميذه "محند علي يحي "وذلك سنة 1948، هذه النزعة مبدئياً أدت إلى طرده من الحزب، وعندما اندلعت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م التحق بجبهة التحرير الوطني سنة 1955م، اغتيل في سنة 1957م بتهمة النزعة البربرية. ينظر: يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص89.

[1] محفوظ قداش: المرجع السابق، ص1087.

[2] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص244.

شخصية سلطوية، وعكس ما ذهب إليه بن خدة، فإن آيت أحمد صرّح بأن الرسالة بعثها واعلي بناي -وهو الذي كان رهن الاعتقال- إلى المدعو رشيد عن طريق المحامي عبد الرحمن كيوان(*)، وهي تحتوي على معلومات تخص (حركة التجديد البربري)(**) وليس "حزب الشعب القبائلي"[1].

وبعد حصول القيادة الحزبية على ما يدين هؤلاء (دعاة النزعة) كما ذكرنا آنفاً، قررت تسليط عقوبات قاسية وردعية ضد هؤلاء المحرضين، ووصل النزاع -في بعض الأحيان- بين الطرفين البربري والقيادة الحزبية إلى حدّ الشتم والضرب[2]، وفي هذا الصدد يتهم آيت أحمد القيادة الحزبية بتواطئها مع الإدارة الاستعمارية والتي ما لبثت أن سقط في أيديها جميع مسؤولي القبائل الواحد تلو الآخر(***) باستثناء واحد فقط هو بلعيد آيت مدري.

وفي سبيل الحفاظ على وحدة وتماسك الحزب، حاول حسين آيت أحمد تطويق حجم الخسائر التي سببتها هذه الأزمة والتي سماها بـ "الكارثة" أو "المصيبة السياسية"، غير أن مكانته الحزبية -التي ضاق حجمها بسبب الاتهامات المتبادلة- حالت دون ذلك، في حين ندّد بالقيادة الحزبية التي كرّست الانشقاق، بسبب اختيارها طريق القمع كحل لمواجهة الأزمة، وهو طريق مطابق للسياسة الاستعمارية[3].

ويعبر المؤلف محفوظ قداش عن القضية البربرية بأنها نتاج جهود بعض المناضلين المناهضين لقيادة الحزب، والذين يعتبرون في نظرهم غير مؤهلين لخوض زمام المعركة السياسية[4].

(*) هو أحد أعمدة الحركة الوطنية، ولد بالجزائر سنة 1925م، وقد ساعفه الحظ في مواصلة دراسته بأطوارها الثلاث، انخرط في صفوف الحزب وهو طالب ثانوي، اشتغل كأمين عام لـ" جمعية المسلمين المغاربة " من 1946- 1948، وهو طالب جامعي، في سنة 1947 اشتغل في مهنة المحاماة ووظفها في الدفاع عن إخوانه المناضلين، التحق بجبهة التحرير الوطني في سبتمبر 1955، التحق بالوفد الخارجي بالقاهرة للعمل السياسي والدبلوماسي للجبهة ومكث هناك حتى الاستقلال. ينظر: محمد عباس: المرجع السابق، ص132.

(**) هي جمعية ثقافية أسست في "تعروست" عام 1948م، ينظر: رابح لونيسي: المرجع السابق، ص56.

[1] حسين آيت أحمد: المصدر السابق، ص178-179.

[2] محفوظ قداش: المرجع السابق، ص1087.

(***) وهم: عمار ولد حمودة، سعيد أبو نزار، عمر أوصديق، عمر بوداوود، وقبل هؤلاء اعتقل "واعلي بناي" في ميناء وهران. ينظر: حسين آيت أحمد: المصدر السابق، ص201.

[3] حسين آيت أحمد: المصدر نفسه، ص214.

[4] محفوظ قداش: المرجع السابق، ص1087.

وفي الأخير يمكننا القول بأن الأزمة البربرية كان لها الأثر البالغ في تخلخل وحدة الحزب بسبب العمل التخريبي الذي قام به دعاة البربرية، وفي سبيل استعادة وحدته راحت القيادة الحزبية ترمي بكل ثقلها على هاته المجموعة البربرية التي نكّلت بها ورمتها في غياهب السجون، وخُيّل لها –القيادة الحزبية– أنها وجدت الحل لهذه المشكلة، لكن في الواقع لم تزدها إلا اشتعالاً وتعقيداً، وهو ما دفع بالحزب إلى أزمة حادة أشد وأنكل من سابقتها، إنها "أزمة المنظمة الخاصة" باعتبارها المنظمة المعوّل عليها في تفجير الثورة، وهكذا علقت آمالاً كانت تبدو معقولة بالنسبة للقيادة الحزبية.

ثانياً: أزمة 1950 (قضية اكتشاف المنظمة الخاصة).

قبل الحديث عن هذه الأزمة وأسبابها، حريّ بنا الرجوع قليلاً إلى الوراء لمعرفة تاريخ تأسيس هذه المنظمة، والتي على الرغم من قصر فترة حياتها إلا أنها قدمت لنا رصيداً بشرياً[*] استفادت منه الثورة على امتداد سنواتها الأولى.

ومما لا يختلف فيه اثنان أن هذه المنظمة الخاصة أو السرية أو الشبه عسكرية، ظهرت إلى الوجود بعد ولادة قيصرية خلال المؤتمر الأول للحركة (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) سنة 1947م وعاشت مدة ثلاث (03) سنوات تقريباً، أي إلى غاية 1950م تاريخ اكتشافها، ولقد استطاعت خلال هذه المدة أن تجمع عدداً لا بأس به من الأسلحة والقنابل والذخيرة بفضل قادتها الأكفاء ومناضليها الأوفياء، والذين بلغ عددهم بين 1000 و 1500 عضواً[1].

ولقد تم اختيار عناصر هذه المنظمة وفقاً لشروط معينة كالصبر والشجاعة...، مما أهلها لتكون في مستوى عالٍ، ورغم كل هذه الشروط إلا أن الاختيار لم ينجو من المساومات والمضايقات، مما أثر سلباً على ولادتها.

أما بخصوص التكوين الذي جرى داخل هيكلها، فكان ينقسم إلى قسمين[2]:

---

[*] قدماء المنظمة الخاصة الذين فجروا ثورة نوفمبر المباركة.

[1] Mahfoud Kaddache: L'Algérie des Algériens, Histoire de L'Algérie 1830-1959, Editions Rocher Noir, Alger: 1998, P224.

[2] Mohamed Boudiaf: La préparation du premier Novembre 1954, 2éme édition, Alger: 2011, P24. =

الأول: خاص بالتدريبات المعنوية والنضالية يتلقى فيها المناضل دروساً في الأخلاق والتربية والصبر.

الثاني: خاص بالتدريبات البدنية والعسكرية، ويشتمل على كتابين، يحتوي كل منهما على 12 درساً في الرماية، والتدريب على حرب العصابات، ومختلف فنون القتال، بالإضافة إلى صناعة القنابل والمتفجرات.

وفي سنة 1949م أنهت هذه المنظمة تدريب وإعداد وتكوين المناضلين تكويناً معنوياً وعسكرياً كالتحلي بالصبر وروح المبادرة والتضحية، بالإضافة إلى التعرف على الأسلحة وكيفية استعمالها، مما يؤهلهم إلى مرحلة مقبلة هامة[1].

ورغم نجاحها في اجتياز مرحلتها الأولى (مرحلة التعبئة والتحضير) إلا أنها أخفقت في مرحلتها الثانية (مرحلة تفجير الثورة وإعلانها)، وذلك بسبب اكتشافها من طرف السلطات الاستعمارية، مما أدى إلى قمع واعتقال مناضليها[2].

ومما يدل على عظمة المنظمة الخاصة حسب عيسى كشيدة، هو قدرتها على النشاط في السرية لمدة 03 سنوات رغم ما تملكه السلطات الفرنسية من أجهزة للمخابرات المتطورة، إلا أنها عجزت عن كشف هذا التنظيم السري إلى غاية ذلك اليوم المشئوم من مارس 1950[3].

أما المناضل محمد يوسفي(*)، وهو أحد أعضاء المنظمة الخاصة فيؤكد بأن التقويض الحقيقي والفعلي لهذه المنظمة لم يكن على يد البوليس الفرنسي، وإنما على يد قيادة الحركة التي أمرت أعضاء المنظمة بكل بساطة بالانضمام إلى الحزب ووضع السلاح جانباً.

= Mahfoud Kaddache: Op cit., P234.

[1] عبد الرحمن بن إبراهيم العقون: المصدر السابق، ص116.

[2] محفوظ قداش: المرجع السابق، ص1147.

[3] عيسى كشيدة: مهندسو الثورة شهادة، ط2، ترجمة: موسى أشرشور وزينب قبي، منشورات الشهاب، باتنة: 2010، ص33.

(*) ويسميه محمد عباس "امحمد يوسفي" وهو أحد أعمدة الحركة الوطنية، ولد عام 1923م بالعاصمة. بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عين على رأس ولاية وهران، أصبح أحد أعضاء اللجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر الأول للحركة 1947م، وبدأ نجم هذا الزعيم يسطع في الأفق الذي ما لبث أن أصبح عضوراً بارزاً في صفوف المنظمة الخاصة، كان من =

ويحمّلها أيضاً مسؤولية تأخير تفجير وإعلان الثورة، لأن جميع الطرق والوسائل والأساليب(*) التي انتهجتها هذه القيادة منذ 1947م تصب في اتجاه واحد وهو إصابة الثورة المسلحة بالعقم[1].

أما دواعي وأسباب اكتشاف هذه المنظمة فهي عديدة ومختلفة، لاختلاف آراء المؤرخين والباحثين، باعتبارهم أطراف فاعلة في هذه الوقائع، ومن بين الآراء نذكر ما يأتي[2]:

– إن سبب اكتشاف المنظمة الخاصة هو الشك الذي انتاب السلطات الفرنسية في وجود تنظيم سري عسكري، بعدما اعتقلت ثلاث طلبة منهم محمد يزيد(**) الذي وجدت بحوزته وثائق عن هذا الجيش السري، وكان ذلك يوم 15 ماي 1948م.

– وهناك من يرى أن سبب اكتشافها فيما رواه المناضل أحمد بن بلة(***) بشأن زر حقيبة النقود المتحصل عليها إثر الهجوم على البريد المركزي بوهران يوم 16 أبريل 1949م.

– وذهب البعض الآخر إلى ربط حادثة تبسة باكتشاف المنظمة الخاصة، وهو رأي يمكن أن نرجحه على بقية الآراء السابقة، وهذا استناداً لآراء المناضلين الذين عاشوا تلك الحادثة.

=بين المعتقلين سنة 1950م إثر اكتشافها. وفور إطلاق سراحه في أوائل 1955م التحق بجبهة التحرير الوطني. ينظر: محمد عباس: ثوار... عظماء شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر: 2012، ص157.

(*) من بين هذه الأساليب: إقصاء لمين دباغين، تقويض المنظمة الخاصة وتسريح عناصرها الأكثر حزماً وعزماً، انتهاج سياسة التردد والتباطؤ. ينظر: محمد يوسفي: الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تقديم، تعريب: محمد الشريف بن دالي حسين، ط2، منشورات تالة، الجزائر: 207، ص140.

[1] محمد يوسفي: المصدر نفسه، ص199.

[2] مومن العمري: المرجع السابق، ص125.

(**) هو أحد أقطاب الحركة الوطنية، انخرط في صفوف حزب الشعب بفرنسا عام 1945م، تم تعيينه كاتباً لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين في الفترة ما بين (1946-1947م)، وفي سنة 1948 أصبح أحد الأعضاء البارزين في اللجنة المركزية، تقلد مناصب سياسية أثناء وبعد الثورة، منها: وزير للإعلام في الحكومة المؤقتة (1958-1962م)، عضو اللجنة المركزية لجبهة التحرير (1979-1984م). ينظر: محمد حربي: المصدر السابق، ص188.

(***) قيل ولد سنة 1918م، ينحدر من عائلة تشتغل في الفلاحة، بعدما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها انخرط في صفوف حزب الشعب، خلف حسين آيت أحمد على رأس المنظمة الخاصة سنة 1949م، وفي سنة 1950 اعتقل بسبب وشاية (كوبوس) الدنيئة، أصبح أول رئيس للجمهورية الجزائرية سنة 1962م، تعرض لانقلاب من طرف العقيد هواري بومدين سنة 1965م. ينظر: محمد حربي: المصدر نفسه، ص190.

وتتمثل تلك الآراء فيما رواه المناضل محمد بوضياف أنه بعدما أنهت المنظمة الخاصة مرحلتها الأولى، ظهر نوع من القلق والاستياء لدى عناصرها، وتطلع القيادة النضالية ورغبتها في الانتقال إلى المرحلة الحاسمة، ورغم إخطار القيادة بهذه الحالة المتوترة التي كانت تعيشها القاعدة لكن إجابتها كانت غامضة، وفي هذا الصدد يقول بوضياف: «أتذكر أنني في سنة 1949م عندما عُيّنت على رأس ولاية الجزائر أعربت عن اهتمامي بما يلي: بما أننا ندري ونزود أشخاصاً بالأسلحة، فهؤلاء الأشخاص معرضون للاعتقال ثم التعذيب فالإفصاح بما يعرفونه، فهل اتخذ الحزب إجراءات في حالة وقوع ذلك؟؟؟. بقي السؤال دون جواب»[1].

ومع مضي الوقت بدأت روابط المنظمة تضعف تدريجياً وصعب التحكم في عناصرها، وفي خضم هذه الظروف وقع ما كان متوقعاً، حيث تعرضت المنظمة الخاصة في شهر مارس 1950 لعملية إرهابية وحشية فككت جميع هياكلها، وكان ذلك عائداً إلى حادث بسيط رواه لي بن مهيدي الذي خلفني على رأس ولاية قسنطينة، مفاده أن عبد القادر خياري المدعو رحيم أبرم علاقة وطيدة مع مصالح البوليس الفرنسي الهدف منها هو إبلاغهم وتزويدهم بمعلومات عن هذه المنظمة[2].

ونفس الطرح أيّده المناضل بن يوسف بن خدة، حيث ذكر أن بركان هذه المنظمة انفجر يوم 18 مارس 1950 بمنطقة تبسة، وذلك بعد فشل العملية التأديبية التي قامت بها القيادة ضد أحد قدماء المناضلين بتهمة إفشائه لأسرار المنظمة لصالح البوليس الفرنسي، وهذا يعد خرقاً لقانون المنظمة[3].

واستناداً للمناضل عيسى كشيدة فإن قضية اكتشاف المنظمة مرتبطة بحادثة تبسة وذلك نتيجة للإختطاف الفاشل لمسؤول فيها بتهمة إخلاله بواجبه، مع علمه أن الانسحاب من المنظمة الخاصة أمراً مستحيلاً، فكلفت القيادة مجموعة (الكومندوس) بقيادة ديدوش مراد بالقبض على

[1] عبد الرحمن بن إبراهيم العقون: المصدر السابق، ص117.

[2] Mohammed Boudiaf: Op cit., P25.
Gilbert Meynier: Op cit., P86.

[3] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص214.

هذا المناضل وتأديبه لكنها فشلت بعدما أفلت من يدها ودفعه الخوف إلى التوجه للشرطة وإخطارها بكل ما يعرفه عن هذا التنظيم[1].

ونفس التحليل أشار إليه أحد أعضاء المنظمة الخاصة محمد مشاطي مفاده أن اكتشاف هذه المنظمة مقروناً بقضية تبسة التي وقعت في مارس 1950م، التي تسبب فيها المدعو رحيم وحمل جزءاً من هذه القضية القيادة الحزبية التي فرضت عقوبات مبالغ فيها ضد كل من يخطئ، ولقد كشفت هذه الحادثة –بالرغم من نتائجها الوخيمة– التعسف في استعمال السلطة من طرف المسؤولين ضد هذا الشخص الذي أخلّ بواجبه في لحظة ضعف، مع العلم أن الإخلال بالواجب ليس خيانة[2].

وبالموازاة مع آراء المناضلين السابقين، فإن رأي محمد يوسفي يطابق تلك الآراء فيما يخص السنة التي تم فيها اكتشاف المنظمة الخاصة، غير أنه يتعارض معهم جزئياً حول أسباب اكتشافها، ففي رأييه أن المتسبب في هذه الحادثة هو عبد القادر بلحاج والذي عرف فيما بعد باسم الرائد "كوبوس"، حينما أمرته المنظمة بتسيير ما تبقى من المبلغ المتحصل عليه خلال عملية السطو على البريد المركزي بوهران، لكنه رفض أوامر المنظمة، وبهذا السلوك انضم بلحاج إلى صف الخيانة، وفي هذا الصدد يقول محمد يوسفي : «وجاءت خيانة المشئوم كوبوس سنة 1950م، وبتلك الخيانة التي لم تتقزز منها إلا نفسه اللئيمة، عرفت مصالح الأمن الفرنسية أن هناك منظمة تعرف بالمنظمة شبه العسكرية وأنها هي التي قامت فعلاً بالسطو المسلح على مكتب البريد المركزي بوهران».

وهكذا وفي أبريل 1950م أُثبتت خيانة هذا المشئوم كوبوس حين أوقفه رجال الشرطة ولم يحرك ساكناً، وأكثر من ذلك بادر بالإجابة قبل أن يسأل وكشف على كل هياكل ومخططات المنظمة بالتفصيل الممل، وكانت النتيجة الأولى لهذه الوشاية الدنيئة هي اعتقال أحمد بن بلّة وبهذه الحادثة الكبرى لفظت المنظمة الخاصة أنفاسها الأخيرة.

---

[1] عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص189.

[2] محمد مشاطي: مسار مناضل، ترجمة: زينب قبي، منشورات الشهاب، باتنة: 2010، ص49.

وتعود جذور هذه الأزمة إلى قضية فصل الدكتور لمين دباغين عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية، لأسباب ظلت طوال مدة مجهولة بالنسبة للمناضلين، هذا الإجراء التعسفي الذي اهتزت له مدينة تبسة الواقعة في الشرق الجزائري والتي لم يرتاح لها بال منذ انتشار هذا الخبر.

وفي خضم هذه الظروف توترت العلاقة بين المناضلين الشرعيين والسريين، الأمر الذي دفع عبد الرحمن خياري إلى حد الانتقاد العلني للقيادة المركزية، والتي لم تتوانى في فصله عن الحزب، فراح في لحظة غضب يندد بالحركة ويكشف اللثام عن نشاطات المنظمة الخاصة، وكرد فعل للقيادة الحزبية حاولت اختطافه لإرغامه على كتمان السر، لكن العملية باءت بالفشل بعد أن لاذ بالفرار[1].

وهناك رواية أخرى لا تقل أهمية عن الروايات السابقة، باعتبارها صادرة من أحد الأعضاء المناضلين الذين نظموا ونفذوا عملية السطو المسلح على البريد المركزي لوهران، وهو محمد علي خيضر [*] والمدعو (سي الصالح)، حيث يؤكد تأكيداً تاماً على أن قضية اكتشاف المنظمة الخاصة تعود إلى ما بين (أبريل-ماي 1949م)، أي عقب شهر تقريباً من عملية السطو على البريد المركزي، وبالتالي فإن هذه الحادثة وقعت قبل مارس 1950 وهو التاريخ المقترن بحادثة تبسة التي نسبت إلى اكتشاف المنظمة كما يرى العديد من المؤرخين، وهو ما ينفيه ويرفضه سي الصالح رفضاً قاطعاً مدعياً بأن هذه الحادثة اتخذت كذريعة لضرب النظام الطلائعي في هذه المنطقة.

إن هذه الضربة التي تلقتها المنظمة خلال فترة تواجد (سي الصالح) في غياهب السجون بوهران كانت بمثابة الصفعة التي نسفت كل آماله، وفي مقدمتها أمل تهريبه من السجن من طرف عناصر المنظمة التي أصبحت قيد الأسر[2].

---

[1] محمد يوسفي: المصدر السابق، ص،ص127، 134.

[*] حسب ما هو شائع؛ ولد المناضل محمد علي خيضر بالعاصمة سنة 1921م، جُند في صفوف التجنيد الإجباري لمدة أربع سنوات، انخرط في صفوف حزب الشعب عقب إطلاق سراحه عام 1945م، كان أحد الأعضاء الأوائل للمنظمة الخاصة، شارك في عملية بريد وهران 1949م ومن المؤيدين للتيار المصالي، ومن بين المؤتمرين في هوركوا ببلجيكا، ألقي عليه القبض عام 1955م، ولم يطلق سراحه حتى غاية وقف إطلاق النار عام 1962م. ينظر: محمد عباس: رواد الوطنية، المرجع السابق، ص353.

[2] محمد عباس: نفسه، ص350.

بعدما تم تطرقنا إلى مختلف الأسباب التي أدت إلى اكتشاف المنظمة الخاصة، سوف نحاول حصر أهم النتائج المترتبة عن هذه الحادثة وهي على النحو الآتي:

لقد أدت أزمة المنظمة الخاصة إلى تخلخل حزب الشعب الجزائري/ حركة انتصار الحريات الديمقراطية واعتقال 28 إطاراً من مجموع 45 وهذه كحصيلة أولية، بالإضافة إلى اكتشاف أسلحة بوادي الزناتي، قالمة، وسوق أهراس، ناهيك عن التعذيب الذي مورس على مناضلي المنظمة أثناء عملية الاستنطاق.

وفي خضم هذه الظروف، وخلال مجريات عمليات التعذيب والاستنطاق ظهر داخل اللجنة المركزية للحزب إتجاهان هما:

. **الاتجاه الأول**: ومثلته الأقلية التي لم تصفق لميلاد هذه المنظمة وترى أن حلها كان صائباً.

_**الاتجاه الثاني**: ومثله أغلبية أعضاء القيادة الذين اعتمدوا الأطروحة القائلة "بوجود مؤامرة استعمارية".

ولقد نفت القيادة الحزبية وجود هذه المنظمة وطلبت من المواطنين الذين اعترفوا تحت التعذيب بالتراجع عن هذه الاعترافات، في حين طلبت قيادة الحزب من المناضلين الفارين والمضطهدين بتسليم أنفسهم، واعدة إياهم بتعيين محامين لإطلاق سراحهم.[1]

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن القيادة فور اكتشاف المنظمة وكإجراء أولي قامت بإصدار بعض التعليمات كإخفاء العتاد، وإحراق الوثائق، وأكثر من ذلك أنها أنكرت بكل برودة أعصاب وجود منظمة خاصة لأنها —حسب بوضياف- إذا كان هدفها من الإنكار هو حماية المناضلين لكان أهون، ولكن في الحقيقة أنها كانت تهدف إلى تبرئة نفسها[2]، واستناداً لما قاله

[1] محفوظ قداش: المرجع السابق، ص1150.

[2] عبد الرحمن بن إبراهيم العقون: المصدر السابق، ص120.

الكاتب محمد حربي أنه بعد اكتشاف المنظمة الخاصة من طرف البوليس الفرنسي حاولت القيادة الحزبية استبعاد كل إستراتيجية للعمل المسلح[1].

ومن بين النتائج المترتبة عن اكتشاف المنظمة الخاصة سلسلة الاعتقالات المتوالية انطلاقاً من منطقة تبسة لتشمل بعد ذلك كامل أنحاء التراب الوطني تقريباَ، تتخلل هذه الاعتقالات جملة من أنواع التعذيب والتنكيل، كالكي بالسجائر والكهرباء في الأماكن الحساسة من الجسد، الضرب بالفلقة، غطس المتهمين في حوض مائي[2]....الخ

إن هاته الأعمال الإجرامية التي قامت بها الشرطة الفرنسية خلفت آثاراً لازالت عالقة في الأذهان إلى يومنا هذا، فأصبح بعض المناضلين الذين تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب عبارة عن كتل أشلاء بشرية، وفيهم ذوو العاهات (الأعور، الأعرج، المختل عقلياً....)[3].

ولقد أسفرت عملية القمع عن اعتقال 155 شخصاً ليرتفع العدد بعد ذلك إلى 363[4]، ثم إلى 500 شخص في أواخر ماي 1950، وللإشارة فإن هذه الاعتقالات لم تقتصر على القاعدة النضالية فحسب، بل مست حتى هيئة الأركان (المتكونة من 07 أعضاء)[*] نجا منها اثنان وألقي القبض على الخمسة الآخرين[5].

وبالموازاة مع هذه الاعتقالات التي تمت في ربيع 1950، تم حجز عدد هائل من المعدات الحربية (رشاشات، أسلحة، قنابل ومتفجرات، وثائق عسكرية....). وبالتالي أصبح بحوزة الإدارة الاستعمارية ما يدين هؤلاء المعتقلين[6]، ورغم كل هذه التطورات الخطيرة لم يظهر على إدارة

---

[1] محمد حربي: حياة تحدٍّ وصمود مذكرات سياسية (1945-1962م)، ترجمة: عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية، دار القصبة، الجزائر: 2004، ص118.

[2] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص214.

[3] محمد يوسفي: المصدر السابق، ص148.

[4] Gilbert Meynier: Op cit., P87.

[*] وهم: أحمد بن بلة، محمد يوسفي، رجيمي، مهساس، وهؤلاء اعتقلوا ونجا كل من: سويداني بوجمعة، محمد مشاطي.

[5] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص215.

[6] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص218.

الحزب أي تصرف إزاء إنقاذ المنظمة من الهلاك مما تسبب في إلقاء القبض على العديد من مناضليها بطريقة فجائية وتركت القيادة الحزبية هذا الجهاز السري يواجه مصيره المحتوم[1].

وفي المنحى نفسه ذكر المؤلف محفوظ قداش أن عمليات القمع مست كذلك الشركات والنوادي والجمعيات "كجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا" وناصبت العداء لقادة" الكشافة الإسلامية" وقامت بإغلاق مقراتها، ومنعت استعراضاتها الخاصة بالمناسبات والأعياد الدينية[2].

ومن الأهمية بمكان الاعتراف ببعض قيادة المنظمة الذين تمكنوا بفضل مبادراتهم ومهاراتهم الفردية من اجتياز عمليات القمع والاضطهاد، وفي هذا الصدد يقول محمد بوضياف: «يجب هنا الاعتراف بمجموعتنا المتكونة من أولائك الذين تخطاهم الاضطهاد ونجو من الاعتقال لذا فهم في حاجة ماسة إلى الحزب لإيوائهم وتدعيمهم مادياً ومعنوياً»[3].

بيد أنه لم يحظ هؤلاء المناضلين الذين هم رهن البحث البوليسي بالدعم الذي طلبوه من القيادة، فلقد تركتهم مهملين متفرقين، وهذا استناداً لتصريحات أحد المناضلين المشردين هو لخضر بن طوبال الذي أكد تخلي القيادة الحزبية عن أعضاء المنظمة الخاصة من خلال تصريحه الآتي: «انتقلنا من الشمال القسنطيني إلى الأوراس، حيث عانينا من التعب والمشقة ما لا يقدر عليه بشر، وكنا معزولين عن حزبنا، وتعرضنا للتهميش لكي نيأس ونفشل ونترك الحديث عن الثورة......»، وأوهمت القيادة الحزبية هؤلاء المناضلين بأن سكان الأوراس لا يعرفون المقاومة ضد الاستعمار، لكنهم عندما وصلوا إلى الأوراس تفاجئوا لأنهم وجدوا عكس ما كانت تدعيه القيادة، فالشعب في هذه المنطقة كان على أتم الاستعداد، ولا ينتظر سوى أوامر الحزب للدخول في الكفاح المسلح.

ويصرح نفس المناضل بأن حالتهم في الأوراس لم تتغير، بل بقوا عرضة للاحتقار والتهميش ووصفتهم القيادة" بالخارجين عن القانون" وأجبرتهم بقبول أحد الخيارين وهما:

---

[1] أحمد مهساس: المصدر السابق، ص333.

[2] محفوظ قداش: المرجع السابق، ص1155.

[3] عبد الرحمن بن إبراهيم العقون: المصدر السابق، ص120.

. إما تسليم أنفسهم للسلطات الفرنسية، فتدخلهم السجن، وتتعهد القيادة بالدفاع عنهم وأن تضمن لهم الغطاء القانوني.

. وإما مغادرة البلاد على الفور واللجوء إلى القاهرة كلاجئين فرفضواْ الاقتراح الأول لأنه يحول بينهم دون إمكانية مواصلة الكفاح المسلح، وسلمواْ بالاقتراح الثاني لأن مغادرة البلاد لا تمنعهم مواصلة نشاطهم معتمدين في ذلك على القاعدة النضالية التي وفرت لهم الأمن في الوقت الذي تخلت القيادة عنهم[1].

إن الاقتراحين السابقين اللذين قدمتهما القيادة الحزبية لهؤلاء المضطهدين لدليل كاف عن موقف القيادة المخزي والدنيء تجاه هؤلاء المناضلين، ورغم تخليها عن أولائك الذين نجو من الاضطهاد، والذين سيشقون –رغم العراقيل والحواجز– طريق للكفاح المسلح فإن هاته المجموعة ما زال يحذوها بصيص من الأمل والتفاؤل، وهذا ما نستشفه من الاقتراحات التي أدلو بها للقيادة حينما طلبت منهم تقريراً عن الوضعية، وهاته الاقتراحات هي كالتالي:

. إعادة تشكيل المنظمة الخاصة بإيديولوجية جديدة.

. إعادة توجيه الحزب نحو طريق الكفاح المسلح، والتنويه عن أهمية بلاد القبائل وإسهامها في الكفاح المسلح.

. تكوين إطارات عسكرية وذلك عن طريق إرسالها إلى الخارج لتلقي التدريبات هناك.

لكن القيادة الحزبية كعادتها تماطلت لمدة سنة كاملة وقررت أخيراً حل هذه المنظمة، وإدماج أعضائها في المنظمة السياسية ويعني هذا إحداث القطيعة بين القيادة الحزبية وبين هؤلاء المناضلين، والذين تبين لهم بأن مسؤولي الحزب قد ابتعدواْ تماما عن طريق الكفاح المسلح[2].

غير أن المناضل أحمد بن بلة ينفي ما قاله لخضر بن طوبال مؤكداً بأنه تولى بنفسه عملية إخفاء وتهريب بعض إطارات المنظمة العسكرية، وذلك من خلال تصريحه التالي: «عندما تمكنت السلطات الفرنسية من كشف شبكة المنظمة العسكرية السرية، والقبض على مسؤوليها ومناضليها

---

[1] لخضر بن طوبال، تعقيب رقم 1و2: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: دون سنة النشر، ص28.

[2] Mohammed Boudiaf: Op. cit., P28.

عبر التراب الوطني.... قمت بتهريب 60 مناضلا مسؤولا من الشرق والوسط الجزائري إلى جبال بني سنوس بناحية تازمرت الواقعة بالمنطقة الغربية...».

ويضيف بن بلة بأن هؤلاء المناضلين الذين تم تهريبهم، لم يتوقفواْ عن النشاط، بل واصلواْ التدريبات العسكرية وكثفواْ من التمارين القتالية، وبعد تهدئة الوضع تم إرسالهم إلى مناطقهم استعدادا للثورة[1].

وبالموازاة مع ما قاله أحمد بن بلة فإن المناضل رابح بيطاط يؤكد ويعترف بالدور الذي قامت به القيادة الحزبية إزاء حماية المناضلين المضطهدين، وذلك من خلال تصريحه الآتي: «وبعد شهر مارس 1950، تفرقنا (أعضاء المنظمة) وعاش كل واحد منا حسب ما تيسر له ذلك، وخلال مدة تتراوح ما بين شهر وأربعة أشهر بدأ الحزب يهتم بنا. ويجمع شتاتنا ويضعنا حيث يجب أن نكون»[2].

وفي الأخير ومما سبق نستنتج أنه رغم المحاولات التي قامت بها القيادة الحزبية في الابتعاد عن الخط الثوري، عن طريق إصدارها قرار حل المنظمة الخاصة، معتقدة بأن هذا القرار سوف يحد من مشاكلها، لكنها أخطأت في اعتقادها، لأن تفكيك المنظمة الخاصة أدى إلى تفريق وتشتت أعضائها الذين كلفوا بمهمة التحضير والإعداد للثورة، وبالتالي يمكن القول بأن هذه الحادثة أدت إلى تعميم الأزمة على مستوى القاعدة النضالية، وأقل ما يقال عن هذه الأزمة أنها بمثابة الفتيل الذي أشعل نار أزمة الانقسام الكبرى.

ثالثاً: أزمة 1953 (مؤتمر أفريل وانقسام الحزب)

بعد حل المنظمة الخاصة وتفكيك جميع هياكلها، ظهرت حالة إحباط لدى بعض المناضلين بسبب الوضع الذي آل إليه الحزب من جهة، والتهميش الذي أصاب إخوانهم المناضلين من جهة أخرى إلى درجة أنه حتى المدينة أنكرتهم فوجدوا أنفسهم مشردين في الجبال والبوادي.

غير أن هؤلاء المناضلين المشردين، والذين هم من قدماء المنظمة الخاصة أبو أن لا يستسلموا لقرار القيادة الحزبية، هذا القرار الذي لم يزدهم إلا حزماً وعزماً، فراحوا يكثفون

---

[1] أحسن بومالي: أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لـ "خرافة" الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر: 2010، ص53.

[2] رابح بيطاط، تعقيب: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: دون سنة النشر، ص09.

نشاطاتهم النضالية وتدريباتهم العسكرية استعداداً للعمل الذي خلقوا من أجله، في حين كانت قيادة الحزب تعاني من الضعف والانحطاط، وهذا ما أكده المناضل رابح بيطاط في قوله: «في الوقت الذي كان فيه قدماء المنظمة الخاصة يواصلون نشاطاتهم استعداداً للثورة، برزت مشاكل على مستوى القيادة السياسية، بين المكتب السياسي واللجنة المركزية، وبين أعضاء المكتب السياسي أنفسهم وهكذا تعرض المناضلون إلى الضغط، وتفرق الحزب»[1].

وفي خضم هذه المشاكل التي طغت وطفت فوق القمة الحزبية قررت اللجنة المركزية تنظيم مؤتمر ظنا منها أنه الحل الوحيد للخلاص و القضاء على هاته المشاكل التي باتت تفتك بالحزب ووحدته، ولقد تم انعقاد هذا المؤتمر في أفريل 1953.

وقبل الحديث عن مؤتمر أفريل 1953، والذي كرس انشقاق الحزب، حري بنا أن نشير إلى أن هذا المؤتمر، والذي يعتبر ثان مؤتمر لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، تقرر انعقاده قبل هذا التاريخ وهذا استناداً لما جاء في تصريح المناضل بن يوسف بن خدة: «...وفي الأخير كان أهم قرار اتخذته اللجنة المركزية، هو استدعاء مؤتمر الحزب للاجتماع أيام 12 و13 و 14 جويلية 1952، وسيكون هذا المؤتمر هو ثان مؤتمرات حزب الشعب الجزائري /حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بعد المؤتمر الأول الذي عقد يومي 15 و 16 فيفري 1947»، ومن أهم القضايا التي كانت ستناقش في هذا المؤتمر هي:

- تقييم نشاطات الحزب خلال الـ 05 سنوات الماضية.
- تحسين ورفع المستوى المالي للحزب.
- تأكيد وتحديد الخط الاستراتيجي للثورة.
- خلق قوانين تنظيمية داخلية والتي تحدد مسؤولية كل فرد.

ويقول بن يوسف بن خدة: «ونظراً لحجم هذه القضايا والمسائل التي كنا ننوي طرحها على المؤتمر، كان الاستغناء عن الزعيم مصالي الحاج صاحب الشخصية القوية أمراً مستحيلاً»[2].

---

[1] عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص59.

[2] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص278.

وعليه فإن السبب الرئيسي الذي حال دون انعقاد هذا المؤتمر عند هذا التاريخ (جويلية 1952) هو غياب ونفي مصالي الحاج .

وهذا ما أكده المناضل عبد الرحمن كيوان، أحد أعضاء الحركة الوطنية آنذاك، على أن أسباب تأخير انعقاد المؤتمر يرجع إلى الجولة التي قام بها الزعيم مصالي عبر التراب الوطني، وكان عليه بدلها (الجولة) أن ينشغل بالتحضير لهذا المؤتمر المزمع عقده، خصوصا وأن الوقت قد قرب، لكنه راح يصول ويجول في البلاد، رغم التوصيات والتحذيرات التي قدمتها له القيادة كضرورة تجنب الجماهير والاكتفاء بالأعيان فقط، لتفادي أية مواجهة مع الشرطة الفرنسية، إلا أن تلك التعليمات ضربها الزعيم عرض الحائط، وأصرّ على تنفيذ ما يحلو له، وحدث ما كان متوقعا، أي توقيفه من طرف قوات القمع وإرساله على الفور إلى السجن بـ "نيور" في فرنسا، ووضعه تحت الإقامة الجبرية[1].

ومن الواجب الاعتراف بالموقف الارتجالي والبطولي الذي تبنته القيادة الحزبية إزاء اعتقال ونفي مصالي الحاج بالرغم من مخالفة هذا الأخير لتوصياتها وتعليماتها، ويتجلى هذا الموقف حسب المؤرخ محمد حربي في الإضراب الذي دعت إليه القيادة الحزبية يوم 23 ماي 1952 إثر اعتقال مصالي ونفيه إلى نيور في فرنسا يوم 14 ماي 1952، وللإشارة فإن جميع الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية آنذاك جعلت أصابعها في أذانها وولت ظهرها لهذا الشعار، باستثناء الحزب الشيوعي الذي كانت مساندته محتشمة، لأن حوادث 08 ماي 1945 لا زالت تطارد العلماء وفرحات عباس(*) وأنصاره.

---

[1] عبد الرحمن كيوان: المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954، ثلاث نصوص أساسية لـ حزب الشعب / حركة انتصار الحريات الديمقراطية (PPA – MTLD)، ترجمة: أحمد شقرون، منشورات دحلب، الجزائر: 2004م، ص148.

(*) هو أحد أعمدة الحركة الوطنية، ولد يوم 24 أوت 1899م بجيجل إحدى ولايات الشرق الجزائري، انحدر من عائلة فقيرة، التحق بمقاعد الدراسة في وقت متأخر عن عمر يناهز 12 سنة، بدأ نضاله السياسي عام 1920 كرئيس لجمعية الطلاب المسلمين لشمال إفريقيا، وبعد إنهاء دراسته اشتغل كصيدلي بولاية سطيف، وفي خضم الثرة الجزائرية وخلال مجريات الحرب، عين رئيساً للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وكان ذلك في 19 سبتمبر 1958، واستمر إلى غاية 1962م أين خلّفه بن يوسف بن خدة على رأس الحكومة المؤقتة، توفي سنة 1985م، ينظر: ليلى بن عمار بن منصور: فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم، ترجمة: حسين لبراش، دار الجزائر للكتاب، الجزائر:2011، ص، ص236-303.

وبناءاً على تصريحات المناضل بن يوسف بن خدة، فإن هذا الإضراب خلف عدداً من الاعتقالات والجرحى إثر عمليات القمع، وكان هذا نتيجة خطأ ارتكبه مصالي نفي إثره إلى فرنسا، وتعرض الجميع إلى أسوأ العقاب[1]. أما عدد المعتقلين –حسب محمد حربي– فقد بلغ عددهم حوالي 24 مناضلاً، والذين مثلوا أمام محكمة الاستئناف بالجزائر العاصمة في شهر سبتمبر 1952، فكان قرار المحكمة إخلاء سبيل 15 منهم وحكم على التسعة (09) الآخرين[2].

أما على الصعيد الخارجي، فإن فيدرالية فرنسا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، فقد عبّرت عن استيائها لاعتقال الزعيم بشعار آخر لا يقل خطورة عن إضراب 23 ماي، وهو شعار التظاهرات، فلقد دعت جميع الجزائريين إلى المظاهرات، فلبى آلاف الجزائريين النداء، وطافوا بالشوارع الرئيسية وهم يهتفون "أطلقوا سراح مصالي"، وردت الشرطة الفرنسية على الفور بتفريق المتظاهرين بقوة السلاح، فأودت بحياة ثلاث أشخاص، فيما أصيب العشرات منهم بالجروح، واعتقال عدداً كبيراً منهم[3].

ورغم الاحتياطات الأمنية المشددة على مصالي في منفاه، لكن القيادة لم تستسلم، فراحت تخطط وتدبر لفراره بعد ما أبدى موافقته لكنه – وقبل 08 أيام عن الموعد المحدد – عدل عن رأيه، فأصيبت القيادة بإحباط شديد[4].

وفي خضم هذه الظروف، وأمام تسرب الأزمة إلى مستوى القاعدة النضالية، قررت اللجنة المركزية بعد ما تأكدت من نوايا الزعيم عقد مؤتمرها الثاني أيام 4 و 5 و 6 أفريل 1953.

ولقد تم انعقاد هذا المؤتمر بمقر الحزب في رقم 2 ساحة شارتر بالعاصمة، وكان هذا المؤتمر من المفترض أن يكون حلاً للأزمة –حسب اعتقادات القيادة– لكنه كان بداية الأزمة العميقة والفعلية التي ضعضعت الحزب وهياكله، وأهم ما استخلص من جلساته هو تعديل القانون

---

[1] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص281.

[2] محمد حربي: حياة تحدٍّ وصمود، المصدر السابق، ص93.

[3] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص281.

[4] نفسه، ص288.

الأساسي، بالشكل الذي يضع حداً لصلاحيات مصالي المطلقة[1]. وهذا ما أكده المؤرخ حربي الذي قال بأن هذا المؤتمر جرد (مصالي الحاج) من الزعامة المطلقة، وكرس مبدأ القيادة الجماعية، وكان من المفترض أن يكون مؤتمراً لتوضيح الأزمة ومعالجتها إلا أنه كان بداية الأزمة الحقيقية للحزب[2].

وفي سياق آخر صرح المناضل عبد الرحمن بن إبراهيم العقون بأن هذا المؤتمر دعت إليه اللجنة المركزية بإيعاذ وضغط من القاعدة النضالية للحزب، وما يميز هذا المؤتمر عن سابقه (المؤتمر الأول 1947) هو أنه لم يكن سرياً، وبالإضافة إلى أنه أقر مبدأ القيادة الجماعية التي تفرضها الضرورة الملحة، وما يعاب عليه هو إهماله وتجاهله للخلاف الناشب بين رئيس الحزب واللجنة المركزية[3].

ولقد حضر هذا المؤتمر ما يقارب 100 مندوب، حضروا من جميع أنحاء الجزائر ومن فرنسا، بالإضافة إلى إطارات الحزب بما فيهم أعضاء اللجنة المركزية، ومثل مولاي مرباح(*) الزعيم مصالي، وبن عبد المالك رمضان مثل عناصر المنظمة الخاصة، وللإشارة فإنه تم انعقاد (04) مؤتمرات ولائية(**) قبل انعقاد المؤتمر الوطني والذي استغرق ثلاثة أيام من المناقشات وأهم المسائل التي نوقشت فيه هي[4]:

- سياسة الحزب وتجمعاته.
- تقييم نشاطات الحزب على جميع الأصعدة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).
- انتخاب أعضاء اللجنة المركزية.
- مكانة الحزب في ظل القضايا الدولية.
- واقع المنظمة الخاصة.

---

[1] عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص59.

[2] محمد حربي: حياة تحدٍّ وصمود، المصدر السابق، ص119.

Jacques Duchemin: Histoire du FLN, Editions Mimouni, Alger: 2006, PP35-36.

[3] عبد الرحمن بن إبراهيم العقون: المصدر السابق، ص، ص366-376.

(*) من أكبر مناصري الحركة المصالية، انخرط في صفوف حزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية، كان من أعضاء اللجنة المركزية، اعتقل بعد الفاتح من نوفمبر 1954م، ينظر محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص186.

(**) في كل من الجزائر، قسنطينة، وهران ومنطقة القبائل.

[4] محمد يوسفي: المصدر السابق، ص193.

ولقد أخذت قضية المنظمة الخاصة -حسب المؤلف أحسن بومالي- حصة الأسد، حيث قرر المؤتمر إعادة تشكيلها تحت اسم "البركة"، أسندت قيادتها إلى مصالي الموجود في المنفى، وكل من: (حسين لحول، يوسف بن خده، بشير دخلي، مصطفى بن بولعيد)، غير أنه . وللأسف الشديد . لم يتم اعتماد هذه المنظمة وظلت حبراً على ورق[1].

وللإشارة فإن انعقاد المؤتمر عند هذا التاريخ (أبريل 1953) لم يكن من باب الصدقة، وهذا ما أكده محمد يوسفي بأن انعقاده كان عن نية مبيتة لقيادة الحركة تهدف من خلالها القضاء على الطليعة الثورية أو على الأقل تفويتهم فرصة التصويت في هذا المؤتمر، فيا لها من سياسة انتهجتها الحركة لتسليم أعضاء المنظمة أنفسهم إلى قوات القمع!.

ورغم الحيطة والحذر اللذين توختهما القيادة الحزبية إزاء انعقاد المؤتمر في مقر الحزب وبطريقة علنية، وكان هذا لاعتبارات أمنية اتخذها منظموا المؤتمر كذريعة للتخلص من العناصر الثورية المطلوبين من طرف الشرطة، إلا أن القيادة لم تسلم من انتقادات مصالي اللاذعة على لسان ناطقه الرسمي مولاي مرباح، ومن تهديدات قدماء المنظمة الخاصة على لسان ممثلهم رمضان بن عبد المالك[2]، والذي تمكن من طرح قضيتها على المؤتمر[3].

وهكذا دفع مؤتمر أفريل الحزب حتى بلوغه بؤرة التوتر ووصوله درجة التشبع حتى الثمالة، وزيادة على تقليص مهام مصالي في هذا المؤتمر تم إقصاء أهم عناصره المقربين(*)، وكرد فعل مصالي أرسل إلى اجتماع اللجنة المركزية المنعقد بتاريخ 12 إلى 16 ديسمبر 1953 مذكرة ندد فيها بالقيادة وبالأمين العام للحزب، وطالب بالصلاحيات المطلقة لتقويم الحزب[4].

---

[1] أحسن بومالي: المرجع السابق، ص57.

[2] صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية صانعوا أول نوفمبر 1954 المواجهات الصغرى في المواجهات الكبرى، دار الكتاب، الجزائر: 2010م، ص102.

[3] Mahfoud Kaddache: Op cit., P239.

(*) وهما: مولاي مرباح، أحمد مازغنة، الأكثر أوفياء للزعيم.

[4] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص105.

وفي نفس السياق أكد المناضل عبان رمضان أن تاريخ انفجار الأزمة يعود إلى شهر ديسمبر 1953، أي بعد 08 أشهر من انعقاد المؤتمر، وهو تاريخ اجتماع اللجنة المركزية، وفي هذا الاجتماع بعث الزعيم مصالي رسالة عن طريق مولاي مرباح يقرر فيها سحب الثقة من الأمين العام والمطالبة بالسلطة المطلقة، غير أن عبان رمضان صرّح بأن هذه الرسالة لم يُتحقق من صحتها، وبالتالي لا يمكن التأكيد على ما جاء فيها، غير أن ما هو مؤكد أن الزعيم أجهر بالأزمة بعدما كانت كامنة داخل الحزب، وهذا استناداً للوثيقة الصادرة عن مصالي بتاريخ 11 مارس 1954، والموجهة للمناضلين الجزائريين، والتي جاء فيها: «بصفتي رئيسا للحزب ومسئولا أمام الله وأمامكم، وأمام ضميري، يتعين عليّ أن أحيطكم علماً بما يلي: دون الخوض في التفاصيل أقول لكم: إن حركتكم الوطنية تجتاز أزمة خطيرة».

وفي نفس الاتجاه، ندّد زعيم الحزب "بسياسة الشرعية" التي انتهجها قادة الحركة، و"سياسة التحالف" مع التشكيلات الجزائرية الأخرى، وهي التي عرضت الحزب للخطر، وغيرت مساره الراديكالي ووجهته نحو المغامرة والانحراف، وهكذا لم يتوانى الزعيم في تحويل حركة الانتصار الحريات الديمقراطية إلى حركة مصالية[1].

وفي الأخير يمكن القول، أن مؤتمر أفريل رغم تأييده لمبدأ " القيادة الجماعية" وتنديده بمبدأ " القيادة الفردية" إلا أنه كرّس مبدأ الانشقاق بين طرفي الحزب بدلاً من أن يقوم بتطويق هذه الأزمة واحتوائها، مما أدى في الأخير إلى الانتقال من أزمة داخلية خفية على مستوى القيادة إلى صراع خارجي معلن على مستوى القاعدة، تمخض عنه في الأخير ثلاث تيارات ظلت متصارعة إلى غاية الفاتح من نوفمبر 1954 وهي:

. تيار المصاليين، تيار المركزيين، تيار المحايدين (قدماء المنظمة الخاصة)، وهم الذين سيأسسون اللجنة الثورية للوحدة والعمل ومنها إلى اجتماع 22 التاريخي.

[1] خالفة معمري: عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، ط2، منشورات تالة، الجزائر: 2008م، ص121.

المبحث الثاني: ظهور الاتجاهات الثلاثة.

قبل انعقاد مؤتمري الانشقاق، قامت القاعدة النضالية بإرسال عدة وفود للزعيم مصالي بهدف إقناعه بالعدول عن رأيه وموقفه المتصلب، بغية الحفاظ على وحدة الحزب من الانقسام، كما أقنعوه بأنه لا يمكن لزعيم مثله – يتمتع بشخصية عالية – النزول إلى مستوى التصارع والتشاجر، لكن للأسف جميع تلك المحاولات باءت بالفشل، وبات انقسام الحزب أمرا مقضيا[1]، وفي هذه الأثناء برزت إلى الوجود ثلاثة اتجاهات (تيارات) وهي:

أولاً: الاتجاه المصالي.

سمي بهذا الاسم نسبة إلى الزعيم مصالي، ويقصد" بهم الزعيم مصالي وأنصاره (أحمد مازغنة، مولاي مرباح...) ويبدوا أن هؤلاء لم يعترفوا بالهزيمة التي منيوا بها في مؤتمر أفريل 1953، وتجدر الإشارة إلى أن الزعيم مصالي أثناء مواجهته للخصم اللدود والعنود (اللجنة المركزية) مرّ بعدة مراحل تدريجية، فلجأ في بداية الأمر إلى إخراج الأزمة إلى الشارع ولم يتوان في الحديث عنها علنا، ثم انتقل إلى مرحلة الهجوم الشفوي ضد أعدائه المركزيين، وفي خضم هذه الأزمة الحادة عرفت الأحداث تزايدا سريعا خلال سنة 1954 أدت إلى ثورة أول نوفمبر 1954، وأخذت تلك الأحداث والتطورات منعرجاً حاسماً منذ أن قرر مصالي وبصورة فجائية وعنيفة عدم تعاونه مع قيادة الحزب[2].

وعلى الرغم من أن سنة 1954 هي السنة التي تشرفت باندلاع الثورة المباركة إلا أن الوفد الجزائري بالقاهرة وصفها بالسنة اللئيمة والمشئومة، والتي عرف خلالها الحزب أشد الأزمات وأخطرها على الإطلاق نتيجة الصراعات والخلافات بين مسئولي الحزب، فمنهم من ينادي بالسير والعمل الجماعي (المركزيين) وبين من ينادي بالزعامة الفردية والمطلقة (المصاليين)[3].

---

[1] أحمد مهساس: المصدر السابق، ص365.

[2] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص327.

[3] فرحات عباس: حرب الجزائر وثورتها (1) ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتاب، الجزائر: 2011، ص172.

واستناداً للمناضل بن يوسف بن خدة بأنه خلال صيف 1954 وخلال مجريات التحضير والاستعداد للثورة من طرف قدماء المنظمة الخاصة وبالضبط أعضاء "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" قرر الزعيم مصالي الحاج عقد مؤتمره الخاص، مستبعداً منه أعضاء اللجنة المركزية وحتى أولائك الذين أعلنوا الحياد[1].

عُقِد هذا المؤتمر الذي كرّس انشقاق الحزب في مدينة "هورنو" البلجيكية ابتداء من 13 إلى 15 جويلية 1954، ولقد سعى هؤلاء المصاليين إلى التمسك بمبادئهم وإدانة خصومهم المركزيين، وخُيّل لهؤلاء (المصاليين) أنه بمقدورهم وباستطاعتهم تسيير شؤون الحركة الوطنية، وتوجيه العمل الثوري انطلاقا من الخارج[2]، وكان جواب مصالي حين قيل له لن تستطيع تسيير الحزب وأنت بالمنفى تحت الإقامة الجبرية: «ألم يسبق لي أن سيرت الحزب وأنا نزيل سجن الحراش»[3].

ويتفق معظم المؤرخين وعلى رأسهم بنيامين سطورا على أن مدينة "هورنو" البلجيكية كانت المكان الثاني الذي تم اختياره لعقد المؤتمر الذي دعا إليه مصالي بصفته رئيسا للحزب، بعد استحالة انعقاده في مدينة "باريس"(*)، ولقد انعقد هذا المؤتمر، الذي استغرق ثلاثة أيام متتالية، في جو من الحماس والتوتر، وحضره ما يربو عن 300 مندوب، معظمهم من الجزائر، كما خصص يوم 14 لإثبات العضوية، ولقد ورد في التقرير الذي أرسله مصالي إلى المؤتمر جملة من الاتهامات موجهة إلى أعدائه المركزيين من بينها:

مبالغة المركزيين في تقييم الخلافات، انتهاجهم سياسة الشرعية (الانتخابات) بلا مبدأ، رفضهم كل التزام في الكفاح المسلح، تخريبهم إراديا للمنظمة الخاصة وبالتالي ابتعادهم عن المبادئ الثورية[4].

---

[1] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص344.

[2] محمد يوسفي: المصدر السابق، ص194.

[3] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص332.

(*) لأن المكلف بالمسائل الكولونيالية بإدارة الحزب الشيوعي الفرنسي عدل عن رأييه، بعد أن أبدى موافقته على إعطاء القاعة التي كانت مخصصة لانعقاد المؤتمر.

[4] بنيامين سطورا: المرجع السابق، ص213.

وحسب ما صرح به فرحات عباس في كتابه "ليل الاستعمار" بأنه عقب انعقاد مؤتمر المصاليين السري، أصدروا جريدة "الجزائر الحرة"، وهي الجريدة الأسبوعية الناطقة بلسان الحركة المصالية[1]، ولقد تطرقت هذه "النشرية" في عددها 121 المؤرخ في 20 أوت 1954 إلى أهم قرارات المؤتمر المصالي التي صودق عليها بالأغلبية[*] وهي:

- حل اللجنة المركزية، والتي لم يمض سوى وقت قصير من تأسيسها (سنة تقريبا).
- طرد أعضاء اللجنة المركزية، وجميع المسؤولين في الحزب بعد ما ثبتت إدانتهم.
- استرجاع كل ممتلكات الحزب التي بحوزة المركزيين.

ولقد خوّل المؤتمر للزعيم جميع الصلاحيات لتنفيذ هذه القرارات[2].

وفي هذا الإطار، واستناداً للمؤرخ بنيامين سطورا فأن أهم قرار اتخذه هذا المؤتمر تمثل في إنشاء "لجنة وطنية للثورة" أسندت قيادتها لشخصين من الجزائر، أحدهما مسئول في المنظمة الخاصة، والثاني مسئول في اللجنة العمالية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، تتكفل هذه اللجنة باسترجاع المال والأسلحة وجميع ممتلكات الحزب الواقعة تحت تصرف المركزيين، وإعادت تنظيم الحزب وإعلان الكفاح المسلح[3].

وتجدر الإشارة إلى أن المصاليين كانوا أكثر عنفاً وعدوانية، مقارنة بخصومهم المركزيين، وتفننوا في وصفهم، حيث وصفوهم بـ "عملاء شوفالي" و"البيروقراطيين" بالإضافة إلى إمطارهم بوابل من السب والشتم، وجميع العبارات التي تحمل الضغائن والأحقاد.

ولقد تمركز المصاليون في موقع الهجوم اتجاه أعدائهم، فطيلة الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 1954 كان النصر لصالح المصاليين، إلى درجة أن المركزيين عجزوا عن كبح هذه الموجة المصالية

---

[1] فرحات عباس: المصدر السابق، ص127.

(*) 391 صوتاً مؤيداً لهذه القرارات و12 صوتاً ممتنعا.

[2] خالفة معمري: المرجع السابق، ص124.

[3] بنيامين سطورا: المرجع السابق، ص213.

الجارفة، فاضطروا رغماً عن أنفهم إلى التنازل والاستسلام، مقدمين استقالتهم الجماعية في مارس 1954[1].

واستنادا للمناضل عيسى كشيدة، فإن المصاليين في بداية الأمر لم يولوا اهتماماً لجماعة النشطاء (قدماء المنظمة الخاصة) وركزوا جهودهم اتجاه خصومهم المركزيين، لكن ومع مرور الوقت شعر المصاليون بخطورة العمل الذي يقوم به هذا التيار المحايد، والذي بات يهدد نفوذهم وسلطتهم، فلجأو في البداية إلى استعمال الحوار والأسلوب السلمي، عن طريق إيفاد مبعوثين من أنصار مصالي، واللذان يتمتعان بنوع من الصداقة لدى التيار المحايد مهمتهما إقناع بوضياف وأنصاره بالانضواء تحت راية "الحركة المصالية" لكنهما فشلا في مسعاهما، وفورئذ قرر المصاليون بقيادة باسطا رزقي مهاجمة بوضياف وجماعته بشارع الديوان بالقرب من جامع كتشاوة، فاعتدوا عليهم بالضرب باستعمال العصي، مما تسبب في جروح بعضهم[2].

وفي الأخير يمكن القول بأن المصاليين حاولوا بكل ما أوتوا من قوة للإطاحة بألد أعدائهم، ورغم أن مؤتمرهم كرس انشقاق الحزب إلا أن تلك القرارات الصادرة عن المؤتمر كلها كانت في الاتجاه الصحيح لكنها وللأسف الشديد لم تطبق على أرض الواقع.

ثانياً: الاتجاه المركزي (المركزيين).

والمقصود بالمركزيين أعضاء اللجنة المركزية (حسين الأحول، عبد الرحمن كيوان، بن يوسف بن خدة، أحمد بودة....)

لقد حاول أعضاء اللجنة المركزية في بداية الأمر أن يصونوا وحدة الحزب، وذلك بتفادي المواجهة بين المصاليين غير أن الزعيم مصالي كان مصراً على تعنته وتجبره، ورغم ذلك قررت اللجنة المركزية التنازل على بعض الصلاحيات لصالح مصالي، إشفاقاً بالحزب الذي أصبح مهدداً بالانفجار في أي لحظة[3]، فقدمت اللجنة المركزية استقالتها الجماعية يوم 28 مارس 1954، وهذه الاستقالة في الواقع عبارة عن فرصة منحتها اللجنة المركزية للزعيم مصالي لإصلاح العطب

---

[1] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص113.

[2] عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص77.

[3] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص331.

الذي حل بالحزب، لكن -وللأسف الشديد- راح المصاليون وبكل برودة أعصاب، ودون أن يرق لهم جفن، يقصون خصومهم من الحزب وحرمانهم من جميع المسؤوليات، وكانت النتيجة هي تأكيد انشقاق وانشطار الحزب[1].

وفي خضم هذه الأحداث وبعد مضي شهر تقريباً على انعقاد مؤتمر هورنوا الانشقاقي، عقد المركزيون مؤتمرهم الخاص في سرية تامة في الفترة الممتدة من 13 إلى 16 أوت 1954 بمنطقة الحامة ببلكور في الجزائر العاصمة[2].

واستناداً للمؤلف خالفة معمري فإن اللجنة المركزية عقب مؤتمرها الخاص، وبعد تخليها عن نشرية "الجزائر الحرة" التي تشتغل لصالح الحركة المصالية، أصدرت في 03 سبتمبر 1954 جريدة أسبوعية بعنوان "الأمة الجزائرية" الناطقة بلسان حال اللجنة المركزية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجريدة الأسبوعية، لم تتوان في هجومها على المصاليين في عددها الأول، وهي على خلاف نقيضتها " الجزائر الحرة" التي تأخر هجومها إلى عددها 121.

أما أهم قرارات اللجنة المركزية التي جاءت في العدد الأول من جريدتهم هي:

- تكريس وتطبيق قرارات مؤتمر أفريل 1953، وإدانة عمل المصاليين القاضي بإلغاء تلك القرارات.

- رفض وإلغاء جميع التهم الصادرة عن المصاليين باعتبارها أكاذيب افتراها أنصاره.

أما فيما يخص المسائل التأديبية فهي كما يأتي:

- إقصاء الزعيم مصالي من منصبه رئيسا للحزب مدى الحياة، وإقالة جميع أنصاره من مناصبهم ومهامهم التي خولها الحزب إليهم.

- التنديد باجتماع بلجيكا التفريقي والموصوف بالمؤتمر[3].

واستناداً للمناضل بن يوسف بن خدة فإن صدور العدد الأول من جريدة "الأمة الجزائرية" تسبب في عراك بمطبعة (كوكلان) بباب الواد، حيث قام المصاليون بالاعتداء على كل

---

[1] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص114.

[2] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص345.

[3] خالفة معمري: المرجع السابق، ص125.

من خولت له نفسه التقدم إلى هذه المطبعة لاقتناء الجريدة، كما قاموا بتحطيم سيارة خصصت لنقل هذه الجرائد واعتدوا على سائقها والمسمى "نذير قصاب" وأبرحوه ضربا نقل إثرها إلى المستشفى، وهكذا انتقل المصاليون إلى مرحلتهم الهجومية باستعمال السلاح ضد أعدائهم المركزيين وضد كل من يحمل ويوزع جريدة "الأمة الجزائرية"[1].

وفي نفس الإطار يؤكد المؤرخ محمد حربي على أن المصاليون لجأو إلى استعمال العنف في المدن الجزائرية بهدف منع توزيع جريدة "الأمة الجزائرية" (la Nation Algérienne)، كما قاموا بنشاطات مكثفة من أجل استرجاع بعض الأموال ومقرات الحزب، وتمكنوا بفضل تفوقهم العددي من السيطرة على تلك المقرات[2].

وفي الأخير يمكن القول أنه إذا كان المصاليون كرسوا انشقاق الحزب أثناء عقد مؤتمرهم الخاص، فإن المركزيون قاموا بعمل انتحاري للحزب أثناء تخليهم عن المنظمة الخاصة، وصفوة القول أن كلا الطرفين تسببا في إتلاف وحدة الحزب، وكلا الطرفين أضرّ بالقاعدة النضالية التي هي ركيزة الحزب، وما تلك الاتهامات المتبادلة بين الطرفين إلا دليلاً قاطعاً على رغبة كل منهما في المناصب السياسية، وهكذا قطعت جهيزة قول كل خطيب، وأسدل الستار، وانهارت حركة الانتصار الحريات الديمقراطية عن آخرها.

ثالثاً: الاتجاه المحايد (وهم النشطاء من قدماء المنظمة الخاصة).

إن الفضل في تأسيس "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" يعود إلى هؤلاء النشطاء من قدماء المنظمة الخاصة الذين فضلوا التزام الحياد بدل الدخول في متاهات الطرفين المتنازعين (المركزيين والمصاليين).

وقبل الحديث عن هذه اللجنة، حري بنا أن نتطرق إلى الظروف والأسباب التي أدت إلى تأسيسها، ومما لا يختلف فيه اثنان هو أن التيار المحايد مثّله قدماء المنظمة الخاصة، المنبوذين من طرف القيادة والمضطهدين من طرف الشرطة الفرنسية والأدهى والأمر أنه حتى المدن تبرأت منهم،

---

[1] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص347.

[2] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص38.

مما أدى بهم إلى اللجوء إلى الجبال والبوادي، ورغم كل هذه الضغوطات، إلا أنهم لم يتوقفوا على مواصلة نشاطهم للتحضير للثورة.

وفي هذه الأثناء، وحسب المناضل رابح بيطاط تعمقت المشاكل على مستوى القيادة السياسية، واتسعت الهوة بين الزعيم وأعضاء اللجنة المركزية، مما جعل المناضلون يتعرضون للضغط والتفرقة، منهم من انضم إلى مصالي، ومنهم من انحاز إلى اللجنة المركزية[1].

وفي نفس السياق، يذكر المناضل رمضان بوشبوبة بأنه خلال الفترة ما بين ديسمبر 1953 وجانفي 1954، عمت الأزمة أرجاء اتحادية فرنسا، وانتقلت بسرعة إلى الجزائر، و تمكن أنصار مصالي من السيطرة على القاعدة النضالية، وعينوا باسمها (القاعدة) قيادة جديدة(*) استحوذت على مقر الحزب بعد طردها للقيادة القديمة منه، وأخذت تصفي حساباتها معها، وفي هذه الأثناء برز إلى الوجود تيار ثالث لا ينتمي إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، وقال لا للمصاليين ولا للمركزيين، نعم للوحدة والحياد[2].

وسوف نحاول تسليط الضوء أكثر على هذا التيار الذي مثله قدماء المنظمة الخاصة والذين بادروا إلى تأسيس "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"، ويشير المؤرخ حربي إلى أن هؤلاء النشطاء رغم اتفاقهم على أن الكفاح المسلح هو المخرج الوحيد من الأزمة، والسبيل الأوحد المؤدي إلى الاستقلال، لكنهم اختلفوا في تحليلهم لهذه الأزمة وأسبابها، ولعل ذلك يعود إلى عاملين:

1. اختلاف مراتبهم ومسؤولياتهم على مستوى الجهاز الحزبي.
2. اختلاف وضعيتهم اتجاه السلطات الفرنسية.

إن هذين العاملين ولّدا لنا ثلاث أصناف داخل تيار قدماء المنظمة وهي:

. الصنف الأول: وهو الذي حمّل "اللجنة المركزية" مسؤوليتها في الوضع الذي آل إليه الحزب (ومنهم ثوار منطقة القبائل كريم، أوعمران....الخ).

. الصنف الثاني: وهم جماعة القاهرة، وبعض المناضلين الفارين من السجن، رغم معارضة زعمائهم (ومنهم بن بلة، محساس، زيغود...الخ).

---

[1] رابح بيطاط، تعقيب: المصدر السابق، ص12.

(*) أبرز عناصرها: مولاي مرباح، أحمد مزغنة، محمد عبد العزيز.

[2] محمد عباس: رواد الوطنية.. شهادات 28 شخصية وطنية، المرجع السابق، ص195.

. الصنف الثالث: وهم الذين نجوا من مخالب البوليس الفرنسي، والمحكوم عليهم غيابيا (ومنهم بوضياف، ديدوش، بن مهيدي.....الخ).

وهم الذين حملوا مصالي مسؤولية انشقاق الحزب.

ولقد استطاع الصنف الأخير، وهو المعادي لمصالي الحاج، أن يجمع شتات المتطرفين من قدماء المنظمة الخاصة، ويؤسس اللجنة الثورية للوحدة والعمل[1]. وهذا ما أكده المؤلف أزغيدي محمد لحسن الذي ذكر بأن قدماء المنظمة الخاصة فرحوا عند استفحال الأزمة بين القيادة (رب ضارة نافعة) لأن ذلك سيحررهم ويخلصهم من أوامر وطاعة الحزب، فقرروا حجب الثقة عن المصاليين والمركزيين على السواء والانتقال فورا إلى الكفاح المسلح عن طريق إنشاء حركة تكون قيادتها جماعية، أطلقوا عليها "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" وأصدروا جريدة "الوطني" والتي نسخت منها ثلاثة أعداد فقط، لتربط "اللجنة الثورية" بالمناضلين[2].

ويرجع الفضل في تأسيس هذه اللجنة، حسب المناضل محمد مشاطي إلى أحد أعضاء اللجنة المركزية حسين الأحول، والذي تذمر من الوضع المزري الذي آل إليه الحزب، فقام باستدعاء محمد بوضياف الذي كان في فرنسا، وطلب منه إعادة إحياء المنظمة الخاصة من جديد وبكيفية تجعلها تمضي قدماً نحو العمل المسلح، سواء بمصالي أو بدونه، فتم في شهر مارس إنشاء هذه اللجنة في الاجتماع الأول الذي تم في (مدرسة الرشاد) بحضور كل من: لحول حسين، سيدي علي عبد الحميد، ومحمد بوضياف، ودخلي، وبوشبوية.

وعلى خلاف ما ذهب إليه المؤلف أزغيدي فإن محمد مشاطي صرح بأن اللجنة الثورية للوحدة والعمل أصدرت جريدة "الوطني" في ستة أعداد[3] وهو رأي اتفق عليه كثير من المؤرخين والمناضلين أمثال محمد بوضياف، بن يوسف بن خدة محمد حربي...الخ.

---

[1] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص61.

[2] محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطوّر ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م، دار هومة، الجزائر:2004، ص57.

[3] محمد مشاطي: المصدر السابق، ص63.

غير أن رأي محمد بوضياف يختلف عن ما قاله محمد مشاطي بخصوص تأسيس هذه اللجنة وأشار إلى أن الفضل في تأسيسها يعود إلى العناصر المهمشة والمضطهدة، وغير المرغوب فيها من طرف القيادة الحزبية، وفي هذا الصدد يقول بوضياف: «أصبحت الوضعية خطيرة واحتاجت إلى تدخل من جانبنا»، وفي هذه الأثناء قرر هذا الأخير العودة من فرنسا والتقى في العاصمة بابن مهيدي، وبيطاط، ثم التقى الثلاثة بابن بولعيد مصطفى، وقرروا أن يضعوا حدا للفوضى قبل تسربها إلى القاعدة ويضيف بوضياف قائلاً: «ثم انتقلت إلى قسنطينة وعقدت اجتماعا آخر مع مشاطي، وملاح وسعيد وحمادة محمد (لاموطا) وبعد تبادل المعلومات قررنا تبني موقف حيادي وعدم الاعتراف بالطرفين المتنازعين»، ثم قال: «وفي سبيل الحفاظ على وحدة الحزب اجتمعت مع بن بولعيد، ودخلي، وبوشبوبة وانتهى هذا الاجتماع بتأسيس "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"، والتي رأت النور يوم 23 مارس 1954 بمدرسة الرشاد، كما قامت هذه اللجنة بإصدار جريدة "الوطني" لسان حالها في ستة أعداد»[1].

ولقد انطبق رأي المناضل رمضان بوشبوبة مع رأي بوضياف بخصوص الأعضاء المكونة لهاته اللجنة، لكنه يختلف معه في تاريخ ومكان تأسيسها، وأشار إلى أن هؤلاء الأربعة اجتمعوا بمقهى "التلمساني" وتناقشوا حول الوضعية التي آل إليها الحزب فقرروا يوم 27 أو 28 مارس تكوين "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"، وفي هذا الاتجاه يقول رمضان بوشبوبة: «انتقلنا إلى حي الرئيس حميدو، حيث اختلينا بإحدى المقاهي، وأخذنا نتناقش باسم المنظمة وبرنامجها، واتفقنا في الختام على "الوحدة والعمل" كأهم شعارات الساعة يومئذ»، وفي حديثه عن جريدة الوطني يقول: «عقدنا جلسة لاحقة تحت مقبرة سيدي بالنور بمنزل آيت تودرت، ناقشنا واتفقنا على البيان الذي يعلن ميلاد اللجنة، وكذلك لسان حالها الوطني (لوباتريوت)»، بعد ذلك تم تقسيم العمل بين الأعضاء الأربعة على النحو التالي:

- محمد دخلي: مسئول التنظيم.
- مصطفى بن بولعيد: مسئول التسليح.

[1] Mohammed Boudiaf: Op. Cit., P45.

- محمد بوضياف: مسئول الشؤون الاجتماعية.
- رمضان بوشبوبة: مسئول الإعلام والاستعلامات والرقابة.

وكلف هذا الأخير بإعداد الراقنة والساحبة والورق، كما كانت مقالات هذه الجريدة تكتب بطريقة جماعية من طرف الأعضاء[1].

وهذه التشكيلة أكدها رابح بيطاط حين أشار إلى أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل تتكون من صنفين:

-صنف يعمل لتحقيق أهدافها دون أية خلفيات (قدماء المنظمة الخاصة بوضياف، وبن بولعيد).

- صنف يعمل ولكن بخلفيات مرجعية (عضوي اللجنة المركزية دخلي وبوشبوبة)[2].

وهناك رواية أخرى لـ أحمد بودة مفادها أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل وجريدتها (الوطني) تكونتا في شهر مارس 1954م بمدرسة الرشاد الواقعة في بطحاء جامع اليهود من طرف السادة: حسين الأحول، سيدي علي عبد الحميد، دخلي بشير، بوضياف وطبعت هذه النشرة من طرف أحد الأشخاص التابع للجنة المركزية اسمه الونشيفي في المكان المسمى "لا بيشري" بالعاصمة وهو أحد الأماكن التابعة للكشافة الإسلامية[3].

ونفس الرأي أيده المناضل بن يوسف بن خدة، حيث صرح بأن هاته اللجنة تأسست إثر اجتماع بإحدى مدارس حركة انتصار الحريات الديمقراطية (مدرسة الرشاد)، ولقد سبق هذا الاجتماع لقاء ضم كل من سيدي علي عبد الحميد، محمد بوضياف، وحسين الأحول في بيت هذا الأخير ثم انضم إليهم لاحقاً محمد دخلي، وهؤلاء الأربعة هم الذين أسسوا هاته اللجنة وبعد مدة وجيزة انضم إليهم بوشبوبة وبن بولعيد[4].

---

[1] محمد عباس: رواد الوطنية، المرجع السابق، ص197.

[2] رابح بيطاط، تعقيب: المصدر السابق، ص15.

[3] أحمد بودة، تعقيب رقم 1، رقم2: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: دون سنة النشر، ص177.

[4] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص336.

لقد ورد عن المناضل بن يوسف بن خدة في كتابه (جذور أول نوفمبر 1954) في الصفحة 336 هامش (1)، أن محمد بوضياف استثنى كل من حسين الأحول وسيدي علي عبد الحميد من اللجنة الثورية لأحد الأمرين، حسب زعمه وهما:

- أراد أن يبين استقلاليته على المركزيين لكي يؤمن شر المصاليين ويكسب مودتهم.
- أو ربما من باب السهو، بسبب طول المدة.

إن الفرضيتين السابقتين اللتين أفترضهما بن يوسف بن خدة تبدوان صعبة الهضم وغير قابلتان للاستيعاب، فبخصوص الفرضية الأولى كيف يمكن لـ محمد بوضياف كسب مودة المصاليين وهو الرافض أصلا لأطروحتهم القائلة بمبدأ القيادة الفردية، ومبدأ الزعامة المطلقة، أما بخصوص الفرضية الثانية كيف يمكن ترجيح ما قاله بن يوسف بن خدة وهو لم يشارك أصلا في تأسيس هذه اللجنة، علماً بأن التشكيلة التي ذكرها بوضياف هي نفسها التي أشار إليها وأكدّ عليها المناضل رمضان بوشبوبة وكلاهما (بوشبوبة وبوضياف) أسسا إلى جانب دخلي وبن بولعيد اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وبالتالي يمكننا أن نرجح ما قالاه بوضياف وبوشبوبة على ما قاله بن يوسف بن خدة.

أما الدافع الذي جعل -ربما- بن يوسف بن خدة، يؤكّد على أن كلا من حسين لحول وسيدي علي عبد الحميد شاركا في تأسيس "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" لأنهما ينتميان إلى اللجنة المركزية التي هو أمينها العام، كذلك ليبين أن اللجنة الثورية هي نتاج جهود أعضاء في اللجنة المركزية والفضل في تأسيس هذه اللجنة يعود إلى هؤلاء الأعضاء.

واستناداً لوثيقة(*) تأسيس اللجنة الثورية للوحة والعمل يمكننا القول أنها أنشأت من أجل تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي على النحو الآتي[1]:

1- حماية وصيانة وحدة الحزب.

(*) أنظر: الملحق رقم: 01

[1] رابح بلعيد: اللجنة الثورية للوحدة والعمل، رسالة الأطلس (المسلسل)، الحلقة 54، العدد 147، الجزائر: 1997، ص11.

2- الدعوة والإسراع إلى عقد مؤتمر استثنائي يمثل كل الحزب ويتيح الفرصة لمناقشة ومجابهة جميع الآراء.

3- بذل الجهود لجعل الحزب يحذوا حذو الأحزاب الأخوية في القطرين الشقيقين المغربي والتونسي وجعله أداة ثورية فعالة تعجل وتسرع في القضاء على النظام الاستعماري.

ولقد اتفق معظم المؤرخين على أن" اللجنة الثورية للوحدة والعمل "تبنت موقفاً حيادياً اتجاه الطرفين المتنازعين وكانت تهدف إلى إصلاح ذات البين حتى يتسنى لها خوض زمار الكفاح المسلح في سلم ووئام، وهذا ما أكده المناضل عيسى كشيدة حين قال: «أن هذه اللجنة ليست منظمة ولا حزباً، وإنما هي تجمع لأربعة أشخاص هدفهم هو جبر الكسر الذي لحق بالحزب»[1].

وهذا ما أكده الكاتبان الأجنبيان "كلود كولو" و "جان روبير" حين قالا: «وأمام هذا التفرق الذي ضرب أكبر حزب قومي في الجزائر، ظهر عمل فردي بإنشاء "اللجنة الثورية للإتحاد والعمل" في مارس 1954، وذلك بقصد توحيد حركة انتصار الحريات الديمقراطية على أساس كيفية جديدة للعمل»[2].

لكن هناك بعض المناضلين من يشكّون في مصداقية هده اللجنة، ومن بينهم محمد مشاطي الذي تأسف إلى انحياز هذه اللجنة، حين قال رغم أن اسمها يدل على الوحدة إلا أن جريدتها (الوطني) وخصوصا الأعداد الثلاثة منها كانت تتهجم على المصاليين وتحابي المركزيين، وحاول مشاطي تنبيه بوضياف بخصوص أخطاء هذه الجريدة، لكن هذا الأخير لم يعر اهتماماً[3].

ونفس الشيء ذهب إليه عبد الرحمان بن إبراهيم العقون الذي قال رغم أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل تدعي الحياد لكن إذا نظرنا إلى تشكيلتها الأولى يمكن أن نصنفها بالانحيازية، لأنها تضم أعضاء من اللجنة المركزية (دخلي، وحسين لحول، وسيدي علي عبد الحميد)، وفي هذا الاتجاه يقول الأستاذ بن الميلي في مذكرته: «وقد شدد أعضاء اللجنة الثورية الذين هم من المنظمة

[1] عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص62.

[2] نقلاً عن: عبد الرحمن بن إبراهيم العقون: المصدر السابق، ص422.

[3] محمد مشاطي: المصدر السابق، ص65.

السرية هجماتهم بواسطة جريدة (الوطني) على رئيس الحزب مصالي وعلى أعضاء اللجنة المركزية ولكن نقدهم لهؤلاء الأخيرين المركزيين) كان بشكل خفيف»[1].

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن اللجنة المركزية كانت تحاول استخدام اللجنة الثورية بواسطة دخلي وبوشبوبة كسلاح ضد مصالي وضد مطالبه اللامتناهية، لكن حدث العكس حيث أن اللجنة الثورية هي التي استخدمت اللجنة المركزية[2]. وهو ما أكده محمد بوضياف حين قال: «إن الأسباب التي دفعتنا إلى الاشتراك مع المركزيين في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل هو ربح الوقت، بالإضافة إلى التمتع بالوسائل المالية وعتاد الطبع والمحلات»[3].

ويؤكد محمد حربي مذكراته "حياة تحد وصمود" أن العلاقة بين اللجنة الثورية واللجنة المركزية كانت ظرفية، وهي بمثابة زواج مؤقت دام أربعة أشهر تقريبا ليعلن الطلاق عنه بعد معارضة اللجنة الثورية للمؤتمر التوضيحي المزمع عقده من طرف اللجنة المركزية[4]. ونفس الشيء أكّده بن يوسف بن خدة بأن سبب عدم توافق الطرفين هو أن اللجنة المركزية عزمت على عقد مؤتمر استثنائي لتوضيح المواقف، وبالتالي كانت ترفض العمل المسلح في جو مليء بالحقد والكراهية، وهذا ما اعترضت عليه اللجنة الثورية للوحدة والعمل، مما أدى إلى انسحاب دخلي وبوشبوبة[5].

وخلافاً إلى ما ذهب إليه كل من محمد حربي وبن يوسف بن خدة بخصوص أسباب انفصال كل من دخلي وبوشبوبة عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل، فإن هذا الأخير (بوشبوبة) أكد أن سبب الخلاف والانفصال هو رفضه للقيادة الفردية وتمسكه بمبدأ القيادة الجماعية وفي هذا الصدد يقول: «إن بوضياف عرض علينا ذات يوم كمنسق لقيادة اللجنة الثورية، فلم يتلقى جوابا

[1] عبد الرحمن بن إبراهيم العقون: المصدر نفسه، ص403.

[2] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص62.

[3] Mohammed Boudiaf: op.cit, p49.

[4] محمد حربي: حياة تحدٍّ وصمود، المصدر السابق، ص131.

[5] عبد الرحمن بن إبراهيم العقون: المصدر السابق، ص451.

لا مني ولا من دخلي، وأعاد الكرة مرتين أو أكثر فتمسكنا بالقيادة الجماعية، وهو ما دفع بوضياف نحو العمل لعقد اجتماع "22" الشهير»[1].

أما بخصوص توقيف وحل هذه اللجنة يقول عيسى كشيدة بأنها توقفت ظاهرياً عند انعقاد مؤتمر المصاليين في "هورنو" (بلجيكا) والذي كرس انشقاق الحزب، غير أنه من الناحية الواقعية فإن هاته اللجنة حلت نفسها عندما سلمت المشعل لجبهة التحرير الوطني أي يوم 23 أكتوبر 1954[2]. وفي نفس السياق يشير محمد حربي إلى أن المركزيون عندما فشلوا في استمالة اللجنة الثورية عمدوا إلى سحب ثقتهم منها، وحمّلوا المصاليون مسؤولية حلّها. وذلك استناداً إلى تصريح بوشبوبة أمام المجلس القومي المنعقد بدعوة من اللجنة المركزية بتاريخ 15 جويلية 1954 حيث قال: «إن اللجنة الثورية للوحدة والعمل كانت تنشد توحيد النزعات ولكن المصاليين أرادوا غير ذلك، وعليه لم يعد هناك وجود لهذه اللجنة، وعلينا بدورنا أن ندعو إلى مؤتمر»[3].

غير أن المناضل محمد مرزوقي يرى بأن حل هذه اللجنة كان بأمر من ديدوش مراد بعد فشلها في توحيد الطرفين، رغم عقدها عدة اجتماعات في كل من حسين داي، القبة، لاردوت[4].

وفي الأخير يمكننا القول رغم أن قدماء المنظمة الخاصة تعرضوا للتهميش والاحتقار من طرف القيادة الحزبية، إلا أنهم لما أصيبت هذه القيادة بالكارثة الكبرى، لم يكيلوا الصاع صاعين، بل حاولوا وبذلوا كل ما في وسعهم من أجل توحيد هذه القيادة أو على الأقل منع تسرّب هذه الأزمة إلى وسط القاعدة النضالية التي يمكن اعتبارها الورقة الأخيرة بالنسبة لهؤلاء النشطاء في سبيل خوض زمار الكفاح المسلح.

ورغم الفشل الذريع الذي منيت به هاته اللجنة الثورية في سبيل توحيد طرفي الحزب المتنازعين إلا أنهم استطاعوا الصمود في ظل هذه الأزمة التي لم تزدهم إلا إيماناً وتسليماً.

---

[1] محمد حربي: حياة تحدٍّ وصمود، المصدر السابق، ص131.

[2] عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص63.

[3] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص67.

[4] محمد مرزوقي، تعقيب: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: دون سنة النشر، ص66.

والدليل على عزيمة وإصرار هؤلاء النشطاء هو ما قاله المناضل محمد بوضياف حين ذهب كل طرف من الطرفين المتنازعين إلى عقد مؤتمره الخاص به «لقد أبيتم أن تتحدوا مختارين فسنوحدكم مجبرين» وهكذا استطاع هؤلاء النشطاء أن يشقوا طريق الكفاح المسلح وكانت البداية بعقد اجتماع "22" التاريخي.

خاتمة الفصل الأول:

لقد تعرضت حركة انتصار الحريات الديمقراطية لأزمات متتالية متفاوتة الخطورة بدءاً من أزمة 1949 والتي انقسمت إلى شقين هما: أزمة الزعامة والأزمة البربرية، هذه الأخيرة كان لها الأثر الفعال في انفجار أزمة أخرى أكثر منها خطورة وهي قضية اكتشاف المنظمة الخاصة التي تم على إثرها اعتقال بعض عناصرها في حين لاذت العناصر الأخرى بالفرار، وهي التي سيجمع شملها فيما بعد وتقود الكفاح المسلح، أما الأزمة الأخيرة والحادة وهي أزمة 1953 أو ما يسمى بأزمة الانقسام الكبرى والتي بمقتضاها انتقل الصراع من خفي على مستوى القيادة الحزبية إلى صراع معلن على مستوى القاعدة النضالية.

ولكن "رب ضارة نافعة"، حيث أنه في خضم هذه الخلافات الحزبية تولدت ثلاث تيارات متباينة وهي تيار المصالين المؤيد لمبدأ الزعامة الفردية والمطلقة، تيار المركزيين المؤيد لمبدأ القيادة الجماعية، وأخيراً تيار المحايدين، والذي مثلته العناصر الملاحقة من قبل الشرطة الفرنسية أو ما يطلق عليهم بقدامى المنظمة الخاصة.

هؤلاء المناضلين الذين كانوا محل بحث من قبل البوليس الفرنسي أبو أن يدخلوا في تلك الخلافات الحزبية، وفضلوا البقاء جانباً مع بذلهم كل ما في وسعهم من أجل تقليص الهوة بين الطرفين، وذلك من خلال تأسيسهم لـ"اللجنة الثورية للوحدة والعمل".

هاته الأخيرة برزت إلى الوجود بصفة علنية في شهر مارس 1954، وكانت تهدف –من خلال اسمها– إلى توحيد الطرفين المتنازعين والمضي قدماً نحو العمل والكفاح المسلح، لكن هاته اللجنة فشلت في مسعاها، فقرر أعضاؤها التخلي عن توحيد الطرفين والانتقال مباشرة إلى العمل الثوري، وذلك من خلال اجتماعهم التاريخي بالمدنية الذي ضم 22 عضواً من مناضلي المنظمة الخاصة.

الفصل الثاني: الأدوار السياسية والوطنية لأعضاء مجموعة الاثنين والعشرين.

مقدمة الفصل الثاني.

المبحث الأول: المجموعة المنظمة للاجتماع.

المبحث الثاني: مجموعة القطاع القسنطيني.

المبحث الثالث: مجموعة القطاع الجزائري.

المبحث الرابع: مجموعة القطاع الوهراني.

خاتمة الفصل الثاني.

مقدمة الفصل الثاني:

إن الحديث عن الأدوار السياسية والوطنية لهاته المجموعة التاريخية يفرض علينا التطرق إلى ترجمة هذه المجموعة بشكل منفرد، وبالرغم من أن هناك بعض الدراسات التي تناولت التعريف بهؤلاء الأعضاء، إلاَّ أن عنوان المذكرة يحتم علينا التطرق إلى هاته الترجمة، لذلك سوف أحاول جاهداً التركيز على بعض الجوانب المهمة من هذه التعريفات، والتي قد تطول وتقصر حسب مسؤوليات وأدوار كل واحد من هؤلاء الأعضاء، ولقد ركزت في هاته الدراسة على ثلاث نقاط أساسية وهي: المولد والنشأة، النضال السياسي والثوري، أهم المحطات والمواقف. كما قسمت هاته المجموعة التاريخية إلى أربع (04) مجموعات وهي:

- المجموعة المنظمة للاجتماع: وهي التي شكلت لجنة الخمسة المنبثقة عن اجتماع ال22.

- أما المجموعات الثلاث الأخرى: فهي مقسمة حسب المناطق الجغرافية، وتم ترتيبها عكس اتجاه عقارب الساعة وهي:

* مجموعة القطاع القسنطيني.

* مجموعة القطاع الجزائري.

* مجموعة القطاع الوهراني.

وفيما يخص ترتيب الأعضاء داخل هاته المجموعات، فهي مرتبة حسب الحروف الألفباتائية، كما عمدت إلى تقديم اللقب على الاسم مع ذكر الاسم الثوري بين قوسين، وفي حالة تشابه الحرف الأول من اللقب قدَّمت أكبر الأعضاء سناً.

المبحث الأول: المجموعة المنظمة للاجتماع(*).

وتضم هذه المجموعة خمسة مناضلين الذين سهروا وأشرفوا على تنظيم الاجتماع التاريخي، وقاموا باستقبال السبعة عشر 17 عضو المعنيين بهذا الاجتماع، وهي المجموعة التي ستشكل فيما بعد ما يسمى بـ لجنة الخمسة.

أولاً: ابن بولعيد مصطفى (1917م-1956م).

ابن بولعيد مصطفى هو أحد رموز الثورة التحريرية المباركة وأحد مفجريها الأوائل الذين ضحوا بالنفس والنفيس في سبيل استقلال البلاد.

ولد ابن بولعيد الملقب بـ"أسد الأوراس" يوم 05 فيفري 1917م بأريس إحدى المناطق التابعة لمدينة باتنة، ينتمي إلى عائلة ميسورة الحال، بدأ دراسته القرآنية بالكتاب، وتتلمذ على يد أبيه الذي كان معلماً للقرآن، ثم انتقل رفقة عائلته إلى مدينة باتنة وبها التحق بمدرسة الأهالي (الأمير عبد القادر حالياً) ودرس لمدة سبع (07) سنوات.

وفي سنة 1935 توفي والده، فتدهورت الأوضاع العائلية، الأمر الذي أجبر مصطفى على التخلي عن الدراسة والسفر إلى فرنسا للبحث عن عمل يخفف به عن معاناة أسرته، لكن سفره لم يدم طويلاً فعاد إلى أرض الوطن واشتغل في مهنة التجارة[1].

وفي سنة 1938 جُنّد ابن بولعيد في صفوف الجيش الفرنسي، وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية جُنّد ثانية برتبة مساعد، وتحصل على ميدالية عسكرية تكريماً له، وبعدما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عاد إلى مسقط رأسه، فعاش أحداث 08 ماي 1945 والتي حزت في نفسه كثيراً، وأكسبته قناعة كبيرة، وكان ذلك بداية التفكير الفعلي في العنف الثوري كوسيلة لتخلص البلاد من براثن الاستعمار[2].

(*) هاته التسمية أطلقها محمد بوضياف: وهي المجموعة التي اختارها عقب اجتماع الـ22 لدراسة قرارات هذا الاجتماع.

[1] مسعود عثماني: مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، دار الهدى، الجزائر: 2009م، ص52.

[2] محمد الشريف ولد الحسين: عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى من المنظمة الخاصة 1945 إلى استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962 تمجيداً لشهدائنا الأبرار، دار القصبة، الجزائر: 2009م، ص11.

في أواخر ماي من نفس السنة انخرط ابن بولعيد في صفوف حزب الشعب الجزائري بتزكية من المناضل "اسمايحي الحاج أزراري" مسؤول خلية حزب الشعب الجزائري بأريس[1]، والحقيقة أن بداية مشواره السياسي كان قبل 1945، حيث انتسب إلى تنظيم نقابي أثناء سفره إلى فرنسا عام 1937 وانتخب ممثلاً عن العمال الجزائريين بالمهجر، وعندما عاد إلى الوطن أنتخب رئيساً لنقابة التجار.

كل هذه المهام السياسية، إضافة إلى المهام العسكرية التي مارسها خلال الحرب العالمية الثانية أهلته لكي يكون ضمن إطارات حزب الشعب الجزائري وهو الحلم الذي طالما راوده منذ نعومة أظفاره، كما كان ابن بولعيد مؤيّداً «لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين» رائدة الإصلاح الديني لأنه كان يرى بأن كل من حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء تيارين مؤهلين لقيادة البلاد إلى الاستقلال.

فهو لا فرق لديه بين الدين والوطن، وبفضل نشاطه وعمله الدءوب ارتقى إلى المراتب العليا في الحزب وأصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الذي صار يدعى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[2].

غداة تأسيس المنظمة الخاصة عام 1947 كان ابن بولعيد أحد أعضائها البارزين، حيث كان يعمل في بداية تأسيس المنظمة تحت إمرة كل من المجاهد عبد القادر العمودي بصفته مسؤولاً مباشراً والشهيد ابن مهيدي بصفته مسؤولاً عن جنوب شرق الجزائر، لكنه لم يلبث حتى تسلم مسؤولية أريس خلفاً لمسؤوله المباشر عبد القادر العمودي[3].

إن تجربة الرجل السياسية والوطنية جنَّبت منطقته من حملة الاعتقالات التي شنتها سلطات الاحتلال عقب اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950، فتحولت هذه المنطقة إلى حصناً منيعاً وملاذاً للمناضلين الفارين من المناطق الأخرى كالقبائل والشمال القسنطيني.

---

[1] محمد عباس: ثوار... عظماء شهادات 17 شخصية وطنية، المرجع السابق، ص39.

[2] مبارك مريم سيد علي: ثوار... عظماء، دار المعرفة، الجزائر: 2012م، ص46.

[3] محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص41.

شارك في تأسيس "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"، ونظراً للثقة التي كان يحظ بها من طرف الجميع فقد لعب دوراً كبيراً في الوساطة وإصلاح ذات البين أثناء الخلافات الحزبية بين المركزيين والمصاليين، كما ترأس الاجتماع التاريخي الذي انعقد في المدنية بالجزائر العاصمة وكلّف من طرف الحاضرين بفرز الأصوات، وله الفضل الكبير في انضمام القبائل إلى لجنة الستة[1].

في ليلة الفاتح من نوفمبر كان ابن بولعيد على رأس المنطقة الأولى التي احتلت الصدارة في الانطلاقة بدون منازع، ولكن رغم ذلك رأى البطل أن تلك الإمكانيات الموجودة في المنطقة غير كافية لمواصلة الثورة فاضطر إلى السفر إلى تونس في مهمة لجلب السلاح، لكنه وقع أسيراً في قبضة السلطات الفرنسية على الحدود الليبية التونسية يوم 12 فبراير 1955، لكنه ما لبث حتى لاذ بالفرار مع بعض رفاقه أمثال الطاهر الزبيري، وعاد إلى نشاطه العسكري يوم 11 نوفمبر 1955[2].

بمجرد عودة الأسد إلى عرينه فرح رفقاء السلاح بعودته، في حين أصيبت السلطات الفرنسية بخيبة آمال كبيرة، وهكذا تصاعد لهيب الثورة واشتد حرها بالأوراس الشامخ لهذا عملت السلطات الفرنسية كل ما في وسعها لإزالة هذا المحرك الأساسي للثورة، فراحت تخطط لاغتياله[3]، فتم لها ذلك يوم 22 مارس 1956 حيث قامت السلطات الفرنسية باغتياله(*) وفق خطة مدروسة بإحكام في العاصمة باريس، تمت عملية الاغتيال عن طريق جهاز راديو لا سلكي

---

[1] رابح بيطاط، تدخل: المصدر السابق، ص15.

[2] عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري: 2009م، ص38.

[3] عثمان الطاهر علية: الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، ط2، المطبعة العصرية للفنون المطبعية، المكان غير موجود: 2000م، ص29.

(*) هناك رواية أخرى مفادها أن قضية اغتيال ابن بولعيد لم تكن على يد السلطات الفرنسية بل كان نتيجة خيانة ارتكبها عاجل عجول أحد قادة المنطقة الأولى، وذلك استناداً لما قاله الطاهر سعيداني الذي ذكر بأن عاجل لعجول هو الذي دبّر عملية تلغيم الجهاز وهذا استناداً لتصريحات أحد الجنود الألمان اسمه (علي) بعد إن اعتنق الإسلام وقال بأن عاجل لعجول هو الذي أتاه بالجهاز من أجل تلغيمه ولم يكن يعلم الألماني بأنه موجه لابن بولعيد: ينظر: الطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر: 2010م، ص162.

مغشوش، أراد البطل تشغيله فانفجر الجهاز مخلفاً وراءه انفجاراً راح إثره ابن بولعيد ومن كان معه في المقر فأصبحوا عبارة عن كتل وأشلاء بشرية ممزقة[1].

وباستشهاد البطل ابن بولعيد تكون الثورة قد فقدت أحد قادتها الأفذاذ وبذلك اختل ميزان الثورة بالأوراس، فيا له من بطل كتب اسمه من ذهب في سجل الثورة الجزائرية.

ثانياً: ابن مهيدي العربي (1923م-1957م).

ابن مهيدي من الرعيل الأول الذي ساهم في تفجير وإعلان الثورة، وهو أحد أعمدة الثورة التحريرية وعضو لجنة الستة التي حملت على عاتقها مسؤولية الكفاح المسلح، وما يميز هذا البطل عن غيره هو ثقته العمياء في الشعب الجزائري الذي توسم فيه كل الخير من أجل تحرير البلاد من المحتل الأجنبي.

ولد ابن مهيدي العربي سنة 1923 بعين امليلة في أحضان عائلة تشتغل بالفلاحة، مستواه الدراسي متواضع، درس بالكتاتيب وحفظ ما تيسر من القرءان، زوال دراسته الابتدائية والإعدادية بمدرسة «لافيجري» بناحية الزيبان (بسكرة)[2]، ثم توقف عن الدراسة بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية فمارس مهنة التجارة خاصة تجارة التمور الذي كان يمارسها والده، بالإضافة إلى بعض الأعمال الخاصة والحرة بعيداً عن التوظيف في إدارة الاحتلال التي تتميز بطابعها العبودي والاستغلالي.

أول خطوة خطاها ابن مهيدي في طريق الحياة السياسية هي انخراطه في الحركة الرياضية والكشفية ببسكرة سنة 1939 تحت إشراف حزب الشعب الجزائري[3]، ثم بعد ذلك انتقل إلى قسنطينة وهناك أحتك بالشيخ مبارك الميلي وجمعية العلماء المسلمين، ثم انضم في صفوف حركة «أحباب البيان والحرية» التي أسسّها فرحات عباس وعيّن كاتباً بإحدى نوادي هذه الحركة[4].

---

[1] محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص59.

[2] مصطفى سعداوي: المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، وزارة الثقافة، الجزائر: 2009م، ص448.

[3] محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص،ص(75، 76).

[4] محمد الشريف ولد الحسين: المصدر السابق، ص11.

شارك في مظاهرات ماي 1945 بفعالية كبيرة واعتقل إثرها وأودع سجن الكدية بقسنطينة لمدة ثلاثة (03) أشهر، ساهم بعد ذلك في تأسيس ح.إ.ح.د سنة 1946م، وفي سنة 1947 أيّد بقوة تأسيس المنظمة الخاصة الجناح العسكري للحزب، وكان من بين إطاراتها البارزين بصفته نائب مسؤول المنظمة (محمد بوضياف) على مستوى الشرق الجزائري.

وعند اكتشاف الجناح العسكري للحزب سنة 1950، نجا ابن مهيدي من مخالب البوليس، واضطر إلى التخفي عن الأنظار ومواصلة النشاط بأسماء مستعارة تتغير بين الحين والآخر، وكان بارعاً في تقمص الشخصيات حتى أصبح يعرف بـ"الرجل ذو العشرين وجهاً"، أُصدر في حقه حكماً غيابياً بـ10 سنوات سجناً.

عند انفجار بركان الأزمة الحزبية كان ابن مهيدي من العناصر التي لازمت الحياد وأسست «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» لغرض إصلاح العطب الذي حلّ بالحزب.

خلال اجتماع لجنة الستة في أكتوبر 1954 أسندت إليه مهمة تفجير وإعلان الثورة في المنطقة الخاصة (وهران)، ورغم قلة الإمكانيات في هذه المنطقة إلاّ أن البطل كان حاضراً في الموعد، فبعد إشعال فتيل الثورة بما عنده من إمكانيات متواضعة إن لم نقل معدومة اضطر القائد إلى السفر والاتصال بالوفد الخارجي بالقاهرة لتموين المنطقة وتزويدها بالسلاح وذلك نهاية 1955 وبداية 1956[1].

عندما حاول الوفد الخارجي تشكيل «اللجنة العليا للثورة» رفض ابن مهيدي الفكرة وعارضها بشدة أثناء إلتقائه بمحمد بوضياف «بالناظور» مبرراً موقفه بحجة أن الظروف لم تحن بعد لتأسيس تلك اللجنة.

فقال في هذا الخصوص: «إن الشعب يموت ولا حاجة لتكوين قيادة ليس لديها الإمكانيات اللازمة للتسيير من داخل البلاد، ومن أفدح الأخطاء أن تنفصل الإدارة عن الشعب»[2].

---

[1] محرز عفرون: مذكرات من وراء القبور ، ج2، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر: 2010م، ص156.

[2] محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص29.

إن القدرات العالية التي أبرزها البطل في منطقته بالرغم من قلة إمكانياتها، أهلته وفرضته رئيساً على مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 بهدف تنظيم الثورة وإعادة هيكلتها سياسياً وعسكرياً، وخلال هذا المؤتمر تم تعيينه عضواً في «لجنة التنسيق والتنفيذ» التي تمثل القيادة العليا والمركزية للثورة، وبفضل ذكائه وتفانيه في العمل وغزارة أفكاره أطلق عليه زملاءه لقب «صندوق الأفكار»[1]، كما أبلى البطل بلاءاً حسناً في معركة الجزائر الشهيرة سنة 1957 والتي أعطت دفعاً قوياً للثورة، تلاها إضراب الثمانية (08) أيام باقتراح من ابن مهيدي الذي أراد من خلال هذا الإضراب لفت أنظار الرأي العام الدولي إلى قضية الشعب الجزائري، وذلك تزامناً مع انعقاد الدورة الثانية عشر (12) للجمعية العامة للأمم المتحدة[2].

أدّى إضراب الثمانية أيام إلى فرض حصار رهيب على مختلف الأحياء الشعبية العاصمية، وخاصة "حي القصبة" أين إختبئ ابن مهيدي، ففي الوقت الذي كانت فيه قوات "ماسو" تبحث عن ابن يوسف بن خدة وجدت بين يديها -دون أن تصدق ما حصل- ابن مهيدي العدو رقم (01) حاملاً لبطاقة تعريف مزيفة تحمل اسم "عبد الرحمن عيبود"، وكان ذلك يوم 16 فيفري 1957 حسب تصريحات الجنرال "ماسو" في كتابه "معركة الجزائر الحقيقية"[3].

وهنا تنتهي حياة البطل النضالية وتبدأ مرحلة ثانية لا تقل أهمية عن الأولى عانى فيها البطل معاناة قوية، ولقي فيها من التعذيب والتنكيل مالا يقدر عليه بشر، ومن جملة التعذيب الذي عرض له سلخ جلدة رأسه، إدخال قضيباً حديدياً محمراً من شدة النار في فمه، وجميع تلك العقوبات قابلها ابن مهيدي بصبر إيوب حتى استشهد البطل دون أن يبوح بسر من أسرار الثورة.

إن صبر ابن مهيدي وعزيمته وحبه للوطن جعل خصمه بيجار يعترف به حين قال: "لو أملك عشرة (10) رجال مثل ابن مهيدي لفتحت العا لم"[4].

---

[1] مريم مبارك سيد علي: المرجع السابق، ص59.

[2] عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، منشورات بلوتو، الجزائر: 2009م، ص109.

[3] محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص82.

[4] مبارك مريم سيد علي: المرجع السابق، ص60.

باستشهاد ابن مهيدي تكون الثورة الجزائرية قد فقدت نصف (½) لجنة الستة التي أشرفت على تفجير وإعلان الثورة.

من أقوال الشهيد ابن مهيدي[1]:

- "أعطونا طائراتكم ومدافعكم نعطيكم قففنا".

- "إنكم ستهزمون، لأنكم لم تعودوا تؤمنون بشيء... إنكم تمثلون الماضي... أما نحن فنمثل المستقبل... لئن مت فهناك الآلاف الجزائريين سيأتون من بعدي لمواصلة الكفاح من أجل عقيدتنا ووطننا".

ومما قاله أيضاً[2]:

- "ألقو بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب".

- "مرة أخرى يحمل الشعب الجزائري السلاح ليطرد المحتل الإمبريالي ويقيم جمهورية ديمقراطية اجتماعية".

- "إن انتصار شعوب المغرب العربي سيكرس المساواة بين كافة أبناء الشعب بدون تمييز".

ثالثاً: بوضياف محمد (1919م-1992م).

بوضياف محمد رجل سياسي ومناضل قديم، من أبرز قادة الثورة الجزائرية، كلف بمهمة التنسيق بين قادتها في الداخل والخارج، مسيرته النضالية والوطنية حافلة بالأحداث والمواقف، تقلد عدة مناصب سياسية قبل وأثناء الثورة وبعدها، أفنى حياته في خدمة الوطن، اغتيل وهو على رأس المجلس الأعلى للدولة.

ولد بوضياف محمد المدعو (السي الطيب الوطني) يوم 23 جوان 1919 بمدينة المسيلة، ينحدر من أسرة تنتمي إلى أعراش أولاد ماضي، تحظى عائلته بوزن اجتماعي لا بأس به، فهي من بين العائلات المعروفة بالمنطقة، بدأ حياته التعليمية بمسقط رأسه بداية من «الكتاب» تتلمذ على

[1] المرجع نفسه، ص60.

[2] نقلاً عن: عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: المرجع السابق، ص130.

يد شيخيه عمار بوضياف وعبد السلام بقة، حفظ ما تيسر من الذكر الحكيم، التحق بعد ذلك بمدرسة الأهالي التي تخرج منها عام 1933 حائزاً على شهادة الابتدائية، واصل دراسته التكميلية ببوسعادة وتوقف عند هذا الحد بسبب الظروف الاجتماعية القاسية ثم قرَّر السفر إلى قسنطينة عام 1938 من أجل البحث عن منصب عمل[1]، فوجد ضالته بمصلحة الضرائب التي اشتغل بها كموظف، ثم جند في صفوف الجيش الفرنسي مما أكسبه خبرة ومهارة عسكرية سوف تكون سبباً في توليه مناصب كبرى مستقبلاً[2].

بداية عمله السياسي حسب شهادة بوضياف محمد نفسه هي انخراطه في حزب الشعب المحظور عن طريق المناضل عبد الله فيلالي الذي اتصل به لهذا الغرض وذلك أثناء الحرب العالمية الثانية في الفترة ما بين (1943-1945)، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عاد البطل إلى منصبه بمصلحة الضرائب التابعة لولاية جيجل وذلك في أواخر ماي 1945، وهو الشهر الذي ارتكبت فيه سلطات الاحتلال مجازر رهيبة، هاته الأحداث التي كان لها الأثر البالغ في نفسية محمد بوضياف، حيث تأكد من ظلم وجور الإدارة الفرنسية وتعنتها، فاضطر إلى التخلي عن منصبه الإداري والانتقال فوراً إلى البحث عن الوسائل التي تضع حدّاً لهذا النظام المجحف، وفي هذا الصدد يقول محمد بوضياف: «لقد اتضح أنه بات من الضروري البحث عن وسائل فعالة لتحقيق الاستقلال».

- أول هذه الوسائل هو تأسيس المنظمة الخاصة التي تم الإعلان عنها في المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية عام 1947، وكان بوضياف من بين أعضائها البارزين، تم تعيينه في منصب مسؤول عمالة قسنطينة.

- بعد اكتشاف هاته المنظمة وحلها عام 1950 نجا بوضياف من حملة الاعتقالات التي شنتها سلطات الاحتلال، ودخل في حياة السرية دون قطع الاتصالات مع زملائه الفارين،

[1] محمد عباس: اغتيال... حلم أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر: 2009م، ص26.

[2] شارل أنري فافرود: الثورة الجزائرية، ترجمة: كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر: 2010م، ص212.

وبعد اشتداد الرقابة عليه قرّر السفر إلى فرنسا عام 1952، وشغل بها منصب مسؤول التنظيم بالاتحادية.

– عند استفحال الصراع بين طرفي الحزب في الفترة ما بين (1953–1954) تأثر بوضياف من هذه الوضعية التي آل إليها الحزب، فقرّر الرجوع إلى الجزائر، وشرع فوراً في الاتصال ببعض الزملاء، والذي تمخض عنه "تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل" في مارس 1954.

– آخر وسيلة استعملها بوضياف هي اجتماع ال22 الشهير، وهو الذي تقرر فيه نبذ العمل السياسي والانتقال الفوري للعمل المسلح كوسيلة وحيدة لتجاوز الأزمة[1].

بعد هذا الاجتماع التاريخي عمل بوضياف جاهداً رفقة ابن بولعيد في ضم منطقة القبائل وإقناعها بجدية القرار، وبفضل جهودهما انضم كريم بلقاسم إلى لجنة الخمسة، وصارت تدعى تاريخياً منذ نهاية شهر أوت 1954 ب"لجنة الست"[2]، ولقد سبق لمحمد بوضياف وإن اتصال بزعماء الوفد الخارجي عن طريق أحمد بن بلة الذي التقى به في مدينة برن السويسرية وأطلع الوفد الخارجي بقرارات اجتماع ال22 وأبدو موافقتهم لهاته القرارات.

وقبيل انطلاق الثورة ب05 أيام ودَّع بوضياف رفاقه وغادر الجزائر باتجاه القاهرة التي وصل إليها في 02 نوفمبر 1954 وبحوزته بيان أول نوفمبر، وفور وصوله انضم مباشرة إلى أعضاء الوفد الخارجي، وكُلّف رفقة ابن بلة بالمهام العسكرية، لكنه ما لبث حتى انتقل إلى الجهة المغربية التي وجد راحته بها وظل يشتغل رفقة ابن مهيدي بمهمة التسليح والتموين.

يوم 22 أكتوبر 1956 ألقي القبض على محمد بوضياف إثر اختطاف الطائرة التي كانت تقله رفقة زملائه الأربعة من طرف السلطات الفرنسية ولم يطلق سراحه إلا بعد وقف إطلاق النار 19 مارس 1962[3].

بعد الاستقلال أسس بوضياف مع مناضلين من جيش التحرير الوطني "حزب الثورة الاشتراكية" يوم 20 سبتمبر 1962، وهو السبب في اختطافه من طرف الشرطة بأمر من ابن بلة

---

[1] محمد عباس: اغتيال... حلم أحاديث مع بوضياف، المرجع السابق، ص43.

[2] ثابت سليمة: دور محمد بوضياف للتجهيز في الثورة التحريرية، مجلة أول نوفمبر، العدد 167، ص64.

[3] عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليعة، الجزائر: 2009م، ص172.

بتاريخ جوان 1963[1]، وبعد إطلاق سراحه في شهر نوفمبر من نفس السنة، فضل الاستقرار كلاجئ بالمغرب الأقصى بعيداً عن كل القضايا السياسية، وفي سنة 1992 تم استدعائه إلى الجزائر وتعين على رأس المجلس الأعلى للدولة، وبقي على هذه الصفة حتى أغتيل يوم 29 جوان 1992[2] وذلك في خضم الخلافات السياسية التي شهدتها البلاد.

كان منزل إلياس دريش الذي انعقد فيه الاجتماع المحطة الثانية التي قرر بوضياف زيارتها بعد عنابة، حسب شهادة محمد دريش نجل المجاهد إلياس[3].

رابعاً: بيطاط رابح (1925م-2000م).

بيطاط رابح أحد رموز الثورة التحريرية المباركة، وأحد قادتها الأوائل المؤسسين لجبهة التحرير الوطني، وهو آخر التاريخيين الستة، توفي وفاة طبيعية على غرار زملائه الخمسة الذين كلهم قتلوا إما بالرصاص أو بالإعدام.

بيطاط رابح المدعو (سي محمد) من مواليد 19 ديسمبر 1925 بعين الكرمة (نواحي مدينة قسنطينة)، ينتمي إلى أسرة ميسورة الحال، غادر مقاعد الدراسة مبكراً بسبب ظروف عائلته المادية والاجتماعية انتقل إلى مدينة قسنطينة للبحث عن عمل يعين به عائلته فتحقق هدفه بمصنع "بن شيكو" للتبغ، وهناك شاءت الأقدار أن يتعرف بزميل عمل هو محمد بوضياف، والذي سيجمعه به فيما بعد النضال الوطني والثوري[4].

ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري مباشرة بعد مجازر 08 ماي 1945 التي عاشها وشارك فيها ضمن مصلحة النظام المشرفة على سير المظاهرات وتوجيهها بمنطقة قسنطينة، وعقب هذه الأحداث راح بيطاط رابح يكتب الشعارات على الجدران تعبيراً عن سخطه والتنديد بالأعمال التي ارتكبتها سلطات الاحتلال في حق الجزائريين.

---

[1] Mohamed Boudiaf: Op. Cit., P132.

[2] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص160.

[3] مقابلة شخصية مع محمد دريش ابن إلياس دريش مسجلة بالصوت والصورة في لقائي معه يوم 27 مارس 2013 بالقاعة التي احتضنت الاجتماع التاريخي.

[4] محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص95.

عند تأسيس المنظمة الخاصة الجناح العسكري للحزب، كان بيطاط من بين الأعضاء الذين وقع عليهم الاختيار من طرف القيادة للانضمام إليها كمسؤولاً على بعض الأفواج التابعة للحزب، في سنة 1950 نجا من مخالب البوليس الفرنسي إثر اكتشاف المنظمة الخاصة واعتصم بالجبال دون أن يقطع الاتصال مع زملائه الفارين[1].

أثناء الهزة العنيفة التي أصابت الحركة في الفترة ما بين (1953-1954) فضل (سي محمد) البقاء بعيداً عن دائرة الصراع الحزبي، وبينما كان على استعداد للسفر إلى فرنسا حتى جاءه خبر بالتريث، وفي هذا الخصوص يقول بيطاط: «بينما كنا نتأهب للالتحاق ببوضياف ورفاقنا في فرنسا، جاءتنا إشارة منهم بالتريث، وكانت بوادر أزمة الحزب يومئذ باتت تلوح في الأفق»[2].

وفور وصول بوضياف وديدوش إلى الجزائر بادرا بالاتصال بأعضاء المنظمة الفارين من قبضة البوليس والمعتصمين في الجبال، واهتدوا إلى "تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل" وكان بيطاط رابح أحد أعضائها البارزين، الذين عملوا كل ما في وسعهم في سبيل عودة المياه إلى مجاريها وتوحيد الصف، لكن هذه اللجنة لم تؤتي أكلها، الأمر الذي أدى إلى حلها[3].

بعد اجتماع ال22 الشهير، وفي اجتماع لجنة الستة الذي تم فيه تقسيم التراب الوطني إلى 05 مناطق، عُين بيطاط رابح على رأس المنطقة الرابعة (الجزائر) ونائبه سويداني بوجمعة، ولقد تمكن (سي محمد) من تفجير الثورة في ليلة الفاتح من نوفمبر على مستوى منطقته في الوقت المحدد، بالرغم من الظروف الصعبة والمشاكل المحيطة بمنطقته، فموقعها الجغرافي (الوسط، بعيدة عن المناطق الحدودية) جعل إمكانية التزود بالأسلحة صعب جدّاً، هذا بالإضافة إلى كون المنطقة آهلة بالسكان والمستوطنون الأوربيون، ناهيك عن كثرة المنشآت والقواعد العسكرية الفرنسية، ورغم تلك الظروف تمكن بيطاط من إصابة أهدافه المحددة، وظل في تنفيذ هجوماته المتعددة الواحدة تلو الأخرى حتى وقع أسيراً يوم 23 مارس 1955[4].

---

[1] رابح بيطاط، تعقيب: المصدر السابق، ص5.

[2] محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص98.

[3] محمد عباس: نفسه، ص100.

[4] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، ط1، دار البعث، الجزائر: 1991م، ص7.

حكم عليه بالسجن مدى الحياة مع الأعمال الشاقة، وتعرض طيلة فترة سجنه إلى أبشع العذاب خلال عمليات الاستنطاق، وفي سنة 1961 تم نقله إلى السجن المتواجد فيه الزعماء الخمسة(*) الذين تم اختطافهم يوم 22 أكتوبر 1956، ولم يطلق سراحه إلاّ بعد وقف إطلاق الرصاص مارس 1962[1].

وبالرغم من أن (السي محمد) كان يناضل ويكافح ضد المحتل الأجنبي وطرده من أرض الوطن، ولم يكن يستخدم هذا العمل الثوري كوسيلة للوصول إلى الحكم والمناصب العليا، إلاّ أنه غداة استقلال الجزائر وجد نفسه في خضم الصراعات والخلافات حول الحكم والسلطة[2].

وتقلد عدة مناصب سياسية منها: نائب رئيس أول حكومة جزائرية، وزير دولة عام 1965، ثم وزيراً للنقل عام 1972، وفي سنة 1990 طلق النشاط السياسي نهائياً، حتى توفي عام 2000[3].

وهكذا يكون بيطاط رابح آخر من فارق الحياة من القادة الستة عن عمر يناهز 75 سنة، وبوفاته تكون الدولة الجزائرية فقدت رمزاً من رموز ثورتها المجيدة.

خامساً: ديدوش مراد (1927م-1955م).

ديدوش مراد رجل سياسي وثوري، من الطلائع الثورية التي فجرت الثورة التحريرية، في ليلة الفاتح من نوفمبر كان على رأس المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)، يعتبر البطل ديدوش مراد أول من استشهد من القادة الستة تاركاً القيادة لنائبه زيغود يوسف.

ولد الشهيد ديدوش مراد المدعو (سي عبد القادر) يوم 13 جويلية 1927 بمدينة الجزائر بين أحضان عائلة ثرية هاجرت من بلاد القبائل إلى الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى، أول ما تعلم ديدوش هو القرآن الكريم بـ الكتاب، ولما بلغ سن السادسة (06) من عمره دخل المدرسة الفرنسية وتحصل على شهادة الابتدائية عام 1939، ثم شهادة الأهلية عام 1943، وما

(*) وهم: بوضياف محمد، أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، مصطفى الأشرف.

1 عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص187.

2 محمد عباس: مثقفون في ركاب الثورة في كواليس التاريخ (2)، دار هومة، الجزائر: 2009م، ص157.

3 محرز عفرون: المرجع السابق، ص159.

يميز ديدوش عن زملائه في الدراسة هو ذكائه الخارق، الأمر الذي أربك السلطات الفرنسية، فلجأت إلى طرده من المدرسة بعدما لمست فيه روح الوطنية[1].

ديدوش مراد حسب شهادة حربي، شخصية متميزة، فهو يحب الضحك والحكايات الغريبة، يستعمل الحيل أثناء حملاته الانتخابية لجلب المناضلين، شديد التأثر بالأوضاع الاجتماعية التي كان يعيشها شعبه وهي التي غذته وكونته تكويناً صلباً[2].

انخرط (سي عبد القادر) في صفوف حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية وعمره لا يتجاوز سبعة عشر (17) سنة، وأصبح عضواً في "اللجنة المركزية للشباب" التابعة للحزب والتي كانت تحت قيادة محمد بلوزداد، هاته اللجنة لعبت دوراً فعالاً في مظاهرات ماي 1945، مما تسبب في اعتقال الكثير من أعضائها.

غداة تأسيس المنظمة الخاصة كان ديدوش أحد أعضائها البارزين الذين كرسوا جهودهم في سبيل التحضير والإعداد للكفاح المسلح، وفي سنة 1950 كان من بين العناصر الثورية التي لم تكترث لقرار حل المنظمة وانكَبَّ رفقة ابن بولعيد، وابن مهيدي على إنشاء ورشات لصناعة القنابل والمتفجرات تحضيراً واستعداداً للثورة[3].

عند نشوب الفتنة الحزبية ما بين (1953-1954) حاول ديدوش رفقة زملائه إطفاء نار الفتنة فقرروا تأسيس «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» مارس 1954 من أجل توحيد الصف، وإرجاع الحزب إلى جادة الطريق، لكن تلك المحاولة باءت بالفشل.

يعتبر البطل ديدوش، حسب شهادة محمد نجل دريش إلياس، أول مخطط والرأس المدبر لاجتماع المدنية الشهير، بدليل أن ديدوش مراد تكفل بخمسة (05) أعضاء(*) من مجموعة

---

[1] مبارك مريم سيد علي: المرجع السابق، ص60.

[2] محمد حربي: حياة تحد وصمود مذكرات سياسية (1945-1962)، المصدر السابق، ص126.

[3] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص277.

(*) وهم: أحمد بوشعيب، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، زيغود يوسف، سويداني بوجمعة.

الاثنين والعشرين وآواهم في منزل إلياس دريش لمدة خمسة عشر (15) يوماً قبل الاجتماع التاريخي[1].

ديدوش مراد، من الأعضاء الذين شكلوا النواة الأولى لاجتماع ال22، وعقب هذا الاجتماع التحق بمنطقة الشمال القسنطيني التي كان على رأسها، وراح يعقد الاجتماعات تلو الأخرى لتوعية المناضلين وحثهم على التحلي بالشجاعة والصبر، فكان كثير التحرك بين المناطق التي كان يشرف عليها، حتى أطلق عليه زملائه لقب "الهرَّاج" تقديراً له على إقدامه وشجاعته[2].

في ليلة الفاتح نوفمبر فجَّر ديدوش الثورة بالشمال القسنطيني ولقد تمكن من إصابة أهدافه المحددة بكل جدارة وعزيمة، وبينما كان (سي عبد القادر) يتحرك من منطقة إلى أخرى لتفقد زملائه وحثهم على مواصلة الجهاد حتى سقط شهيداً يوم 18 جانفي 1955، بعد محاصرة السلطات الفرنسية للمكان المتواجد فيه ديدوش والمسمى (وادي بوكركر) بالقرب من السمندو[3]، وبذلك تكون الثورة فقدت أول قادتها الستة، فيالها من بطولة مبكرة في سبيل الوطن.

[1] مقابلة شخصية مع محمد نجل إلياس دريش بالقاعة التي احتضنت اجتماع ال22 التاريخي بتاريخ 27 مارس 2013.

[2] محرز عفرون: المرجع السابق، ص166.

[3] عثمان الطاهر علية: المرجع السابق، ص36.

المبحث الثاني: مجموعة القطاع القسنطيني.

وهي أكبر المجموعات الأخرى أعضاءً نظراً لاتساع رقعتها الجغرافية، وتضم تسعة 09 أعضاء وهم :

أولاً: ابن طوبال سليمان (1923م-2010م).

ابن طوبال سليمان المدعو (لخضر) من الرعيل الأول لثورة التحرير الجزائرية، آمن إيماناً راسخاً بالكفاح المسلح باعتباره الحل الوحيد للحصول على الاستقلال.

ولد سليمان بن طوبال سنة 1923 بمدينة ميلة التابعة للقطاع القسنطيني، نشأ بين أحضان عائلة ميسورة الحال تنتمي إلى طبقة الفلاحين الصغار، كان للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيشها البلاد آنذاك تأثيراً كبيراً على (سي لخضر) مما دفع به لممارسة النشاط السياسي في عنفوان شبابه، انضم إلى صفوف حزب الشعب الجزائري، وهو لم يبلغ سن الرشد بعد.

غداة تأسيس المنظمة العسكرية السرية كان بن طوبال أحد أعضائها البارزين الذين لعبوا دوراً كبيراً في التحضير والإعداد للثورة، وعقب اكتشاف هذه المنظمة سنة1950، نجا ابن طوبال من مخالب الشرطة الفرنسية، ودخل في سرية تامة باذلاً قصارى جهده في تحضير وتنصيب الأفواج المسلحة استعداداً للكفاح المسلح[1].

إثر نشوب الخلاف الحزبي في الفترة ما بين (1953-1954) كان ابن طوبال من مؤيدي طروحات الحياديين، والذين بادروا إلى تأسيس «اللجنة الثورية للوحدة والعمل»[2]، فهو من المتلهفين والمتشوقين لاندلا ع الثورة المسلحة بدليل أنه كان من بين الأعضاء الخمسة الذين حضروا إلى مكان الاجتماع قبل 15 يوماً من تاريخ انعقاده.

[1] شارل أنري فافرود: المرجع السابق، ص211.

[2] محرز عفرون: المرجع السابق، ص159.

في ليلة الفاتح من نوفمبر كان (سي لخضر) من بين العناصر الثورية التي ألقت عود الثقاب وأشعلت فتيل الثورة، وبعد اتساع رقعة الكفاح المسلح عين مسؤولاً في الشمال القسنطيني، مثّل منطقته رفقة زيغود يوسف في مؤتمر الصومام 1956 وأصبح عضواً في المجلس الوطني للثورة.

في سنة 1958 تم تعيينه وزيراً للداخلية في الحكومة المؤقتة، ثم وزير دولة في عهدة ابن يوسف بن خدة (1958-1961)، من الشخصيات اللامعة التي شاركت بفعالية كبيرة في مفاوضات "روس" و"أيفيان"، بعد الاستقلال بثلاث سنوات (1965) عيّن مديراً للمؤسسة الوطنية للثقافة[1].

توفي المجاهد ابن طوبال في شهر أوت 2010م، عن عمر يناهز 87 سنة بعد معاناة طويلة مع المرض بمستشفى العسكري بعين النعجة ودفن بمقبرة العالية بالجزائر العاصمة، وهكذا تكون الدولة الجزائرية المستقلة قد ودّعت أحد أبطال ثورتها المجيدة[2].

ثانياً: العمودي عبد القادر (1925م_حي).

العمودي هو أحد أقطاب الحركة الوطنية، ولد سنة 1925 بمدينة وادي سوف الحدودية، زاول دراسته بمسقط رأسه بـ«الكُتّاب»، أين تعلم القرآن الكريم وحفظ ما تيسر منه، بعد ذلك التحق بالمدرسة الفرنسية وتحصل منها على الشهادة الابتدائية، وتحقيقاً لرغبة والده في مواصلة الدراسة أنتقل عبد القادر إلى مدينة بسكرة ودرس بها مرحلته الثانوية، وهنا التقى العمودي بابن مهيدي والذي سيصبح فيما بعد أحد رفقاء الثورة، غير أن اندلاع الحرب العالمية الثانية أجبرت عبد القادر على التوقف عن دراسته ليشتغل كموظف بالإدارة المحلية لمدة سنتين[3].

إن دعوة عبد القادر العمودي المدعو (سي موسى) إلى اجتماع المدنية التاريخي الذي تقرر فيه تفجير الثورة وإعلانها لم يكن من باب الصدقة، بل كان نتاج جهود مضنية بذلها طيلة

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: المرجع السابق، ص81.

[2] منتصر أوبترون: الشروق الأسبوعي، العدد 600، الجزائر: 25 إلى 31 أوت 2010، ص11.

[3] خضراء بوزيد: الطريق إلى نوفمبر 54 مقتطفات من لقاء المناضل عبد القادر العمودي عضو مجموعة الـ22، مجلة المصادر، العدد 4، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر: 2001م، ص195.

مشواره السياسي بداية من تاريخ انخراطه في صفوف حزب الشعب الجزائري عام 1943 بوادي سوف، حيث قام عبد القادر رفقة زملائه(*) بتأسيس خلية سرية للحزب[1].

وعن قضية انضمامه إلى صفوف المنظمة الخاصة يصرح عبد القادر بنفسه أنه في سنة 1947 غادر وادي سوف متوجها إلى عنابة للبحث عن نشاط تجاري، وشاءت الأقدار أن يلتقي من غير موعد بزميل الدراسة ابن مهيدي بمنطقة بسكرة فأخبره بقضية تأسيس المنظمة الخاصة، وفي نفس الوقت اقترح عليه تولي العملية بالوادي[2].

تقبَّل عبد القادر اقتراح زميله بصدر رحب فعاد إلى منطقته، وبادر فوراً في جمع واختيار المناضلين الذين تتوفر فيهم الشروط، ولقد نجح عبد القادر في جمع عدد لابأس به من المناضلين، هذا النجاح أهله إلى منصب مسؤول منطقة بسكرة ثم مسؤول ناحية الأوراس.

ومن بين المهام الأساسية التي أسندت ل(سي موسى) في ظل المنظمة الخاصة هي مشاركته في عملية نقل الأسلحة من الوادي إلى زريبة الحامد بالزاب الشرقي ومنها إلى الأوراس، أما المهمة الثانية التي أشرف عليها (سي موسى) وهي شراء الأسلحة التي كانت تجمع محلياً بالوادي وإرسالها إلى قسنطينة عن طريق القوافل التجارية[3].

عند اكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950 نجا عبد القادر من عمليات القمع فدخل في السرية وبدأ يقوم بمحاولات اتصال مع المناضلين، وتمكن في الأخير من الالتقاء مع الثنائي محمد بوضياف وابن مهيدي ب"شاطوناف" بالعاصمة، وتبادل الثلاثة الأخبار حول الوضعية التي آلت إليها المنظمة، وفي نفس الوقت قرروا العمل على جمع شمل المناضلين المضطهدين.

عند انفجار الأزمة الحزبية فضل (سي موسى) عدم الانغماس فيها والتزام الحياد وهو ما جعل بوضياف يوجه إليه الدعوة لحضور اجتماع ال22 الشهير.

(*) وهم: الهاشمي أونيسي ، بن ميلودي أحمد، محمد بلحاج، الشافعي قدادرة.

[1] محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص256.

[2] محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص257.

[3] نفسه، ص259.

عقب هذا الاجتماع عاد (سي موسى) إلى بسكرة حاملاً معه رسالة شفوية إلى زملائه بالمنطقة وهي: «انتهت ساعة الهزل ودقت ساعة العمل» وهنا تنتهي مسيرة الرجل السياسية وتبدأ مرحلة جديدة وهي مرحلة تفجير الثورة وإعلانها، غير أن نشاطه فيها كان محدوداً بسبب الاعتقال الذي كان يتعرض له بين الحين والآخر بداية من اليوم الأول من الثورة، حيث بادرت سلطات الاحتلال إلى اعتقاله قبل أن يعلن الثورة، ثم أفرجت عنه بعد مدة قصيرة لكنه سرعان ما أعتقل ثانية، وتعرض إلى أشد العذاب وبعد إطلاق سراحه سنة 1955 عاد إلى نشاطه التجاري، وظل يقدم الدعم المادي لمجاهدي العاصمة طيلة فترة الثورة[1]، فكان بحق من مجاهدي وأبطال ثورة التحرير.

ثالثاً: ابن عودة مصطفى (1925م–حي).

ابن عودة مصطفى، من الطلائع الثورية التي حملت على عاتقها مسؤولية الإعداد والتحضير للثورة المسلحة، مناضل في المنظمة الخاصة منذ 1948، عضو في المجلس الوطني للثورة 1956، وعضو في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني سنة 1979[2].

ابن عودة مصطفى المدعو (عمار) من مواليد 27 سبتمبر 1925 بعنابة، نشأ في أسرة مناضلة، وهي العائلة التي تكفلت بمناضل جزائري منفي من تونس يدعى "حسن النوري"، هذا الأخير اتخذ من غرفته مقراً لنشر الوعي السياسي والوطني، فكان ابن عودة الطفل من المواطنين المترددين على حلقات حسن النوري.

في سنة 1935 انضم ابن عودة إلى فرقة "المزهر البوني"، وهي مختصة في تلقين الأطفال المبادئ الوطنية الأولى، ثم بعد ذلك انخرط هذا الشاب اليافع في صفوف الكشافة الإسلامية في فوج "المنى"[3].

---

[1] محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص265.

[2] BENJAMIN STORA: Dictionnaires Biographique De Militants Nationalisies Algeriens.E.W.A, P.P.A, M.T.L.D(1926-1954), Editions L'harmattan, Paris:…………, P322.

[3] محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص208.

في سنة 1943 انضم (سي عمار) إلى حزب الشعب الجزائري المحظور، كان لأحداث ماي 1945 الدور الكبير في توجيه ابن عودة نحو الكفاح المسلح فالتحق بصفوف المنظمة الخاصة بمنطقة عنابة، ألقي عليه القبض سنة 1950 جراء عمليات القمع التي شنتها شرطة الاحتلال إثر اكتشاف المنظمة الخاصة، وفي سنة 1952 فرَّ من السجن رفقة زيغود يوسف[1].

أثناء أزمة الانقسام الحزبية، كان ابن عودة من مؤيدي فكرة الحياد التي تمخض عنها تأسيس «اللجنة الثورية للوحدة والعمل»، وبعد اجتماع المدنية الشهير شارك (سي عمار) في تفجير الثورة بمدينة عنابة، شارك في هجوم الشمال القسنطيني أوت 1955، وفي أوت 1956 حضر مؤتمر الصومام، وخلال هذا المؤتمر أسندت إليه مهمة جديدة وهي تقديم الدعم اللوجستيكي للثورة عبر الحدود الشرقية[2].

وُفقّ ابن عودة في تنفيذ المهمة الأخيرة التي أسندت إليه في مؤتمر الصومام، حيث تمكن من إدخال أول شاحنة للأسلحة في أول نوفمبر 1956 رغم صعوبة وخطورة المهمة[3]، كما اشتغل في مصالح الاتصالات مع الخبير عبد الحفيظ بوصوف، مثَّل جيش التحرير الوطني في اتفاقية إيفيان، بعد استقلال الجزائر تقلد عدة مناصب عسكرية وسياسية فعين ملحقاً عسكرياً ثم عضواً في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني[4].

ابن عودة مصطفى أحد الأعضاء الخمسة الذين لازالوا على قيد الحياة من أعضاء مجموعة الاثنين والعشرين.

رابعاً: باجي مختار (1919م-1954م).

باجي مختار من المناضلين الأوائل الذين جعلوا الاستقلال نصب أعينهم، ومن قادة الثورة البارزين الذي ضحوا بالنفس والنفيس في سبيل استقلال الجزائر، فهو من الشهداء النوفمبريين الذين باتت أسماءهم تلوح في سماء حركة النضال السياسي والوطني.

---

[1] BENJAMIN STORA: Op. Cit., P323.

[2] محمد عباس: ثوار... عظماء المرجع السابق، ص222.

[3] نفسه، ص223.

[4] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص108.

باجي مختار من مواليد 17 أفريل 1919 بمدينة عنابة إحدى مدن الشرق الجزائري، ينتمي إلى عائلة مثقفة، تربي الشاب ونشأ في مدينة سوق أهراس أين كان يعمل والده موظفاً بالمحكمة، زاول دراسته الابتدائية بالمدرسة الفرنسية وتخرج منها عام 1924 بعد حصوله على الشهادة الابتدائية، انتقل إلى المرحلة الثانوية لكنه لم يكمل دراسته بها بسبب اندلاع الحرب الكونية الثانية[1].

في إحدى الجمعيات الرياضية تلقي الشاب أبجديات النضال السياسي، وانخرط في صفوف الكشافة الإسلامية، لكن طموحات الشاب تفوق ذلك مما دفع به إلى الانخراط في صفوف حزب الشعب الجزائري المحظور، عاش أحداث الثامن (08) ماي 1945 وتأثر بها إيَّما تأثير وعقد العزم على ضرورة تغيير الواقع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري، فانضم إلى صفوف المنظمة الخاصة التي أنشأت أساساً لغرض التحضير والإعداد للكفاح المسلح، وإثر اكتشافها سنة 1950 ألقي القبض على باجي مختار ولم يطلق سراحه إلا في سنة 1953.

بعد إطلاق سراحه فوجئ واصطدم بالحالة المزرية التي آل إليها الحزب جرّاء الانقسامات والصراعات بين طرفيه (المصالي والمركزي) فولّى ظهره لهذه الخلافات وركز جهوده على معالجة المشكل الأساسي وهو طرد المحتل الإمبريالي، وأيّد بقوة تأسيس «اللجنة الثورية للوحدة والعمل»[2].

قبيل انطلاق الثورة قام البطل بعملية جرد للوسائل العسكرية على مستوى منطقة سوق أهراس، فلما أدرك النقص في الوسائل والأسلحة، قرر بيع ممتلكاته وعقارته لشراء الأسلحة[3] ولضمان انطلاقة جيدة للثورة.

دقت ساعة الحسم، وكان باجي مختار حاضراً في ليلة الفاتح من نوفمبر لتفجير وإعلان الثورة على مستوى منطقة سوق أهراس، ولقد وفق القائد في تنفيذ عملياته بنجاح، منها تحطيم جسر (عين سنور) بضواحي سوق أهراس، تحطيم خط السكك الحديدية في نفس الجهة، وبعد مرور 18 يوماً من اندلاع الثورة، وبينما كان البطل باجي مختار رفقة مناضليه يستعد لتنفيذ

[1] محرز عفرون: المرجع السابق، ص153.
[2] عثمان الطاهر علية: المرجع السابق، ص46.
[3] محرز عفرون: المرجع السابق، ص153.

إحدى العمليات حتى باغتته قوات الاحتلال في مزرعة «دالي بن شواف»، وفي هذا المكان تواجه الطرفان ونشبت بينهما معركة دامية استمرت يوماً كاملاً قاوم فيها باجي مختار –مؤسس القاعدة الشرفية– مقاومة الأبطال حتى سقط شهيداً[1]، وبذلك فقدت الثورة أحد قادتها بسوق أهراس، فكان بحق من المفجرين الأوائل للثورة، ومن الشهداء الأوائل الذين غذوا الثورة ببطولاتهم وكفاحهم، وسقوها بدمائهم، وعنونوها بأسمائهم.

حالياً جامعة عنابة تحمل اسم هذا الشهيد الرمز.

خامساً: بوعلي السعيد (1927م–1959م).

بوعلي السعيد من مواليد 1927 بقسنطينة، ينتمي إلى عائلة متواضعة انتقلت من برج بوعريريج واستقرت بقسنطينة، زاول دراسته الابتدائية بمسقط رأسه وتعلم اللغة العربية بإحدى المدارس التابعة لجمعية العلماء المسلمين بقسنطينة[2].

انضم بوعلي السعيد المدعو (لاموطا) إلى حزب الشعب الجزائري المحظور في وقت مبكر، وكان أحد أعضاء المنظمة الخاصة التي تأسست في سنة 1947، ألقي عليه القبض سنة 1950 عقب اكتشاف هاته المنظمة ولم يطلق سراحه إلا بعد سنتين.

أثناء حدوث القطيعة النهائية بين طرفي الحزب (المصالي والمركزي) رفض (لاموطا) أن يكون كبش فداء للطرفين وانضم إلى قرار الجماعة القاضي بالحياد، وكان من بين المؤيدين لطروحات «اللجنة الثورية للوحدة والعمل»[3].

بوعلي السعيد لم يشارك في تفجير الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر ورغم ذلك ألقي عليه القبض بعد ستة (06) أيام من اندلاعها، حكم عليه بأربع سنوات سجناً تعرض خلالها إلى أبشع أنواع التعذيب والتنكيل دون أن يبوح بأي شيء من أسرار الثورة، وفور إطلاق سراحه جدّد

[1] عثمان الطاهر علية: المرجع السابق، ص47.

[2] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص169.

[3] Ben Jamin Stora: Op. Cit., P325.

الاتصال بجبهة التحرير الوطني، فما لبث أن رمى نفسه بين أحضان الثورة وظل يجاهد في سبيل الوطن حتى سقط شهيداً في إحدى المعارك بالولاية الرابعة في شهر جانفي 1959[1].

وهكذا كُتِبَ اسم الشهيد بحروف من ذهب في سجل الثورة المباركة.

سادساً: حباشي عبد السلام (1925م-2008).

حباشي عبد السلام عاش حياة نضالية حافلة بالأحداث البطولية، ولد يوم 02 سبتمبر 1925 بضواحي عين مليلة ولاية أم البواقي الواقعة شرق الجزائر، نشأ في أحضان عائلة متواضعة، زاول دراسته بالمدرسة الابتدائية الفرنسية ثم توقف عن الدراسة بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية[2].

في سنة 1943 التحق حباشي عبد السلام بصفوف حزب الشعب وظل يعمل بجدية وحماس، وفي سنة 1944 تم توقيفه في إحدى المظاهرات التي نظمها الحزب ولم يطلق سراحه إلا بعد ستة (06) أشهر، انضم إلى صفوف المنظمة الخاصة سنة 1947 وكان أحد عناصرها البارزة، نجى من القمع إثر اكتشاف المنظمة الخاصة، وحكم عليه غيابياً بـ10 سنوات[3].

في خضم هذه الظروف دخل عبد السلام حباشي حياة النضال السري، عشية اندلاع الثورة كلّف الرجل بمهمة في بلاد القبائل والمتمثلة في تنظيم عملية شرح وتوضيح لمناضلي القبائل واقناعهم بضرورة التحالف مع الحياديين والتخلي عن الفكر المصالي العقيم. ولقد وفق حباشي عبد السلام في مهمته إلى حدّ ما رغم قصر المدة التي قضاها هناك مستعملاً في ذلك سلاح الدبلوماسية والإقناع بعيداً عن كل عنف[4].

مسيرة الرجل في الثورة التحريرية قصيرة لكنها مشرفة، حيث تم اعتقاله في اليوم الرابع (04) من اندلاع الثورة المباركة، ومنذ ذلك التاريخ دخل حباشي في سلسلة من الاعتقالات

---

[1] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص170.

[2] Abdesslam Habbachi: Du Mouvement National à L'indépendance, Itinéraire d'un Militant, Casba, Alger: 2008, PP31-32.

[3] محمد الشريف ولد الحسين: المصدر السابق، ص19.

[4] عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص90.

المتتالية من سجن إلى آخر بداية من تيزي وزو، سركاجي، برواقية، الحراش وأخيراً فرنسا، وظل هناك إلى غاية وقف إطلاق النار[1].

بعد الاستقلال فارق حباشي عبد السلام الحياة السياسية لمدة 30 سنة، ليعود بعد ذلك ويشغل منصب وسيط الجمهورية في الفترة ما بين (1996-1999) ، توفي سنة 2008[2].

سابعاً: زيغود يوسف (1921م-1956م).

زيغود يوسف من الرعيل الأول الذين فجروا الثورة التحريرية، وهو النائب الأول لقائد المنطقة الثانية ديدوش مراد، بعد استشهاد هذا الأخير تولى زيغود القيادة بالشمال القسنطيني، فكان بحق من الطلائع الثورية التي اعتزت بهم الجزائر أرضاً وشعباً.

في يوم 18 فبراير 1921 ولد البطل زيغود يوسف المدعو (السي أحمد) بالسمندو المعروفة حالياً بـ(دائرة زيغود يوسف)، ينحدر البطل من أسرة متواضعة، بمسقط رأسه زاول دراسته الابتدائية بالمدرسة الفرنسية التي تحصل فيها على شهادة الابتدائية، بسبب ظروف القهر والحرمان التي نشأ وتربى فيها الطفل تخلى عن الدراسة، واشتغل في فن الحدادة الذي أكتسب فيه خبرة واسعة، وهي الحرفة التي ستخلصه مستقبلاً من عذاب السجن[3].

في سنة 1940 التحق بصفوف حزب الشعب الجزائري دون أن يتخلى عن مهنته، فكان يجمع بين المهمتين، يمارس مهنة الحدادة في النهار، ويقضي ليلته في خلية الحزب لتوعية المناضلين، شارك في مظاهرات ماي 1945 احتجاجاً وتنديداً بتلك الأحداث التي كانت سبباً في تفتق الوعي السياسي والوطني للبطل، في سنة 1947 رشحته ح.إ.ح.د كمستشاراً بلدياً، وفي نفس السنة عيّن على رأس المنظمة الخاصة بناحيته.

---

1 محرز عفرون: المرجع السابق، ص167.

2 عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص216. للمزيد حوله أنظر: Abdesslam Habbachi: Op. cit., PP31-319.

3 عثمان الطاهر علية: المرجع السابق، ص38.

عقب اكتشاف المنظمة الخاصة القي القبض على (السي أحمد) وزُجّ به في سجن عنابة، لكنه ما لبث حتى تمكن من الفرار سنة 1951 بفضل موهبته الخارقة في فن الحدادة فلقد استطاع أن يحول قطعة حديدية إلى مفتاح فتح به باب زنزانته[1].

عند استفحال الصراع بين طرفي الحزب كان (السي أحمد) من دعاة الحياد الذين آوو إلى تأسيس «اللجنة الثورية للوحدة والعمل».

في ليلة الفاتح من نوفمبر فجر البطل زيغود الثورة على مستوى منطقته إلى جانب قائده ديدوش مراد، وبعد استشهاد هذا الأخير خلفه على رأس المنطقة وأبلى بلاء حسناً، وما هجومات 20 أوت 1955 التي قادها البطل إلاّ دليلاً كافياً على بسالته وشجاعته، ولقد أعطت هذه العملية دفعاً قوياً للثورة وكان ذلك إيذاناً بميلاد أول مؤتمر وطني للثورة (مؤتمر الصومام 20 أوت 1956)، وكان (سي أحمد) من المشاركين في المؤتمر بفعالية كبيرة وتم تعيينه عضواً أساسياً في المجلس الوطني للثورة[2].

ومن المهام التي أوكلت للقائد الفذ خلال هذا المؤتمر هو القيام بمهمة إصلاح ذات البين في منطقة الأوراس التي دخلت في صراعات داخلية بعد استشهاد قائدها المغوار ابن بولعيد، وفي طريقه إلى الأوراس اصطدم زيغود بقوات الاحتلال وتحولت المواجهة بين الطرفين إلى معركة دامية قاوم فيها زيغود مقاومة الأبطال حتى سقط شهيداً وكان ذلك يوم 26 ديسمبر(*) 1956[3].

فيا لها من حسن خاتمة، وبذلك تكون الثورة قد ودّعت وإلى الأبد أحد أبطالها الأشاوس الذين كتبت أسماؤهم بالدم لا بالحبر في سجل ثورة المليون ونصف مليون شهيداً.

---

[1] محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص195.

[2] محمد الشريف ولد الحسين: المصدر السابق، ص18.

(*) وحول ظروف استشهاد زيغود يوسف يذكر محمد الشريف ولد الحسين أن زيغود يوسف استشهد يوم 25 سبتمبر 1956 إثر زيارة تفقدية لأحدى الوحدات التي كان يشرف عليها، وفي طريقه نصبت له قوات الاحتلال كميناً فوقع فيه، ينظر: محمد الشريف ولد الحسين: المصدر نفسه، ص18.

[3] عثمان الطاهر علية: المرجع السابق، ص39.

ثامناً: مشاطي محمد (1921م–حي).

مشاطي محمد من مواليد 04 مارس 1921 بمدينة قسنطينة، ينحدر من عائلة فقيرة اتخذت من العمل الحرفي في صنع النعال مصدراً للرزق، التحق بالمدرسة القرآنية في «زاوية سيدي عبد المؤمن» وهو في سن الخامسة من عمره، شهد له شيوخه بسعة الحفظ والمواظبة على تعلم القرآن، ولقد تمكن من حفظ ثلاثة أرباع (¾) من المصحف الشريف.

في سنة 1929 توقف مشاطي عن الدراسة بسبب وفاة والده بمرض السل، وفي السنة الموالية استأنف دراسته بالمدرسة الفرنسية المخصصة للأهالي التي مكث بها أربع (04) سنوات طرد بعدها من الدراسة دون أن ينال الشهادة الابتدائية.

نظراً للظروف التي آلت إليها عائلته اضطر مشاطي في سنة 1938 للبحث عن مصدر رزق فوجد ضالته في الجندية العسكرية للمشاة الجزائريين وظل بها مدة سبع (07) سنوات، وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية أقحم مشاطي في صفوف الجيش الفرنسي لمواجهة الجيش الإيطالي على الحدود التونسية الليبية[1].

انخراطه في صفوف حزب الشعب الجزائري كان عن طريق محمد بلوزداد الذي قدم إلى هذه المنطقة لإعادة بعث الحركة على أسس جديدة، ومن المهام التي أوكلت لمشاطي محمد فور انخراطه في الحزب هي نقل وتوزيع أدبيات الحركة إلى باقي المناطق الأخرى التابعة لعمالة قسنطينة (عنابة، سكيكدة، تبسة...).

عند تأسيس المنظمة السرية العسكرية سنة 1947 انضم محمد مشاطي إلى صفوفها على رأس أحد الأفواج التابعة للمناضل بوجمعة صالحي، ثم ما لبث مشاطي حتى أسندت إليه مهمة مسؤول منطقة بعمالة الجزائر[2].

وفور اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950 دخل محمد مشاطي في الحياة السرية متنكراً في زي فلاح دون أن يقطع الاتصالات مع زملائه الفارين، وكان عضو في «اللجنة الثورية للوحدة

---

[1] محمد مشاطي: المصدر السابق، (ص، ص)(15، 28).

[2] محمد عباس: دروب الاستقلال فصول من... ملحمة التحرير، دار هومة، الجزائر: 2010م، ص375.

والعمل» مكلف بإجراء الاتصال مع مناضلي قسنطينة، وبعد اجتماع ال22 بالمدنية كان محمد مشاطي من بين العناصر التي تذمرت من قرارات هذا الاجتماع.

تفاجأ مشاطي من أخبار عمليات الفاتح من نوفمبر 1954 وهو يتلقى العلاج بفرنسا، وعند مثوله للشفاء التحق فوراً باتحادية الجبهة هناك[1]، وفي سنة 1955 أسس مشاطي محمد رفقة زملائه «فيدرالية جبهة التحرير الوطني» في أحد المقاهي بضواحي باريس، واتفقوا على مبدأ العمل الجماعي والقيادة الجماعية وقسموا التراب الفرنسي إلى أربع مناطق[2]:

- شرق البلاد على رأسها مشاطي محمد.
- الجنوب الشرقي من البلاد يحكمه عبد الرحمان غراس.
- شمال فرنسا ترأسه بن سالم فضيل.
- باريس وضواحيها بقيادة أحمد دوم.

ورغم أن مشاطي لم يفجر الثورة في ليلة الفاتح من نوفمبر إلا أنه التحق بالركب واستطاع أن يوسع نفوذ الثورة إلى عاصمة المحتل الأجنبي وبذلك تشتت قوات هذا الأخير ما بين فرنسا والجزائر، واستمر في نضاله وكفاحه بفرنسا حتى القي عليه القبض في أوت 1956 وسجن ب"لامنتي"، وفي سنة 1962 تمكن من الفرار باتجاه سويسرا ثم الجزائر، بعد الاستقلال تقلد عدة مناصب دبلوماسية كتعيينه قنصلاً في تونس، ثم سويسرا[3].

مشاطي من بين الأعضاء الخمسة الذين لازالوا على قيد الحياة والذين شاركوا في اجتماع ال22، حالياً يقيم في الجزائر العاصمة.

---

[1] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص482.

[2] أنيسة وعلي، حوار مع المجاهد أحمد دوم، مجلة أول نوفمبر، العدد 173، سنة 2009م، ص136.

[3] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص482.

تاسعاً: ملاح سليمان.

ولد ملاح سليمان المدعو (رشيد) بقسنطينة إحدى مدن الشرق الجزائري بين أحضان عائلة ميسورة الحال، في نهاية الربعينيات انضم ملاح سليمان إلى حزب الشعب الجزائري/ حركة الانتصار الحريات الديمقراطية[1].

بعد اجتماع كلوصلومباي (المدنية حالياً) كان ملاح سليمان من بين العناصر التي انسحبت واحتجت على قرارات الاجتماع ، ولم يفضل الدخول في الثورة في إيامها الأولى لأسباب لازالت غامضة إلى يومنا هذا، إلا أنه فيما بعد انضم إلى صفوف جيش التحرير الوطني وظل يكافح حتى سقط شهيداً في ميدان الشرف[2].

وبالتالي يعد ملاح سليمان من شهداء وأبطال ثورة التحرير المباركة.

[1] Ben Jamin Stora: Op. Cit., P331.

[2] محرز عفرون: المرجع السابق، ص168.

المبحث الثالث: مجموعة القطاع الجزائري.

وتضم هذه المجموعة ستة 06 أعضاء فجرو الثورة المباركة في هذا القطاع البعيد عن المناطق الحدودية مما جعل إمكانية تزويده بالأسلحة أمراً صعباً، وهاته العناصر هي كالآتي:

أولاً: بوشعيب بلحاج (1918م – 2012).

بوشعيب بلحاج مناضل قديم ورجل ثوري، فهو أحد رموز الثورة الجزائرية وأحد مفجريها الأوائل.

بوشعيب بلحاج المدعو (أحمد) من مواليد 13 جويلية 1918م بعين تموشنت إحدى مدن الغرب الجزائري، بمسقط رأسه زاول دراسته الابتدائية بالمدرسة الفرنسية، وبعد حصوله على الشهادة الابتدائية توقف عن الدراسة بسبب ظروف الحياة وقساوتها، اشتغل في البداية بقصابة أبيه ثم بعد ذلك اشتغل كموزع بريد[1].

في سنة 1937 انخرط بوشعيب بلحاج في صفوف حزب الشعب الجزائري المحظور، وعند اندلاع الحرب الكونية الثانية جُنّد إجبارياً في صفوف الجيش الفرنسي ليشارك في حرب لا ناقة له فيها ولا جمل ضد ألمانيا النازية، ولم يطلق سراحه إلاّ بعدما وضعت الحرب الكونية الثانية أوزارها.

بعد عودة (أحمد) إلى أرض الوطن فوجئ باعتقال رفاقه إثر مظاهرات ماي 1945، الأمر الذي أثر فيه أيّما تأثير، فانضم إلى صفوف المنظمة الخاصة وكان آنذاك يشغل منصب نائب رئيس البلدية فاستغل حصانته في الإشراف على تدريب المناضلين على أساليب القتال وكيفية استعمال الأسلحة وتركيبها وتفكيكها.

شارك بوشعيب في عملية بريد وهران سنة 1949 وكلفه ابن بلة بمراقبة مبنى البريد المركزي وأدى دوره على أحسن وجه، وعقب اكتشاف المنظمة الخاصة فرّ بلحاج رفقة سويداني بوجمعة إلى الجزائر العاصمة ودخل في الحياة السرية متخفياً ومتنكراً عن سلطات الاحتلال[2].

---

[1] محرز عفرون: المرجع السابق، ص160.

[2] محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص242.

عقب اجتماع ال22، وبعد اجتماع لجنة الستة وتعيين قادة المناطق عُيّن بلحاج مساعداً لقائد المنطقة الرابعة (بيطاط رابح)، في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 هاجم بلحاج ثكنة عسكرية بالبليدة لكن الهجوم لم يؤتي أكله لأن مخزن الأسلحة كان فارغاً[1]، ثم بعد ذلك شرعت قيادة المنطقة (رابح بيطاط، سويداني بوجمعة، بوشعيب بلحاج) في تكوين وتأسيس خلايا لجيش التحرير الوطني وتدريبها على الفنون القتالية، وذلك في إطار التحضير للعمليات الفدائية وحرب العصابات.

في شهر سبتمبر 1955، بينما كان بوشعيب في طريقه إلى لقاء يجمعه مع سويداني بوجمعة باغتته سلطات الاحتلال وألقت عليه القبض وهنا تنتهي حياة البطل النضالية والثورية وتبدأ مرحلة جديدة لا تقل أهمية عن سابقتها قضى فيها بلحاج حياته بين قضبان السجون عذّب فيها عذاباً شديداً خلال عمليات الاستنطاق دون أن يبوح بشيء من أسرار الثورة، ولم يفرج عنه إلا بعد وقف إطلاق النار[2].

توفي بوشعيب البطل في سنة 2012 وهي السنة التي تخرجت فيها إحدى دفعات الجيش الوطني الشعبي (الدفعة الثالثة والأربعون للضباط) حاملة اسم المجاهد بوشعيب بلحاج.

ثانياً: بوعجاج الزبير (1925م).

بوعجاج الزبير من الرجال المتشبعين بالروح الوطنية والثورية، قام رفقة ديدوش مراد بتهيئة المنزل الذي احتضن اجتماع ال22 التاريخي، من المفجرين الأوائل لثورة نوفمبر 1954، أحد الأعضاء الخمسة الذين لازالوا على قيد الحياة والمنتمين إلى مجموعة الاثنين والعشرين.

ولد الزبير بوعجاج سنة 1925 بحي كلوصالومباي (المدنية حالياً) أحد الأحياء الشعبية القديمة، نشأ بين أحضان عائلة جد متواضعة، توفي والده وهو في سن الثالثة من عمره، فعاش يتيماً في ظروف اجتماعية قاسية.

---

[1] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص155.

[2] حاج مسعود جديد(سي علي): مذكرات شهيد لم يمت، تقديم: مراد خزناجي، دار المعرفة، الجزائر: 2011، ص38.

انضم الزبير بوعجاج في عنفوان شبابه إلى حزب الشعب الجزائري وكان ذلك سنة 1942 بحي القصبة، ناضل في صفوف «أحباب البيان والحرية» وشارك بفعالية كبيرة في مظاهرات أول (01) ماي 1945، وفي خضم الخلافات الحزبية كان بوعجاج من المؤيدين لطروحات اللجنة الثورية للوحدة والعمل، والتي تمخض عنها اجتماع ال22 الشهير[1].

قبيل اندلا ع الثورة سهر الزبير بوعجاج على تدريب الأفواج وتوفير الأسلحة والمعدات بالمنطقة التي كان يشرف عليها، وإليه يرجع الفضل في وضع مخططات عمليات أول نوفمبر 1954 لأنه كان على دراية تامة بتضاريس المنطقة وخباياها.

في أول نوفمبر 1954 كان بوعجاج على رأس خمسة (05) أفواج بالعاصمة تحت إشراف بيطاط رابح، نفَّذ بوعجاج عملياته الأولى بنجاح باهر، وفي 06 نوفمبر 1954 القي عليه القبض وتعرض لأبشع أنواع التعذيب وحكم عليه بالأعمال الشاقة ولم يفرج عنه إلا بعد اتفاقية إيفيان 1962.

بعد الاستقلال أشرف على محافظة جبهة التحرير الوطني وفي خضم الخلافات السياسية فضل الانسحاب والابتعاد عن كل ما يمت بصلة بالسياسة[2].

ثالثاً: بلوزداد عثمان (1929م–حي).

بلوزداد عثمان رجل سياسي، ينتسب إلى عائلة معروفة بنضالها الثوري، وهو شقيق محمد بلوزداد الذي كان على رأس المنظمة الخاصة، ينتمي إلى فئة الثوريين التي تؤمن إيماناً راسخاً بالكفاح المسلح.

ولد بلوزاد عثمان بحي بلكور الشعبي بالعاصمة سنة 1929، واشتغل كمخزن قطاع الغيار في شركة سيفا (SIFA)[3]، من المناضلين القدامى في حزب الشعب الجزائري وعضو في الجناح العسكري للحزب (المنظمة الخاصة)، كان ينشط على مستوى منطقة الجزائر العاصمة، وهب بيته لخدمة الحزب والوطن(مركزاً لتجمعات قادة المنظمة الخاصة)، عند استفحال الصراع بين

---

[1] Ben Jamin Stora: Op. Cit., P325.

[2] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص165.

[3] Ben Jamin Stora: Op. Cit., P322.

طرفي الحزب فضل عثمان بلوزداد إلتزام الحياد وتم استدعائه من طرف الزبير بوعجاج لينضم في صفوف «اللجنة الثورية للوحدة والعمل».

في ليلة الفاتح من نوفمبر كان عثمان بلوزداد من بين العناصر الثورية التي فجرت الثورة بالعاصمة، تولى مهمة قائد الفوج الثالث الذي نفَّذ عمليات فدائية ضد شركة بترول (موري) بميناء الجزائر[1]، في اليوم السابع (07) من اندلاع الثورة القي عليه القبض وتعرض للتعذيب والتنكيل دون أن يبوح سر من أسرار الثورة ولم يطلق سراحه إلا بعد الاستقلال، ومن أقواله الخاصة[2]: «لا يمكن طرد المستعمر الفرنسي إلاَّ بحركة مباشرة وعنيفة».

بعد الاستقلال اعتزل عثمان بلوزداد الحياة السياسية ولجأ إلى ممارسة النشاط الصناعي، حالياً يملك مصنع للحلويات الشرقية (حلويات الترك) بالقرب من بلدية سيدي أمحمد، يقضي الفترة الصباحية في المصنع لمراقبة النشاط وفي منتصف النهار يخلد إلى الراحة، وهو الآن مقيم بأعالي القصبة.

رابعاً: دريش إلياس (1928م-2001م).

دريش إلياس رجل سياسي ومناضل قديم، ولد بحي القصبة الشعبي بالعاصمة يوم 14 أفريل 1928، ينحدر من أسرة متواضعة، وفي سنة 1936 انتقلت عائلة دريش إلى حي "لارودوت" (المرادية حالياً)[3].

وعن بداية دخول إلياس معترك الحياة السياسية يقول محمد دريش نجل المجاهد إلياس أنه أثناء انتقال العائلة إلى حي "لارودوت" تعرَّف والده على المناضل "ديدوش مراد"، ومنذ ذلك الوقت أصبحا صديقين حميمين تربطهما مشاعر الوطنية التي اكتسباها في صفوف الكشافة الإسلامية، وخلال الأربعينيات اشترت عائلة دريش -المتكونة من (أحمد أب إلياس وإبراهيم وعبد القادر)- قطعة أرضية وشّيد كل واحد منهم مسكنه الخاص به ويربط هذه المساكن ممرات داخلية.

---

[1] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص87.

[2] Ben Jamin Stora: Op. Cit., P322.

[3] محرز عفرون: المرجع السابق، ص164.

ازدادت صلة الترابط بين إلياس وديدوش في صفوف حزب الشعب/حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، كان إلياس يثق ثقة عمياء في ديدوش مراد الأمر الذي أتاح للشاب إلياس الانضمام إلى صفوف المنظمة الخاصة في وقت مبكر.

وفي سنة 1953 علم إلياس دريش عن طريق ديدوش أن الحزب دخل في قطيعة نهائية بين طرفيه (المركزي والمصالي) فالتزم الحياد وأوقف على الفور اشتراكاته التي كان يدفعها للحزب.

وضع إلياس دريش بيته تحت تصرف ديدوش كعربون صداقة وتكفل بناءاً على طلبه بخمسة (05) أعضاء كانوا محل بحث من طرف السلطات الفرنسية لمدة 15 يوماً قبل الاجتماع التاريخي، فكان يطمأن عليهم في الصباح وفي المساء بعد عودته من العمل[1].

عند تفجير الثورة كان إلياس دريش من بين العناصر التي دخلت في صفوفها وقدم خدمات لوجستكية مهمة على مستوى الجزائر العاصمة، وفي جوان 1957 القي عليه القبض ولم يطلق سراحه إلا بعد وقف إطلاق النار، بعد الاستقلال عاش بعيداً عن الحياة السياسية حتى توفي رحمه الله يوم 27 ديسمبر 2001[2]، فيالها من شجاعة بطل سخّر بيته لأصعب مهمة في تاريخ الثورة رغم إدراكه خطورة العواقب المترتبة عن هذا الحدث التاريخي في حالة اكتشافه، فكانت بحق مبادرة تستحق التقدير والتثمين.

خامساً: سويداني بوجمعة (1922م-1956م).

سويداني بوجمعة مناضل قديم، مسيرته النضالية والوطنية حافلة بالأحداث والمغامرات، صاحب القول الفصل في اجتماع ال22 الشهير، فهو من مفجري الثورة وقادتها الأفذاذ.

في يوم 10 جانفي 1922 ولد البطل سويداني بوجمعة المدعو (سي الجيلالي) أو (المروكي) بمدينة قالمة، جاءت ولادته متزامنة مع ميلاد النواة الأولى للحركة الوطنية، فقد والده وهو في سن الرابعة من عمره فعاش وتربى يتيماً، ورغم ذلك لم تفوته والدته فرصة الدراسة التي زاولها بمسقط رأسه، لكنه اضطر فيما بعد إلى مقاطعة الدراسة والبحث عن مصدر رزق يعين به عائلته

---

[1] مقابلة شخصية مع محمد دريش نجل المجاهد إلياس في القاعة التي احتضنت الاجتماع التاريخي، جرت على الساعة 15:00 زوالاً بتاريخ 27 مارس 2013.

[2] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص272.

فوجد ضالته في مطبعة أحد المعمرين وذلك في الفترة ما بين (1939م-1942م)، ونتيجة لاحتكاكه بعمال المطبعة ازدادت أحاسيسه الوطنية فراح ينفثها في صف الكشافة الإسلامية، وبفضل عزيمته وحبه للوطن ارتقى من منصب قائد فوج إلى قائد فرقة[1].

خلال الحرب العالمية الثانية انضم البطل سويداني إلى صفوف حزب الشعب الجزائري، وبدأ نجمه يسطع في الأفق فازداد بغضه وكرهه للاستعمار إلى درجة عدم التملك في الأعصاب فلم يتوانى في تنظيم مظاهرات عارمة بمنطقته استنكاراً وتنديداً بالإجراءات القمعية التي مارستها سلطات الاحتلال، وكرد فعل هاته الأخيرة رمت بثقلها لإلقاء القبض على محرك هذه المظاهرات (سويداني) وكان ذلك سنة 1943، ولم يطلق سراحه إلا بعد ثلاثة أشهر مع دفع غرامة مالية قدرت بـ600 ألف فرنك فرنسي[2].

نجا الشاب سويداني بوجمعة من مجازر ماي 1945 التي كانت مدينة قالمة إحدى المناطق الثلاثة (قالمة، سطيف، خراطة) الأكثر تضرراً من هاته الأحداث، وهو ما زاد من إصرار وعزيمة البطل فانكب على جمع الأسلحة والوسائل للاستعداد للكفاح المسلح فألقي عليه القبض ثانية ولم يطلق سراحه إلا بعد 18 شهراً، وبعد خروجه مباشرة انضم إلى المنظمة الخاصة وكان من بين أعضائها البارزين، في سنة 1949 شارك بفعالية كبيرة في عملية بريد وهران التي تم التخطيط لها في بيته، وإثر اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950 فرَّ إلى بدواو بالعاصمة وظل يعمل في سرية تامة ومنتحلاً شخصية أخرى[3].

في اجتماع المدنية الشهير أظهر البطل رغبته الشديدة في تفجير الثورة المسلحة حيث تدخل أمام الحاضرين بكلام مؤثر يبكي الحجر لا البشر، وكان تدخله إيذاناً باندلاع الثورة التحريرية.

---

[1] محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، دار الفجر، الجزائر: 2005، ص135.

[2] عثمان الطاهر علية: المرجع السابق، ص48.

[3] الحاج مسعود جديد: المصدر السابق، ص31.

في ليلة الفاتح من نوفمبر1954 قاد البطل عدة عمليات ضد العدو بمدينة بوفاريك وحقق فيها انتصارات باهرة أربكت العدو، واستمر البطل في كفاحه المستميت تارة يخطط ويقود عمليات جماعية، وأحياناً يتفذ عمليات فدائية.

يوم 16 أفريل 1956 استشهد البطل سويداني في كمين نصبته له فرق الدرك الوطني بمنطقة القليعة غرب العاصمة دخل معهم في اشتباك أسقط فيه العديد منهم[1].

وباستشهاده فقدت الثورة رمزاً من رموز التضحيات والبطولات.

سادساً: مرزوقي محمد (1927م–2008م).

مرزوقي محمد من الفئة الثورية الأولى التي حملت على عاتقها مسؤولية التحضير للكفاح المسلح، فهو مناضل قديم ورجل ثوري وهب حياته في خدمة الوطن، نفذّ عمليات أول نوفمبر بنجاح، فهو من مفجري الثورة وقادتها الأوائل.

محمد مرزوقي من مواليد 04 نوفمبر 1927 بمنطقة قصر البخاري ضواحي المدية، انتقلت عائلته إلى الجزائر العاصمة منذ نعومة أظافره وهناك تعلم وتلقى تعليمه الابتدائي، وقد اجتاز هذه المرحلة بنجاح مما أهله للانتقال إلى المرحلة الثانوية "بالعناصر"، وهنا تنتهي حياة محمد مرزوقي الدراسية وتبدأ حياته العملية حيث اشتغل كموظف بالبريد والمواصلات[2].

إبان الحرب الكونية الثانية انخرط محمد مرزوقي في حزب الشعب الجزائري بحي بلكور (محمد بلوزداد حالياً)، وبفضل نشاطه الدؤوب ارتقى إلى منصب قائد فوج، وهو ما أتاح له فرصة التعرف والاحتكاك بأكبر مناضلي وأقطاب الحركة الوطنية أمثال: أحمد بودة، لخضر رابح....

غداة تأسيس المنظمة الخاصة الجناح العسكري للحزب سنة 1947 وقع عليه الاختيار ليكون أحد الأعضاء فيها، وبها تلقى تكويناً عسكرياً في صناعة المتفجرات، وإثر اكتشاف المنظمة الخاصة نجا بنفسه ودخل في حياة السرية، وفي سنة 1951 التقى محمد مرزوقي مع ديدوش مراد

[1] محمد الشريف عباس: المرجع السابق، ص137.

[2] محمد الشريف ولد الحسين: المصدر السابق، ص17.

والزبير بوعجاج، هذين الأخيرين أقناعاه بضرورة مواصلة النشاط السياسي فترأس خلية "شباب بلكور"[1].

أثناء المحنة الكبرى التي ألمت بالحزب سنة 1954، فضل محمد مرزوقي الحياد وعدم الدخول في نزاعات لا فائدة من ورائها، فكان من مناصري طروحات «اللجنة الثورية للوحدة والعمل»[2].

بعد اجتماع ال22 التحق محمد مرزوقي بمنطقته للإشراف على تفجير الثورة بها، فانكب رفقة زملائه على تكوين الأفواج البالغ عددها 07 أفواج، وكان هو على رأس الفوج (05) الخامس.

في ليلة أول نوفمبر 1954 ترأس مرزوقي الكومندو المكلف بمهاجمة مبنى مقر إذاعة الجزائر وأدى المهمة بنجاح، غير أنه لم يمضي سوى شهرين من اندلاع الثورة حتى ألقي عليه القبض وتعرض في السجن إلى أبشع أنواع التعذيب، وعمليات الاستنطاق قابلها بكل عزيمة وثبات دون أن يتفوه بكلمة، ولم يطلق سراحه إلا بعد وقف إطلاق النار سنة 1962.

بعد الاستقلال، وفي خضم الخلافات السياسية (انقلاب هواري بومدين) قرّر مرزوقي اعتزال السياسة، وبقي على هذه الصفة حتى توفي رحمه الله عليه يوم 12 أفريل 2008 بعد مرض عضال[3].

---

[1] محرز عفرون: المرجع السابق، ص168.

[2] محمد مرزوقي، تعقيب: المصدر السابق، ص68.

[3] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص476.

المبحث الرابع: مجموعة القطاع الوهراني.

وتضم هذه المجموعة عضوين فقط من مجموعة ال22 وهما:

أولاً: ابن عبد المالك رمضان (1924م-1954م).

ابن عبد المالك رمضان من الرعيل الأول للثورة التحريرية وأحد قادتها الأفذاذ الذين أثقل كاهلهم المحتل الأجنبي، وهو أول عضو من مجموعة الاثنين والعشرين يسقط شهيداً في ميدان الشرف.

في يوم 20 مارس 1924 ولد البطل ابن عبد المالك رمضان بمدينة قسنطينة، وبها تعلم وتحصل على الشهادة الابتدائية من مدرسة "أراقو" الفرنسية ليتوقف بعد ذلك في نهاية المرحلة المتوسطة[1].

انخرط ابن عبد المالك في حزب الشعب الجزائري سنة 1945، وشارك في أحداث ماي 1945 وعمره لا يتجاوز 17 سنة، هاته الأحداث كان لها الأثر البالغ في نفس الشاب الذي تفتق قلبه بمشاعر الوطنية وازداد عزيمة وإصراراً في تبني العمل الثوري.

وتعتبر المنظمة الخاصة التي تأسست سنة 1947 الحجر الأساس لبناء العمل الثوري وكان ابن عبد المالك رمضان أحد أعضائها البارزين.

في سنة 1949 انتقل ابن عبد المالك رمضان إلى فرنسا ورغم قصر المدة التي قضاها هناك إلا أنها كانت كافية لإدراك الفرق الشاسع بين الفرنسيين والجزائريين، فعاد إلى الوطن مقتنعاً اقتناعاً كلياً بأن العمل الثوري الحل الوحيد لإخراج الجزائر من أزمتها الاستعمارية.

مثل ابن عبد المالك رمضان العناصر الثورية في المؤتمر الثاني للحزب المنعقد في أفريل 1953م أو ما يسمى بـ"مؤتمر الانقسام".

عقب اجتماع ال22 الشهير اتجه ابن عبد المالك مباشرة إلى منطقته وشرع في تكوين وتدريب الأفواج عسكرياً ومعنوياً، وكان أهم اجتماع أشرف عليه بحضور أحمد زبانة هو اجتماع زهانة المنعقد يوم 15 أوت 1954 بنواحي مستغانم[2].

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: المرجع السابق، ص90.

[2] محرز عفرون: المرجع السابق، ص154.

في اجتماع لجنة الستة في أكتوبر 1954 تم تعيين ابن عبد المالك رمضان نائب قائد المنطقة الخامسة ابن مهيدي، وكان حضوره متميز في اليوم الأول من عمر الثورة، حيث تمكنت مجموعات تابعة له من الهجوم على ضيعتين بين "ويليس" و"بوسكي"[1]، وخلال الأسبوع الأول(*) من الثورة التحريرية سقط ابن عبد المالك رمضان في ميدان الشرف إثر مواجهة مع قوات الاحتلال في المكان المسمى "سيدي علي" ضواحي مدينة مستغانم[2]، فكان البطل ابن عبد المالك من الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فهم أحياء عند ربهم يرزقون.

وباستشهاده تكون الثورة قد فقدت أول قائد من مجموعة الاثنين والعشرين التي فجرت وأعلنت ثورة الفاتح من نوفمبر.

ثانياً: بوصوف عبد الحفيظ (1919م-1982م).

بوصوف عبد الحفيظ هو أحد أعمدة الثورة ورموزها، ذو شخصية مزدوجة جمعت بين العمل السياسي والنضال الثوري فهو من الأسماء اللامعة التي كان لها دور فعال في مجال الاتصالات، فكان بحق أبو المخابرات الجزائرية ومؤسسها الأول.

بوصوف عبد الحفيظ المدعو (السي مبروك) من مواليد 23 جوان 1919م بمدينة ميلة شرق الجزائر، ينحدر من أسرة فقيرة تشتغل في الفلاحة، تعلم القرآن الكريم بمسقط رأسه وتتلمذ على يد شيخه "بن دفوش" ثم ألتحق بالمدرسة الفرنسية وتحصل على الشهادة الابتدائية، عُرف بين زملائه بالدهاء والحنكة، في سنة 1944 توقف عبد الحفيظ عن الدراسة واتجه إلى البحث عن منصب عمل فتم له ذلك في إحدى الغسالات يمتلكها أحد المعمرين[3].

---

[1] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص24.

(*) فضلت ذكر الأسبوع الأول دون تحديد اليوم بالضبط وذلك لاختلاف الآراء وتنوعها، فهناك من ذكر أنه أستشهد في اليوم الأول، وهناك من قال في اليوم الثالث، وهناك من ذكر بأنه أستشهد في اليوم الرابع، ولهذا اكتفيت بذكر الأسبوع الأول من الثورة.

[2] عثمان الطاهر علية: المرجع السابق، ص43.

[3] الصادق مزهود وآخرون: عبد الحفيظ بوصوف السياسي المحنك والاستراتيجي المدبر، دار الفجر، قسنطينة: 2003، ص07.

في سنة 1941 انخرط عبد الحفيظ بوصوف في حزب الشعب الجزائري بمدينة ميلة وأسس بها خلايا تابعة للحزب تضم مناضلي المنطقة، عايش أحداث ماي 1945 وشارك فيها وقام بتمزيق الرايات الفرنسية التي كانت ترفرف بمدينة ميلة احتفالاً بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

بعدالحرب العالمية الثانية، وغداة تأسيس المنظمة الخاصة سنة 1947 أصبح عبد الحفيظ من بين إطاراتها البارزين على مستوى منطقة قسنطينة ثم مسؤولاً بدائرة سكيكدة، وإثر اكتشاف (المخ) سنة 1950 كان عبد الحفيظ ضمن قائمة الملاحقين من قبل البوليس الفرنسي، فدخل في سرية تامة متنكراً بأسماء مستعارة دون قطع اتصالاته مع رفاقه الناجين من الاعتقال أمثال: ابن مهيدي، الحاج بن علة، أحمد زبانة...الخ.

وعند نشوب الخلافات الحزبية فضل عبد الحفيظ بوصوف البقاء خارجها، ليشارك بعدها في تأسيس «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» ومنها إلى اجتماع ال22 التاريخي.

في اجتماع لجنة الستة الذي تم فيه تقسيم التراب الوطني إلى خمسة مناطق وتعيين مسؤوليها عُيّن عبد الحفيظ بوصوف مساعداً لقائد المنطقة الخامسة العربي ابن مهيدي.

الميزة التي اختص بها البطل عبد الحفيظ دون غيره كونه مؤسس سلاح الإشارة في المواصلات اللاسلكية وتخرج على يده العديد من ضباط الإشارة الذين كان لهم الفضل في ربط الاتصالات بين وحدات جيش التحرير الوطني وقيادته[1].

شارك عبد الحفيظ بصوف بفعالية كبيرة في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، وعيّن فيه عضواً في "المجلس الوطني للثورة الجزائرية"، في سبتمبر 1956 خلَّف ابن مهيدي على رأس الولاية الخامسة وقام بتقسيمها إلى مناطق ووسع رقعة الكفاح المسلح إلى أقصى الحدود الجنوبية.

في سنة 1957 تم تعيينه عضواً في «لجنة التنسيق والتنفيذ» المنبثقة عن «المجلس الوطني للثورة»، تقلد منصب وزير العلاقات والاتصالات إثر تكوين الحكومة المؤقتة الأولى في سبتمبر 1958، وفي هذا المنصب أبرز البطل خبرته وبرعاته في مجال الاتصال.

[1] عثمان الطاهر علية: المرجع السابق، ص89.

في سنة 1958 تحقق حلم عبد الحفيظ بوصوف الذي طالما راوده منذ نعومة أظافره وهو صناعة الأسلحة والمتفجرات، وأكثر من ذلك قام بإنشاء عدة مصانع[*] للمتفجرات والأسلحة[1].

كان عبد الحفيظ بوصوف معارض بشدة لعبان رمضان ومنافساً لكريم بلقاسم، في صيف 1962 وخلال أزمة جبهة التحرير الوطني انسحب عبد الحفيظ بوصوف من جميع القضايا السياسية ليتفرغ إلى أعماله الخاصة والمتمثلة في بيع السفن والبواخر إلى الدول العربية[2].

توفي المجاهد عبد الحفيظ بوصوف سنة 1982 عن عمر يناهز 63 سنة.

---

[*] منها: - مصنع طيطوان الخاص بصناعة القنابل اليديوية أنشأ سنة 1958.

- مصنع سوق الأربعاء الخاص بصناعة القنابل المتفجرة أنشأ سنة 1958.
- مصنع الصغيرات، مختص في صناعة المدافع والمتفجرات أنشأ سنة 1960.
- مصنع تمارة، مختص في صناعة الرشاشات من نوع ماط49، وصناعة الأسلحة البيضاء أنشأ سنة 1960.

[1] الصادق مزهود وآخرون: المرجع السابق، (ص، ص)(12، 21).

[2] Ben Jamin Stora: Op. Cit., P328.

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق عرضه بالتعريف بمجموعة ال22 التاريخية بشكل منفرد، نستنتج أن جميع هذه العناصر تنحدر من طبقة اجتماعية واحدة، فهم ينتمون إلى أُسر ميسورة الحال ولا يوجد من بينهم أغنياء ينتمون إلى الطبقة البورجوازية، كما أن مستواهم الثقافي محدود فلا يوجد من بينهم من تحصل على شهادة البكالوريا، فمستواهم ينحصر ما بين الابتدائي والثانوي كأقصى حد.

وما يميز هؤلاء الأعضاء عن بعضهم البعض هو اختلافهم وتفاوتهم من حيث درجة الإعداد والتحضير للثورة، وذلك حسب مسؤولية كل واحد منهم وموقعه داخل الحزب، ومع ذلك توجد قواسم مشتركة لهاته المجموعة التاريخية منها:

- فهم ينتمون جميعهم إلى الجناح العسكري للحزب (المنظمة الخاصة) ومعظمهم كانو محل بحث من قبل شرطة الاحتلال إثر اكتشاف هذه المنظمة، فمنهم من ألقي عليه القبض، ومنهم من حكم عليه غيابياً بالسجن المؤبد.

- جميع عناصر المجموعة التاريخية لازمت الحياد وأيدت طروحات "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" إبان الأزمة الكبرى التي ألمت بالحزب.

- كما أن هاته العناصر جميعها كانت متحمسة للكفاح المسلح باعتباره المنفذ والخلاص الوحيد من المحتل الأجنبي، فاجتمعوا في أواخر جوان 1954 بالمدنية (كالوصلومباي سابقاً) وقرروا تفجير الثورة وإعلانها.

الفصل الثالث: تطور مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير وقيادة الثورة.

مقدمة الفصل الثالث:

المبحث الأول: الاجتماع التاريخي لمجموعة الاثنين والعشرين.

المبحث الثاني: تطور المجموعة التاريخية واندفاعها نحو الكفاح المسلح.

المبحث الثالث: دور مجموعة الاثنين والعشرين في تفجير وقيادة الثورة.

خاتمة الفصل الثالث.

مقدمة الفصل الثالث:

إن ثورة أول نوفمبر 1954 من أعظم ثورات القرن العشرين (20) كونها انطلقت في ظروف صعبة وأن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أصيبت بأزمة صراع داخلية حادة، حتى خيل للجميع أن طريق الكفاح المسلح أصبح مسدوداً خاصة بعدما حلت المنظمة الخاصة المكلفة بالإعداد والتحضير للثورة.

غير أن مجموعة الاثنين والعشرين المتشبثة بالكفاح المسلح لم تفقد الأمل ولم تلق بالاً لقرار حل المنظمة الخاصة، فانطلق أعضاؤها يبحثون عن الوسائل والإمكانيات لبدء العمل الثوري البناء.

وسوف نحاول في هذا الفصل الوقوف على أهم المطبات والعراقيل التي اعترضت سبيل هذه المجموعة والتعرف على التطورات التي أحدثتها بداية من الاجتماع التاريخي بالمدنية (بالجزائر العاصمة) الذي اتخذت فيه قرار تفجير الثورة .

وسنتطرق في هذا الفصل إلى التنظيمات الثورية التي شكلتها مجموعة الاثنين والعشرين للوصول إلى أول نوفمبر 1954بدءاً من لجنة الخمسة المنبثقة عن اجتماع المدنية ثم يضاف إليها أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة وأخيراً ممثل القبائل ومن هؤلاء تتشكل أول قيادة لثورة التحرير الوطني على الصعيد الداخلي والخارجي.

وسنتعرف على الدور الذي لعبته القيادتين الداخلية (قادة المناطق الخمس) والخارجية (أعضاء الوفد الخارجي) خلال السنتين الأوليتين من الثورة.

المبحث الأول: الاجتماع التاريخي لمجموعة الاثنين والعشرين.

قبل الحديث عن هذا الاجتماع الشهير من الضروري أن نوضح الظروف والأسباب التي أدت إلى انعقاده.

أولاً: الظروف والأسباب.

إن الدواعي والأسباب المباشرة التي عجلت بانعقاد هذا الاجتماع التاريخي يمكن حصرها في سببين رئيسين هما[1] :

– **السبب الأول**: خارجي، لقد كان لتطور الأوضاع على مستوى القطرين المجاورين (التونسي، المغربي) الأثر البالغ في تسارع الأحداث نحو الكفاح المسلح على مستوى القطر الجزائري، ففي هذه الأثناء اعترفت الحكومة الفرنسية باستقلال تونس ومهدت لمنح الاستقلال للمغرب، ولم يبق أمام الجزائريين من خيار سوى التحرك بسرعة لنفض الغبار، لأن تخلص فرنسا من قيد الفتنام ومنحها الاستقلال لكلاً من تونس والمغرب سيتيح لها فرصة البقاء أكثر في الجزائر، وبسط نفوذها وسيطرتها عليها، بمعنى آخر ظلت الجزائر بالنسبة لفرنسا الشغل الشاغل لها مما دفعها بمضاعفة عملية العنف والقمع، فلم تجد بعض العناصر الثورية بدّاً من التحرك نحو العمل الثوري.

– **السبب الثاني**: داخلي، وهو الأدهى والأمر، إذ بلغت القلوب الحناجر بسبب الخلاف والنزاع بين طرفي الحزب، وهو ما دفع بعض المناضلين الغيورين على وطنهم أمثال: بوضياف، ابن بولعيد، ديدوش....إلى التزام الحياد وعدم الانغماس في هاته الأزمة المؤلمة.

وهنا دقت ساعة العمل، وقام محمد بوضياف بإجراء اتصالين متتاليين: الأول مع كلاً من (حسين لحول، سيدي علي عبد الحميد، محمد دخلي) –وهؤلاء الثلاثة أعضاء في اللجنة المركزية– والذي تمخّض عنه تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وهدفها رأب الصدع الذي حل بالحزب، والمضي قدماً نحو الكفاح المسلح، أما الاتصال الثاني فأجراه مع بعض مناضلي وقدامى المنظمة الخاصة أمثال: عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، بن عبد المالك رمضان، وخلال

[1] محرز عفرون، المرجع السابق، ص183.

مجريات هذا الاتصال تطورت وتقدّمت أفكار محمد بوضياف من فكرة ((إصلاح ذات البين)) إلى فكرة ((الانتقال الفوري للعمل المسلح))، وتمخض عن هذا اللقاء عقد اجتماع الـ "22"[1].

واستناداً للمؤلف صالح بلحاج، أن انعقاد اجتماع ال"22" هو بداية نهاية تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، بمعنى أنها بدأت تتلاشى تدريجياً منذ انعقاده (الاجتماع) إلى أن اختفت رسمياً في 20جويلية 1954، وهو التاريخ الذي افترقا فيه طرفي اللجنة الثورية للوحدة والعمل أي انفصال عضوي اللجنة المركزية عن عضوي المنظمة الخاصة، وكلاهما رضيا بهذه القطيعة لوجود ما يبرر ذالك وهو انعقاد مؤتمر المصاليين، فعاد عضوي اللجنة المركزية إلى حضن أمهما في حين اتجـه الآخران إلى عملهما في إطار "لجنة الخمس"[2].

إن المؤلف أراد من خلال ذكره لتاريخ اختفاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل وحدوث القطيعة بين أعضائها أن يبين بوضوح أن تفجير الثورة وانطلاقها كان من صنع الأعضاء الـ "22" فقط، ولم يكن للجنة الثورية للوحدة والعمل أي دخل في هذا العمل، وبالتالي ما قيل عن هذه اللجنة بعد جويلية 1954 هو باطل وفيه مراوغة وتزييف للحقيقة من طرف بعض المناضلين الموالين لها أمثال: "فرحات عباس" الذي ذكر في كتابه "ليل الاستعمار" (ثم تنظمت اللجنة الثورية للوحدة والعمل فانبعثت عنها لجنة مؤلفة من 22 عضواً)، وقال أيضا: (ومن جهة أخرى اتصلت اللجنة الثورية بالدستور الجديد في تونس وحزب الاستقلال في المغرب لتنسيق الثورة على صعيد الشمال الإفريقي ...).

أما المناضل "عيسى كشيدة"(*) فيؤكد أن محمد بوضياف هو الرأس المدبر والمخطط لاجتماع ال"22"، حيث اهتدى هذا الأخير إلى جمع عناصر موثوق بها من قدامى المنظمة

---

[1] بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف 1425هـ، ط1، دار الأمة ، الجزائر: 2007، ص184.

[2] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 140.

(*) من مناضلي القصبة بالجزائر العاصمة، ولد سنة 1927 بباتنة اتخذ من مهنة الخياطة التي تدرب عليها بمسقط رأسه مصدراً للرزق، انخرط في صفوف المنظمة الخاصة سنة 1947، وفي 06 نوفمبر 1954 القي عليه القبض وحكم عليه بثلاث سنوات سجن، وهو صديق مقرب لمحمد بوضياف الذي كان على اتصال دائم معه أثناء الثورة وبعد الاستقلال وهو صاحب المحل الذي عقد فيه أول اجتماع للجنة الخمسة المنبثقة عن اجتماع الـ 22، ينظر: محمد عباس: مثقفون في ركاب الثورة- في كواليس التاريخ (2)، المرجع السابق، ص247.

الخاصة، إلا أن المشكلة التي اعترضت سبيله هو كون معظم هؤلاء العناصر كانوا رهن الحبس، لذلك اقتصر على أولائك الذين سبقوا وأن نشطوا تحت مسؤوليته وهم الذين تم استدعاؤهم لذلك الاجتماع الشهير المنعقد يوم 26 جوان 1954 بحي "كلوصامباي" (المدنية حالياً)، والبالغ عددهم "22"[1]. وهم الذين تمت ترجمتهم بشكل منفرد في الفصل الثاني.

ثانياً: سير الاجتماع.

قبل الحديث عن سير الاجتماع وحيثياته تجدر الإشارة إلى أن هناك آراء متضاربة ومختلفة حول الأعضاء المشاركين في الاجتماع وتاريخ انعقاده، وهذه الاختلافات تدور حول كلاً من عبد القادر العمودي وإلياس دريش، على أساس أن بقية الأعضاء يتفق عليه جل المؤرخين تقريباً.

ومن بين هذه الاختلافات نورد ما قاله المناضل رابح بيطاط في هذا الخصوص، فذكر أن عدد المجتمعين هو "21" فقط، والعضو الغائب –حسب زعمه- هو خيلفي عبد القادر ، أما إلياس دريش صاحب الدار فاعتبره مضيفاً فقط، وفي هذا الصدد يقول: «فلم يحضر لهذا الاجتماع خيلفي عبد القادر، وبه أصبح عددهم "22"، وقد وقع هذا الاجتماع في منزل السيد دريش إلياس في صلومباي وهو موجود هنا في القاعة، وكان مناضلاً وصديقاً للسيد ديدوش مراد، وقد أضافنا وهو ما نشكره عليه»[2].

ونفس التشكيلة أكدها الرائد الطاهر سعيداني وقال أن إلياس دريش قد أعار بيته لـ الزبير بوعجاج دون أن يعرف السبب، مما يبين عدم مشاركته في الاجتماع، واستثنى كذلك عبد القادر العمودي وذكر بدلهما كل من حاج بن علة وعبد الحق من وهران[3]. وهذا الأخير استثناه المؤرخ الأمريكي وليم ب. كواندت من الاجتماع وذكر بدله عبد القادر بلحاج المدعو "كوبيس"[4]. أما

---

[1] عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص69.

[2] رابح بيطاط، تعقيب: المصدر السابق، ص18.

[3] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص20.

[4] وليم ب. كواندت: الثورة والقيادة السياسية الجزائر 1954-1968، مركز الدراسات والأبحاث، دمشق:1981م، ص281.

جودي الأخضر بوالطمين ينفي هو الآخر مشاركة صاحب الدار إلياس دريش ويؤيد حضور عبد القادر خليفي لهذا الاجتماع[1].

وفي المنحى نفسه أصدر المؤرخ الفرنسي "كوريار" كتاباً في سنة 1968 وضع فيه لأول مرة القائمة الاسمية للمشاركين في هذا الاجتماع التاريخي تضم **"22"** عضواً من بينهم حاج بن علة بدل إلياس دريش، غير أن هذا الرأي خاطئ وهو ما أكده حاج بن علة شخصياً حين قال مستغرباً: (ها نحن إذاً في 1968 مع اجتماع "22" شخصاً حسب كوربار!!)[2]، وهو ما استبعده "محمد بوضياف" كذلك حين قال: «إن كوربار مخطئ بخصوص مساهمة حاج بن علة في اجتماع المدنية الشهير»[3]. وأكد مشاركة إلياس دريش في الاجتماع في رسالة[*] بعثها إلى المناضل عيسى كشيدة.

وفي سياق آخر يؤكد عبد القادر العمودي بأن عدد المشاركين في الاجتماع لم يكن محدد مسبقاً، فقد يكون عددهم "22" أو يفوق ذلك أو يقل، فكان المهم في نظرهم هو العمل، وهكذا في الأخير لبى الدعوة منهم اثنين وعشرون فقط بما فيهم إلياس دريش[4].

إضافة لتلك الاختلافات في الآراء حول المشاركين في الاجتماع وعددهم، ثمة هناك آراء أخرى متضاربة بخصوص تحديد تاريخ هذا الاجتماع، ونذكر هنا ما ذهب إليه الرائد الطاهر سعيداني أنه في يوم 25 جويلية 1954 التقى "22" عضواً وتدارسوا حول السبل التي من خلالها يتم إعلان الكفاح المسلح[5]، ولقد انطبق هذا الرأي مع رأي المؤلف يحي بوعزيز الذي ذكر بأن هذا الاجتماع انعقد يوم الأحد 25 جويلية 1954 بحي "المدنية" وكان موضوع هذا اللقاء يدور حول اتخاذ القرار الفوري للدخول في الكفاح المسلح[6].

---

[1] جودي الأخضر بوالطمين: مسيرة الثورة من خلال مواثيقها، ط1، دار البعث، الجزائر: 1993، ص12.

[2] محمد مشاطي: المصدر السابق، ص67.

[3] Mohamed Boudiaf, Op. Cit., P51.

[*] انظر الملحق رقم 03، ص182.

[4] خضراء بوزيد: المرجع السابق، ص208.

[5] الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص18.

[6] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص36.

غير أن محمد بوضياف استبعد ذالك التاريخ وذالك من خلال معارضته للمؤرخ الفرنسي كوريار الذي ربط هذا الحدث بيوم 25 جويلية وعلّق بوضياف قائلاً: «بأن هذا التاريخ لا يتوافق مع الأحداث الأخرى، فينبغي التحدث بالأحرى عن يوم 25 جوان»[1]. وهو ما أكده إلياس دريش صاحب المنزل، غير أن زوجته قالت بأن الاجتماع جرى في ربيع 1954، وحجتها في ذالك أنها أعدت وجبة الغذاء من الطبق الكسكسي (جلبانة) للمجتمعين وهذا النوع من الغذاء لا يكون إلا في فصل الربيع[2].

وهكذا في أواخر جوان 1954 اجتمع وحضر 22 شخصاً تحدوهم نفس الرغبة، وهي ضرورة الانتقال إلى العمل الجاد وفي الأخير قرروا الدخول الفوري في الكفاح المسلح، ولقد ترأس الاجتماع البطل مصطفى بن بولعيد بينما كلف كل من محمد بوضياف، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي بإعداد تقارير مختلفة حول الأوضاع السياسية السائدة آنذاك، وختم بوضياف تقريره حول الوضعية التي آل إليها الحزب بالعبارة التالية: «يجب علينا نحن قدماء المنظمة الخاصة في ظل الأزمة التي لحقت بالحزب من جهة، ومن قيام حرب التحرير في البلدين الشقيقين (تونس والمغرب) من جهة أخرى، أن نناقش ونقرر ما يجب فعله مستقبلاً»[3].

إن سبب اختيار مصطفى بن بولعيد رئيساً لهذا الاجتماع كونه أكبر الحاضرين سناً (32 سنة)، وهو بدوره اختار لجنة التحضير للثورة المكونة من السادة: محمد بوضياف، ديدوش مراد، رابح بيطاط، العربي بن مهيدي[4]، غير أن المناضل علي كافي ذكر أن تعيين مصطفى بن بولعيد منسقاً كان على أساس الانتخاب ولم يكن على أساس الاختيار لكنه تنازل عن ذلك لمحمد بوضياف دون أن يذكر السبب[5].

---

[1] Mohamed Boudiaf, Op. Cit., P51.

[2] مقابلة شخصية مع محمد نجل إلياس دريش، يوم 27 مارس 2013 بالقاعة التي احتضنت الاجتماع التاريخي.

[3] عمار بوحوش: تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، العدد الثالث، المتحف الوطني المجاهد، الجزائر: 1995، ص42.

[4] زبيحة زيدان المحامي: جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى، الجزائر: 2009م، ص79.

[5] علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1992، ط2، دار القصبة، الجزائر: 2011، ص99.

وقبل أن نتوغل في حيثيات الاجتماع وظروف انعقاده لابد من الإشارة إلى الظروف التي مرّ بها المدعوين خلال ذهابهم إليه، والطريقة التي اعتمدوها للوصول إليه، وأقل ما يقال عن هؤلاء الأعضاء الـ"22" أنهم أشخاص مميزين، وكان الشغل الشاغل بالنسبة لهم هو الحصول على الاستقلال مهما كلفهم الأمر، ولهذا لبّوا الدعوة على الفور بالرغم من الظروف المادية التي كانوا يعيشونها، وهذا ما نستشفه من خلال شهادة أحدهم عمار بن عودة الذي تكلم عن ظروف الذهاب إلى الاجتماع والعودة منه قائلاً: « يكفي أن نذكّر أن أغلبية مجموعة الـ "22" جاءوا بتذاكر دفع ثمنها الأخوَان مصطفى بن بولعيد وديدوش مراد، أما بخصوص العودة فإن مجموعة قسنطينة ركبوا القطار دون أن يدفعوا ثمن التذاكر واشتروا ثلاث سندوتشات ولم يسددوا سوى ثمن اثنتان منها فقط»، وأضاف قائلاً: «إن الأخ بن طوبال علّق على هذه الحالة المزرية قائلاً: "الثورة مركبة على الحرام"»[1].

هذا إن دلّ على شيء إنما يدل على عزيمة وإصرار هؤلاء المناضلين وجدّيتهم وتفانيهم في العمل من أجل استرجاع السيادة المغتصبة والحصول على الاستقلال من براثن الاستعمار متحدين كل الحواجز والعراقيل ولا يلتفتون إلى الوراء.

أما عن كيفية حضور هؤلاء الأشخاص لمكان الاجتماع يذكر الطاهر سعيداني أن الأعضاء الخمسة المنظمون للاجتماع "ديدوش، بن بولعيد، بيطاط، بوضياف، بن مهيدي" هم الذين استقبلوا الأعضاء الـ17، وحسب نفس المناضل دائماً فإن كل عضو منهم جلس بجانب رئيس الناحية التي ينتمي إليها.[2]

غير أن محمد مشاطي عارض تماماً ونفى ما قاله الطاهر سعيداني بخصوص وضعية جلوس هؤلاء الأعضاء داخل قاعة الاجتماع، وأكّد أن محمد بوضياف وحده فقط هو الذي استقبل الأعضاء الآخرين ووجه كل واحد منهم إلى مكانه الذي خصص له،وكان ينوي من وراء

---

[1] عمار بن عودة، تدخل: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: دون سنة النشر، ص222.

[2] الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص19.

هذا العمل –حسب محمد مشاطي– تفريق جماعة قسنطينة عن بعضهم البعض لأنه كان متحفظاً منهم، أما فريق بوضياف فجلس مع بعض على"أريكة"واحدة وظهورهم للحائط.[1]

إن التحليل الذي ذهب إليه محمد مشاطي بخصوص اتهامه ل محمد بوضياف بالعمل التفريقي اتجاه عناصر قسنطينة يبدوا من الناحية الواقعية غير منطقي بدليل أن بوضياف إذا كان يشك في عناصر قسنطينة ومتحفظاً منهم فلماذا وجّه إليهم الدعوة؟ كان بإمكانه الاستغناء عنهم مؤقتاً مثل ما فعل لممثلي القبائل، فربما أراد بوضياف من خلال هذا الإجراء كسب الاجتماع صبغة أكثر سرية وحتى يشعر الأعضاء بأنهم إخوة مهما كانت جهتهم.

وفي إطار آخر يوضح عبد القادر العمودي كيفية حضور الأعضاء ال" 22" لمكان الاجتماع ويقول أنه لم يكن على دفعة واحدة، وهذا تفادياً للفت انتباه الشرطة الفرنسية، وهي خبرة اكتسبتها المجموعة بناءاً على التربية والتكوين والدروس التي تلقتها في مدرستهم الخاصة " المخ" فتم الحضور في شكل أفواج صغيرة يتكون كل فوج من 4 إلى 5 أشخاص، ونظراً للسرية التي كانت تحيط بالاجتماع يقول عبد القادر العمودي: «إن الأسماء الحقيقية لهاته المجموعة لم أعرفها إلاّ بعد سنة 1962 لأننا كنا نستعمل أسماء مستعارة تفاديا لأي مشكل»[2]

أما بخصوص الظروف التي سادت الاجتماع فيصفها العمودي بالجيدة، وذلك بسبب الضعف الذي أنتاب القيادة الحزبية مما ترك لهاته المجموعة حرية التصرف في اتخاذ القرار، ومن جهة أخرى خُيل للإدارة الفرنسية أنها بعدما حلت "المخ" واعتقلت الكثير من عناصرها قضت على جميع آمال الشعب الجزائري، وهو ما جعلها (الإدارة الفرنسية) تركن للراحة والهدوء، وهكذا خلا الجو لهؤلاء المجموعة لعقد اجتماعهم وتنفيذ قراراتهم ومخططاتهم[3].

ويخالف حربي تماماً ما ذهب إليه العمودي وقال بأن الاجتماع جرى في ظروف مشبوهة ويفتقر إلى الديمقراطية في تعيين القيادة بحجة أن "مصطفى بن بولعيد" هو الذي وقع عليه

---

[1] محمد مشاطي: المصدر السابق، ص66.

[2] خضراء بوزيد: المرجع السابق، ص209.

[3] نفسه، ص208.

الاختيار، حيث فاز بأغلبية الأصوات (17 صوتا مؤيدا مقابل 04 أصوات لمحمد بوضياف)[1]. ووصف مشاطي طريقة تعيين القيادة بـــ "غير العادلة". وقال إن بوضياف طلب منهم اختيار عضوين من فريقه (بن بولعيد، ديدوش، بيطاط، بن مهدي) لكن محمد مشاطي أختار رمضان بن عبد المالك و مصطفى بن بولعيد، والشيء الذي كان مقرر أن العضوين المنتخبين هما اللذان يعينان بقية أعضاء المجلس، غير أنهم وجدوا أنفسهم في نهاية المطاف تحت قيادة بوضياف وفريقه[2]، وكل هذه الحيثيات أشار إليها عبد السلام حباشي في مذكراته[3].

وفي نفس السياق دائما، وبخصوص تعيين القيادة فإن عبد القادر العمودي يعترض على ما قاله مشاطي الذي ادعى بأن القيادة التي اختارها بوضياف كانت محددة قبل هذا الاجتماع وما حدث أثناء الاجتماع هو تكريس فقط لتلك القيادة، بينما العمودي يؤكد أن طريقة اختيار القادة كانت منطقية ومعقولة للغاية، فبخصوص ترشيح بوضياف لأن الكل يعرفونه وجميعهم سبق لهم وإن عملوا معه ولهذا تم اختياره، أما بقية القيادة فهم مثلهم مثل بقية المجموعة كلهم مؤهلين ليصبحوا مسئولين وليس هناك فرق بين هذا أو ذاك، لكن ما يجب أخذه بعين الاعتبار هو عامل الخبرة والأقدمية، فمثلا إذا كان هناك عضو من مجموعة "22" نشط على مستوى منطقة واحدة فقط. فبطبيعة الحال يكون مجهولاً في بقية المناطق الأخرى، في حين أننا نجد من بين هؤلاء الـ"22" من ناضل في "المخ" منذ نشأتها إلى حلها ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر بن مهيدي وديدوش. فمن الضروري بل من الواجب أن يكونا هذين العضوين ضمن لجنة التنسيق والتنفيذ، فإذا طلب منا جميعاً انتخابهما لقمنا بذلك بدون تردد وعلى الفور لأننا نعرف نضال بعضنا البعض جيداً[4].

ولقد بدأت أشغال هذا الاجتماع التاريخي على الساعة العاشرة(10:00) صباحاً، لتتوقف الجلسة بعد ذلك في منتصف النهار لتناول الغذاء في عين المكان، ثم استأنفت الجلسة

---

[1] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص65.

[2] محمد مشاطي: المصدر السابق، ص69.

[3] Abdesslam Habbachi, Op. cit., P225.

[4] خضراء بوزيد: المرجع السابق، ص212.

المسائية إلى غاية الثالثة (15:00) مساءاً، ولقد ترأس وأشرف على هذا الاجتماع المناضل محمد بوضياف باعتباره أكبر مسؤول سابق في المنظمة الخاصة من بين الحاضرين[1].

افتتحت الجلسة الصباحية من طرف بوضياف معرباً فيها عن تأسفه لغياب مناضلي القبائل لأنهم لا زالوا منضوين تحت لواء مصالي، وبعد ذلك تواصلت الجلسة برئاسة مصطفى بن بولعيد في جو من النقاش الحار والأخوي الذي استغرق مدة طويلة، وأهم النقاط التي نوقشت في هذه الجلسة والمتفق عليها بالإجماع هي كما يأتي:

. واقع المنظمة الخاصة طوال فترة نشاطها.

. أزمة الحزب وإدانة المتسببين فيها.

. أهم نشاطات قدامى المنظمة الخاصة خصوصا في الفترة مابين 1950-1954.

وخلال نفس الجلسة تم التطرق إلى قضية القيادة واتفقوا إجماعا على ضرورة تعيين قائداً واحداً تفادياً لأي خطر وارد، وهو بدوره يختار مساعديه دون أن يرجع إلى الأعضاء الآخرين، وهكذا وفي الأخير تجد المجموعة نفسها لا تعرف إلا قائداً واحداً ويكون منتخباً وليس معيناً عملا بمبدأ الديمقراطية، وتنفيذاً لهذا الإجراء جرى التصويت مرتين على أساس أن المرة الأولى لم تحقق أي نتيجة، وفي المرة الثانية أشار بن بولعيد الذي اختير لفرز الأصوات لأنه يحظى بثقة جميع الحاضرين إلى وجود نتيجة دون أن يذكر الاسم، وبلّغ نتيجة الاقتراع إلى بوضياف قائلا: «أنت الذي انتخبوك»[2].

وفي خضم هذا الاجتماع وخلال مجريات المناقشة برزت آراء مختلفة بخصوص كيف ومتى تفجر الثورة، فمنهم من رأى بأن الوقت لم يحن بعد، ومنهم من عقب على قلة الوسائل فردّ عليه ديدوش قائلا: «إذا كنت تملك رصاصتان لبندقيتك فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوك». والبعض طرح مشكلة من يقود الثورة على أساس أن هذه المجموعة كانت تنشط في السرية وبالتالي فهم مجهولون بالنسبة للشعب، فتقرر خلال هذا الاجتماع ضرورة البحث عن شخصية معروفة

---

[1] نفسه، ص210.

[2] عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص71.

تلتف حولها الجماهير التي هي أساس النجاح، وهذا باعتراف القادة أنفسهم ومنهم بن مهيدي الذي خاطب الجميع قائلا: «ساعدوني على إنزال الثورة للشارع وسأضمن لكم النجاح»[1].

أما الفترة المسائية خصصت لمناقشة تلك التقارير التي عرضت في الفترة الصباحية، وبرز خلال هذه الجلسة موقفان لا ثالث لهما أحدهما يطالب ويلح على ضرورة الانتقال الفوري للعمل المسلح، أما الآخر فكان يدعوا إلى التريث ووفرة الظروف حتى تكون الانطلاقة سليمة وبدون عراقيل، وبعد أخذ ورد بين الطرفين حسم الأمر في الأخير لصالح الموقف الأول بإيعاز من سويداني بوجمعة الذي تدخل صارخاً في الحاضرين بعبارة جياشة ومؤثرة تبكي الحجر لا البشر وعيناه تدمعان قائلاً: «نعم أم لا؟ هل نحن ثوريون؟! إذا كنا كذلك، فماذا ننتظر حينئذ للقيام بهذه الثورة إذا كنا مخلصين في عملنا ومع أنفسنا؟»[2].

هكذا وعقب انتهاء الاجتماع وانسحاب المجموعة خاطب بوضياف مصطفى بن بولعيد قائلاً: «سنكوّن مع رفقائنا الثلاثة، العربي بن مهيدي، ديدوش ومراد، رابح بيطاط الذين ساعدونا على تنظيم هذا الاجتماع "لجنة الخمسة" التي تشكل هيئة الأركان للثورة»[3].

وفي الأخير افترق الجميع وكلهم عزيمة وإصرار واعين بقيمة العمل المقبلين عليه، والذي يتطلب مجهودات مضاعفة، وضربت القيادة الخمسة المنبثقة عن هذا الاجتماع التاريخي موعداً لدراسة الكيفيات والطرق التي من خلالها يتم تنفيذ قرارات مجموعة الاثنين والعشرين.

لكنه لم يمض وقت طويل عن ذلك الاجتماع حتى ظهرت حالة استياء لدى عناصر قسنطينة الذين شعروا بأن حضورهم في الاجتماع كان كالمحكوم عليهم في قاعة المحاكمة يسمعون ولا يقرّرون، وكمحاولة منهم لردّ الاعتبار ادعوا بأن الاجتماع تجاهل بعض المسائل الحساسة ذات الأهمية البالغة[4]، وفي سبيل استدراك النقص طالبت هذه المجموعة عن طريق رابح بيطاط بضرورة عقد اجتماع آخر مصغر في منزل عيسى كشيدة لتوضيح تلك المسائل منها:

---

[1] لخضر بن طوبال، تدخل: المصدر السابق، ص41.

[2] Mohamed Boudiaf, Op. Cit., P55.

[3] عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص71.

[4] Abdesslam Habbachi, Op. cit., PP226-227.

– ضرورة اختيار وتعيين قادة ذوو شهرة ورصيد سياسي مما يؤهلهم للتعريف بالثورة داخل وخارج الوطن.

– ضرورة تعيين دور كل واحد من هؤلاء القادة.

– القيام بعملية جرد وإحصاء شاملة لجميع الوسائل المادية والبشرية لضمان انطلاقة أحسن للثورة.

لكن بوضياف قابل هذا الطلب بالرفض المطلق على أساس أنه يستحال –بعدما افترقت المجموعة– عقد اجتماع آخر في ظل الظروف الأمنية المشددة، وفي نفس الوقت أمر مجموعة قسنطينة بالامتثال لأوامر القيادة وفق البرنامج المسطر واقترح عليهم إدراج عبد الرحمن غراس ضمن هيئة القيادة لتصبح ستة(06) ، لكن هذا الأخير رفض واعتبر هذا الاقتراح "إغراء" في مقابل التخلي عن تلك المطالب السابقة، مما أدى في الأخير إلى مشادات بين الطرفين لكنها ما فتئت حتى عادت المياه إلى مجاريها بسبب تسارع الأحداث[1].

إن هذا التصرف الذي قامت به المجموع القسنطينية عقب اجتماع الاثنين والعشرين يؤكد بوضوح ما ذهب إليه محمد مشاطي في وصفه لذلك الاجتماع بغير 'الديمقراطي'، كما وصف الطريقة التي تم بها اختيار القيادة بـ "المشبوهة"، فهم يستغربون لماذا بوضياف اقتصر في توجيه الدعوة على الشخصيات الأقل تمثيلاً ونضجاً سياسياً بالرغم من وجود عدة شخصيات تتمتع برصيد ونضج سياسي.

غير أننا من زاوية أخرى يمكننا إلقاء اللوم على عناصر قسنطينة بتصرفهم هذا الذي كاد أن يؤدي إلى انشطار المجموعة، فكان بإمكانهم التطرق لتلك المسائل –التي تبدو في نظرهم مهمة– خلال الاجتماع وأمام الحاضرين جميعاً، لأنه من الصعب الاتصال بأعضاء المجموعة ودعوتهم للاجتماع ثانية، لأن ظروفهم المادية والأمنية لا تسمح لهم بذلك.

[1] عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص73.

Abdesslam Habbachi, Op. cit., P246.

وفي الأخير يمكننا القول أن أهمية هذا الاجتماع التاريخي المنعقد بحي "كلوصلومباي" (المدنية حالياً) لا تكمن في عدد المشاركين فيه بقدر ما تتجلى فيما نتج عنه من توافق جماعي في الرأي، ورغم النقائص التي كانت تشوبه والبساطة التي اختص بها ظاهرياً إلا أن عناصره كانت تحمل أفكاراً هادفة وتم الخروج منه بقرارات نافذة، فكان بحق بمثابة البداية الفعلية لانطلاق الثورة الجزائرية المباركة.

المبحث الثاني: تطور المجموعة التاريخية واندفاعها نحو الكفاح المسلح.

كما أشرنا سابقا أنه في اجتماع الاثنين والعشرين التاريخي كلفت لجنة بالسهر على تطبيق قراراته تدعى"لجنة الخمسة"، وبعد انضمام ممثلي القبائل لها صارت تدعى تاريخيا "لجنة الستة" ويضاف إلى هاته اللجنة الأعضاء الثلاثة المتواجدين في القاهرة (محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بله) وأصبحت تدعى "لجنة التسعة".

أولاً: لجنة الخمسة.

تشكلت هاته الأخيرة في اجتماع "المدنية" الشهير، وفي اليوم الموالي استدعى "بوضياف" أعضائها لدراسة قرارات الاثنين والعشرين وكيفية تنفيذها.[1] وهو اول اجتماع عقدته لجنة الخمسة ليلاً في المكان المسمى ب "06 شارع بربروس" في ورشة خياطة لمالكها المناضل عيسى كشيدة، وفي هذا الموضوع يقول عيسى كشيدة: «أرادت الجماعة الاحتفال بالحدث، فكلفوني أنا ومراد بوكشورة بتحضير المراسيم. فذهبنا إلى صاحب مطعم معروف في شارع "مارينغو" اسمه موح الطويل فحضر لنا سبعة أطباق[*] تقاسمناها في ورشتي حول إحدى طاولات الخياطة، وكان ذلك في جو من البهجة والسرور». واستطرد عيسى كشيدة قائلا: «وبعد تناول العشاء انسحبت أنا وزميلي بوكشورة تاركين الأعضاء الخمسة يباشرون عملهم»[2].

وقرّر الأعضاء الخمسة ما يأتي:

- العمل على لم شمل قدامى المنظمة الخاصة المشتتين وإعادة هيكلتهم.
- استئناف ومواصلة التدريبات العسكرية وذلك بالاعتماد على دفاتر المنظمة الخاصة بعد إعادة طبعها.
- القيام بدورات وفترات تربصية تكوينية حول صناعة القنابل اليدوية.

---

[1] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 137.

[*] وجبات عشاء الأعضاء الخمسة بالإضافة إلى المضيفين، عيسى كشيدة وزميله مراد بوكشورة.

[2] عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص72.

أما أهم قرار اتخذته اللجنة في هذا الاجتماع هو تقسيم المهام فيما بينهم، والعمل على مواصلة (*) الاتصال بمنطقة القبائل وإدماجهم في الحركة، نظراً لأهمية هذه المنطقة سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث عدد المناضلين النشيطين المتواجدين بها[1].

ولقد برزت آراء مختلفة حول قضية الغياب الفعلي لممثلي القبائل عن اجتماع الـ "22"،لكنهما حضرا ضمنياً ولقد جاء في هذا الخصوص: «ولم يحضر كريم وأوعمران" لهذا الاجتماع، لكن بن بولعيد تكلم باسمهما وأبلغ الحاضرين بأنهما موافقان على ما سيقرره المجتمعون»[2]، غير أن الأمر الذي حال دون حضوره عملياً يرجع إلى سببين اثنين هما:

– نظراً لكون "كريم بلقاسم" محل بحث من طرف الشرطة الفرنسية منذ 1945، ولهذا كان حذراً إلى درجة أنه هو الذي كان يحدد زمان ومكان أي لقاء مقبل عليه، وهو ما جعله يكتفي بإبداء رأيه وموافقته بالسير مع الجماعة في طريق الكفاح المسلح دون حضوره للاجتماع.

– أما السبب الثاني، وهو الذي يتفق عليه جل المؤرخين مفاده أن القاعدة النضالية في بلاد القبائل كانت مصالية حتى النخاع أي بنسبة تقارب 99 %، وبالتالي فإن حضور ممثليها لهذا الاجتماع يعد نوعاً من المجازفة والمخاطرة، ولهذا تم الاستغناء عنهم مؤقتاً حتى يتضح أمرهم[3].مما يعني أن القيادة تعمدت عدم استدعاء كريم بلقاسم كونه من مؤيدي الزعيم مصالي، وبالتالي فإن حضوره لهذا الاجتماع وإعلامه بما تنوي القيادة القيام به قد يؤدي إلى كشف السر.

وهذا على خلاف الكثير من الكتاب الفرنسيين ذوي النزعة الاستعمارية الذين تعمدوا على إخفاء الحقيقة في كتاباتهم التي يشوبها الكثير من المغالطات والأكاذيب ،ومنهم على سبيل المثال لا الحصر المؤرخ "كوريار" الذي برّر قضية إقصاء كريم من اجتماع الـ"22" بادعائه للخلاف

(*) هذا يعني أن الاتصال بمنطقة القبائل كان جارياً قبل اجتماع الـ '22' و 'لجنة الخمسة'، وبالضبط في شهر ماي 1954، غير أن تردد ممثلي هذه المنطقة (كريم وأوعمران) حال دون دعوتهما لهذا الاجتماع التاريخي.

[1] محمد عباس: اغتيال ... حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر: 2009، ص47.

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص36.

[3] خضراء بوزيد: المرجع السابق، ص211.

الموجود بين العرب والقبائل وأن العرب لا يثقون فيهم ولا يتفقون معهم، ولهذا تم استدعاؤه إلى آخر لحظة[1].

إن هذا التحليل الذي اعتمد عليه كوريار ومن معه من المؤرخين الاستعماريين هو في الواقع تكريساً لمبدأ ((فرّق تسد))، وذلك بالعمل على نشر الاضطرابات والخلافات بين أبناء الوطن الواحد، لأنهم يدركون جيداً مغزى المقولة التالية: «إن الوفاق يشدّ أزر الدول الصغيرة، والاضطراب يدمّر حتى الدول الكبيرة»[*].

وعقب الاجتماع الأول "للجنة الخمسة" كلفت المجموعة ديدوش مراد بمهمة الاتصال بجماعة القبائل الكبرى وإقناعهم بالانضمام إلى مجموعة "22" لضمان شمولية الثورة، وبالتالي يستحال على الإدارة الفرنسية تطويقها واحتوائها، لكن ديدوش لم يوفّق في هذه المهمة فاستخلفاه فيها مصطفى بن بولعيد ومحمد بوضياف[2].

وسبب إخفاق "ديدوش" في مهمته تلك، تعود –حسب المؤرخ كويار– إلى رغبته وأنانيته في "الاحتفاظ بالمبادرة الكلية في العمليات"، بالإضافة إلى تفاخره أمام القبائل ومبالغته في وصف إمكانات الجماعة، و قال محمد مشاطي إن ديدوش مراد أستخدم سلاحين أثناء اتصاله بممثلي القبائل أحدهما سلاح الكذب واللف والدوران، والثاني استخدامه لمحمد بوضياف بازدراء.[3]

وخلال مجريات الاتصال بمنطقة القبائل، قامت "لجنة الخمسة" بعقد اجتماعاً آخر يوم 09 أوت 1954 اتخذت فيه قرارات أكثر صرامة وأوضح عزيمة للدخول في العمل الثوري، وصادف ذلك أيام عيد الأضحى المبارك، ولقد انعقد هذا الاجتماع بعد انضمام الوفد الخارجي ضمنياً إلى "لجنة الخمسة" قبل أن تعزز بطرفها السادس، وأهم قرارات هذا اللقاء هي[4]:

---

[1] بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص186.

[*] هذه المقولة هي وصية الملك النوميدي ماسيبسا لأبنائه.

[2] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص45.

[3] محمد حربي: الجزائر 1954– 1962، جبهة التحرير الوطني – الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، دار الكلمة، بيروت: 1983، ص94.

[4] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص149.

. الإسراع بجمع ما أمكن من الأموال، والتي قدرت آنذاك بـ 1400.000 فرنك قديم تم إرسالها .كما هو متفق عليه . إلى سويسرا عن طريق رابح بيطاط لشراء الأسلحة.

. تكليف بن بولعيد بالسفر إلى ليبيا لاستلام الأسلحة التي تعهد بن بلة بإرسالها.

ـ تكليف بوضياف وديدوش بالسفر إلى الريف الإسباني لدراسة المسالك والقيام بعملية استطلاع وتمشيط لضمان وصول الأسلحة، وبعد انتهاء المهمة عاد المكلفون إلى الجزائر يوم 25 أوت واجتمعت "لجنة الخمسة" ثانية لدراسة نتائج هذه المهمة، وكانت سلبية أكثر مما هي إيجابية فلم يحصلوا على سلاح واحد قبل أول نوفمبر 1954، أما إيجابيات هذه الرحلة فتكمن في التعرف والاطلاع على المسالك الشرقية والغربية.

ودائما في إطار نشاطات "لجنة الخمسة"، وسعياً منها في تنفيذ أهم قرار اتخذته في اجتماعها الأول والمتعلق بضم ممثلي القبائل إلى القيادة الثورية، فإن هاته اللجنة قامت بإعداد استبيان يضم ثلاث نقاط أساسية تبين بوضوح رأي الطرفين المتخاصمين بخصوص اندلاع الثورة،ولقد أشار إلى ذلك محمد بوضياف في قوله: «أعددنا استبياناً في ثلاث نقاط أساسية تكشف لنا موقف المصاليين والمركزيين من اندلاع الثورة»، وهاته النقاط هي:

1 . هل أنتم مع العمل الثوري أم لا ؟

2 . إذا كانت الإجابة بـــ"لا" فلماذا ؟، وإذا كانت بـــ"نعم" فماذا تقدمون لها ؟

3 . ما هو رد فعلكم لو انطلقت الثورة من دونكم ؟

ولقد كلفت اللجنة كريم بلقاسم(*) وأوعمران بعرض هذا الاستبيان على المصاليين، كما كلفت "كريم" ثانية رفقة مناضل آخر بعرضه على المركزيين، فكان رد فعل المصاليين .كما كان

(*) ولد سنة 1922 بمنطقة القبائل الكبرى، عضو لجنة الست، من الطلائع الثورية التي فجرت ثورة نوفمبر 1954، كان على رأس المنطقة الثالثة (القبائل) انخرط في صفوف حزب الشعب/حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1945، عين عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956، وهو الذي تزعم وفد المفاوضين في اتفاقيات إيفيان 1962، وهو من وقعها باسم جبهة التحرير الوطني، عثر عليه ميتاً بألمانيا سنة 1976، ينظر: شارل أنري فافرود: المرجع السابق، ص215.

متوقعا . الرفض المطلق لهذه النقاط الثلاثة جملةً وتفصيلاً، وأكثر من ذلك أمر مولاي مرباح كريم بقطع الاتصال نهائياً مع من سماهم بالديماغوجيين والانفصاليين.

أما موقف المركزيين من هذا الاستبيان فكان نعم للثورة ولكن بشرط الانتظار والتروي إلى حين وفرة الظروف الداخلية والخارجية[1] .

من خلال ما سبق نستنتج أن الاستبيان الذي عرض على الطرفين المتنازعين قد بين بوضوح ابتعادهما (المصاليين والمركزيين) عن العمل المسلح ولكن بنسب متفاوتة، لكن من جهة أخرى أزال هذا الاستبيان كل لبس وإبهام لدى ممثلي القبائل كريم وأوعمران(*).

ثانياً: لجنة الستة.

ولمعرفة أدق التفاصيل عن تشكيل هذه اللجنة، وكيفية انضمام كريم وأوعمران إلى القيادة الثورية يوضح لنا عيسى كشيدة ذلك، ويقول بأن الفضل في التقاء الطرفين (لجنة الخمسة وكريم وجماعته) يعود إلى المناضل المسمى بـ" نايت مرزوق عبد الرحمان" الذي كان يحظى باحترام وثقة أوعمران مما أهله لتحضير هذا الاجتماع المصيري.

وكانت الحالة النفسية للجنة قبيل هذا اللقاء جدّ متوترة، خصوصا بعدما علمت أن المصاليين تلقوا أمراً من مولاي مرباح بالقضاء على"الخارجين على الشرعية"وهو ما دفع لجنة الخمسة إلى اتخاذ احتياطات وتدابير أمنية مشددة(**).

وفي الأخير انعقد اللقاء بين الطرفين، واستطاعت اللجنة بفضل بن بولعيد وبوضياف أن تؤثر في وفود القبائل جميعاً، وخلال هذا اللقاء قام كريم بإمطار هذه اللجنة وابلاً من الأسئلة الدقيقة والمركزة بهدف امتحانها واختبارها، فتصدى لها بوضياف بأجوبة شافية كافية، وفي الأخير

---

[1] محمد عباس: اغتيال ... حلم، المرجع السابق، ص50.

(*) من الطلائع الثورية التي فجرت ثورة نوفمبر 1954، ولد سنة 1919 ببلاد القبائل، عين كنائب لقائد المنطقة الثالثة "كريم بلقاسم"، ثم بعد ذلك استخلف رابح بيطاط في قيادة المنطقة الرابعة (الجزائر)، شارك في صفوف حزب الشعب الجزائري/حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1941، كلف بمهمة التسليح في لجنة التنسيق والتنفيذ، كما عين رئيساً لبعثة جبهة التحرير الوطني بتركيا، بعد الاستقلال انتخب نائباً في المجلس الوطني التأسيسي، لكنه ما لبث أن انسحب عن الساحة السياسية واشتغل كرجل أعمال، ينظر: محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص174.

(**) جميع أعضاء لجنة الخمسة كانوا مسلحين تحسباً لأي عنف من قبل نظرائهم.

ختم بوضياف كلامه بالعبارة التالية: «لا نملك ثروة قارون، وليس عندنا إلا أيماننا، فالمناضلون معنا مستعدون للكفاح المسلح،البعض باع عربته،والبعض الآخر باع كل ما يملك من أدوات ومتاع، قلنا لكم كل شيء، لا نملك إمكانيات وسنحاول أن نسترجع القليل من الأسلحة التي كانت بحوزتنا في زمن المنظمة الخاصة، وبهذا اللاشيء محتوم علينا أن نعلن الثورة»، ورد عليه كريم بأسلوب رائع جدّاً قائلاً: «هذا هو الكلام الذي كنت دائماً أحب سماعه، أعتقد أن رفاقي الحاضرين هنا مقتنعون إذا لم تبقى لهم أية أسئلة يطرحونها، كنتم صرحاء وموضوعيين،وما نريده هو الوفاء والإخلاص، نحن معكم»"[1].

ومن الأهمية بمكان أن نشيد وننوّه بقيمة العمل والجهد الذي بذلاه كلاً من بوضياف وبن بولعيد في سبيل إقناع ممثلي القبائل بأهمية وضرورة العمل الثوري، وهذا باعتراف أوعمران نفسه الذي قال إن الاتصالات التي قاما بها كلاً من بوضياف وبن بولعيد مع ممثلي القبائل (كريم وأنا) استغرقت وقتاً طويلاً وكلفتهم جهداً كبيراً على مدى سلسلة من الاتصالات المتكررة والمقدرة ب04 مرات بمنطقة تيزي وزو والتي تمخض عنها انعقاد 10 اجتماعات بمنزل بابوش السعيد رحمه الله[2].كان آخرها في شهر أوت 1954بنهج "الشين"، والذي تمخض عنه انضمام كريم إلى "لجنة الخمسة" وأصبح العضو السادس فيها مع "أوعمران" كنائب، ومنذ ذلك اليوم صارت هذه اللجنة تدعى تاريخياً بــ "لجنة الستة"[3].

هكذا وبعد ما اكتملت "لجنة الستة" شرعت فوراً في التحضير للكفاح المسلح لأن الأوضاع الداخلية آنذاك كانت لا تنبأ بالخبر، فزيادة على المعارك و المشاجرات اليومية بين المصاليين والمركزيين، قامت مجموعة قسنطينة بالانسحاب والتخلي عن هذا المشروع، إلا أنه لحسن الحظ كان انسحاب ظرفي فقط، وفي خضم هذه الظروف قرّرت هذه اللجنة الانتقال الفوري للعمل المسلح باعتباره الحل الوحيد لتجاوز تلك الظروف، غير أن المشكلة التي لا زالت تعترض

[1] عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص81.

[2] عمر أوعمران، تعقيب رقم 1،2: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: دون سنة النشر، ص76.

[3] Mohamed Boudiaf, Op. Cit., P64.

هؤلاء القادة الستة هي كونهم غير معروفين بسبب نشاطهم السري مما جعل إمكانية انخراط والتفاف الجماهير حولهم محدودة، ولهذا لم يجدوا بُدّاً في البحث عن شخصية معروفة تضمن التفاف الجماهير الشعبية حولها.

ولهذا الغرض عقدت اللجنة السداسية في شهر سبتمبر 1954 أول اجتماع لها قررت فيه إيفاد كل من (كريم، بن بولعيد، وبوضياف) إلى الدكتور لمين دباغين لكن للأسف الشديد هذه المهمة لم تؤتي أكلها ، فبعد تردد طويل عدل دباغين عن هذه الفكرة ورفض الالتحاق بالحركة، عندئذ اقتنع هؤلاء الأعضاء أنه لا فائدة من هؤلاء السياسيين الذين لم يزيدوا الطين إلا بلة، فقرروا وضع ثقتهم في الشعب وواصلوا مسيرتهم.[1]

وبالموازاة مع ما سبق ذكره،بخصوص التمثيل السياسي لقيادة الثورة ذكر الكاتب حربي في كتابه "الثورة الجزائرية سنوات المخاض" أنه جاء في منشور مؤرخ في 22 أكتوبر1955 ما يلي: «قبل الشروع في الكفاح المسلح اتصل الرؤساء العسكريون(لجنة الستة) بالمصاليين والمركزيين وطلبوا منهم مساندة سياسية، لكنهما رفضا فوجد أنصار العمل المسلح أنفسهم على رأس التنظيم السياسي بعد ما كانوا مؤهلين لقيادة الجيش العسكري».[2]

وخلال نفس الاجتماع السالف الذكر قامت بدراسة وتقييم ما تم إنجازه من طرف مجموعة الاثنين والعشرين منذ اجتماعها التاريخي إلى غاية ذلك اليوم، وتركز اهتمام القادة على ما يلي:

- العمل على استقطاب ما أمكن من قدامى المنظمة الخاصة وضمهم للنظام الثوري الجديد.
- العمل على مواصلة جمع الأسلحة والأموال لضمان تغطية وانطلاقة جيدة للثورة.[3]

---

[1] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص176.

[2] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص67.

[3] أحسن بومالي: المرجع السابق، (ص،ص 98،93).

وفي إطار مواصلة اجتماعاتها لتحضير العمل المسلح . عقدت "لجنة الستة" اجتماعاً آخر يوم 10 أكتوبر 1954 بمنزل المناضل مراد بوكشورة بـ"لا بوانت بيسكاد"بالجزائر العاصمة وتقرر فيه ما يلي:

1 . تقسيم الجزائر إلى خمس مناطق وتعيين مسئووليها ونوابهم وهي كالآتي:

. **المنطقة الأولى**: الأوراس، وأسندت قيادتها لمصطفى بن بولعيد بمساعدة كل من بشير شيحاني، طاهر نويشي، عباس لغرور.

. **المنطقة الثانية**: الشمال القسنطيني، وقائدها ديدوش مراد ونائبه زيغود يوسف، عبد الله بن طوبال.

. **المنطقة الثالثة**: القبائل، وعين عليها كريم بلقاسم ومساعدوه عمر أوعمران، زعموم، سعيدي محمدي.

. **المنطقة الرابعة**: الوسط، وترأسها رابح بيطاط بمساعدة كل من سويداني بوجمعة، الزبير بوعجاج، بلحاج بوشعايب.

. **المنطقة الخامسة**: الغرب الجزائري(وهران)، وأوكلت قيادتها ل العربي بن مهيدي ونائبه رمضان بن عبد المالك.

2 . تعيين منسق بين هاته المناطق وبين الداخل والخارج، ووقع الاتفاق على محمد بوضياف.

3 . كما تم الاتفاق على أن تكون العمليات العسكرية الأولى شاملة لكل مناطق البلاد، كما أقرت اللجنة خلال هذا الاجتماع بيان أول نوفمبر باسم جبهة وجيش التحرير الوطني، وتضمن هذا البيان أهداف الحركة ووسائلها، وهو بمثابة إعلان للحرب وفي نفس الوقت نداء للسلم نظراً لاحتوائه على شروط التفاوض.[1]

وفي اجتماع لاحق أقرت "لجنة الستة" مبادئ الثورة وإستراتيجيتها اعتماداً على مبدأين هما:

[1] محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن(1954-1962)، دار القصبة، الجزائر: 2007م، ص68.

1 . أفضلية الداخل على الخارج: أي أن القرارت يجب أن تصدر من المقاتلين العسكريين المتواجدين في الميدان على أساس أن الطرق السلمية باءت بالفشل.

2 . اللامركزية في التسيير: وتفرضها الضرورة الملحة والمتمثلة في اتساع رقعة العمل الثوري، هذا بالإضافة إلى صعوبة الاتصال بين المناطق، وفيما يخص إستراتيجية الثورة فقد أقرت اللجنة إتباع المراحل الثلاثة:

1 . مرحلة بناء الثورة: بشقيها السياسي والعسكري في آن واحد لضمان شموليتها واتساعها والتفاف الجماهير الشعبية حولها.

2 . مرحلة تعميم الشعور بانعدام الأمن: وذلك بالتصدي للمستوطنين ومصالحهم عبر كافة التراب الوطني، وبث الرعب في قلوبهم ووضعهم في حالة اللااستقرار.

3 . مرحلة خلق مناطق محررة: بهدف تشكيل نواة قيادة وطنية، والانتقال من مرحلة اللامركزية إلى مرحلة خلق قيادة مركزية.[1]

وبعد تقسيم المناطق وتعيين مسؤوليها، أصبح القادة التاريخيون على أهبة الاستعداد للشروع في الكفاح المسلح، وآن الأوان لوضع اللمسات الأخيرة لتفجير الثورة في آخر اجتماع لـ "لجنة الست" المنعقد يوم 23 أكتوبر 1954 ببلدة " الرايس حميدو" بغرب العاصمة واتفق فيه الأعضاء على ما يلي:

1ـ إعطاء تسمية جديدة للحركة بجناحيها السياسي والعسكري، وبعد أخذ ورد وقع الاختيار على اسم "جبهة التحرير الوطني"ويوازيها عسكريا" جيش التحرير الوطني" وهذا ما صرّح به بوضياف قائلاً: «وفي الأخير قررنا تسمية التنظيم السياسي بجبهة التحرير الوطني، والتنظيم العسكري بجيش التحرير الوطني»،كما تقرر أن يكون العمل بموجب هذين التنظيمين جماعيا.

2ـ تعيين بوضياف منسقاً بين قادة المناطق في الداخل والوفد الخارجي الذي ينشط انطلاقا من القاهرة.

[1] المرجع نفسه، ص68..

3. تحديد تاريخ انطلاق الثورة: وفي هذا الموضوع تم اقتراح عدة تواريخ منها 15 أكتوبر لكن نظراً لضيق الوقت أضيفت 10 أيام أخرى أي 25 أكتوبر 1954 ، ليتقرر في النهاية على أن يكون الفاتح من نوفمبر هو يوم الانطلاقة.[1] وفيما يخص التوقيت فقد حدده بن مهيدي عندما خاطب رفاقه قائلاً: «يجب أن نتصرف ليلاً، وبما أننا نسعى إلى إيجاد العامل النفسي فليكن الفاتح من نوفمبر عند منتصف الليل»، وكان ذلك على الساعة الواحدة من صبيحة أول نوفمبر[2].إن اختيار ذلك اليوم والساعة لم يتم بطريقة اعتباطية، بل كان مدروساً ومحدداً بناءاً على عدة عوامل منها:

. اختيار شهر نوفمبر، كونه في آخر فصل الخريف الذي يتم فيه تخزين المحاصيل الزراعية، أما أول الشهر فهو يصادف "عيد القدسيين"الذي تكون فيه قوات الجيش والدرك متمتعة بإجازة الاحتفال بهذا العيد وبالتالي ضمان عامل المفاجأة.

. أما فيما يخص التوقيت الزمني: فتم اختيار الساعة الواحدة صباحاً لتعرف فرنسا خاصة والعالم عامة بأن هذه العملية لم تكن من باب الصدفة بل كانت وفق خطة مدروسة وشاملة، على غرار الأحداث السابقة التي خصت منطقة دون أخرى ممن سهل على الاستعمار القضاء عليها.[3]

وفي الأخير ختم الأعضاء الستة اجتماعهم بصورة تذكارية بعدما ضبطوا الأهداف المقرر ضربها في ليلة الفاتح من نوفمبر، وقبل افتراق الزعماء الستة والتحاق كل واحد منهم بمنطقته لإشعال فتيل الثورة، ضربوا موعداً في يناير 1955 لدراسة التطورات وتقييم النتائج، غير أن تسارع الأحداث والرد العنيف من طرف الاحتلال الفرنسي حال دون تحقيق هذا الموعد، وهكذا كان اجتماع 23 أكتوبر 1954 بالنسبة للثلاثي (بوضياف، كريم، بيطاط) بمثابة وداع أبدي للثلاثي (ديدوش، بن بولعيد، بن مهيدي).[4]

---

[1] محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص67.

[2] أحسن بومالي: المرجع السابق، ص98.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص69.

[4] محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص71.

ثالثاً: لجنة التسعة.

بعد تشكيل هذه اللجنة تكون العناصر الثورية قد أسست أول هيئة قيادية للثورة بجناحيها السياسي والعسكري، وتتكون هذه اللجنة من قادة المناطق التاريخية والمنسق الوطني وأعضاء الوفد الخارجي (أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد) ولقد تمكنت هذه المجموعة من قيادة الثورة على الأقل في السنتين الأوليتين، بحيث أوكلت لقادة المناطق مهمة القيادة الميدانية العسكرية في مناطقهم، أما أعضاء الوفد الخارجي الذين كانوا ينشطون انطلاقاً من القاهرة، فكلفوا بالتحرك في اتجاهين متوازيين، أحدهما الدعم الدبلوماسي والسياسي للثورة والآخر الدعم العسكري.

واكتمل تشكيل هذه اللجنة في أواخر أوت 1954 أي بعد انضمام ممثلي القبائل إلى لجنة الخمسة، وهذا بناءاً على تصريحات المناضلين وكتابات المؤرخين الذين اتفقوا على أن انضمام كريم بلقاسم إلى لجنة الخمسة تأكد عند ذلك التاريخ.[1]

فعلى الرغم من أن "لجنة التسعة" اكتمل تشكيلها في أواخر أوت 1954 ، إلا أن انضمام الوفد الخارجي إلى الهيئة القيادية كان قبل ذلك التاريخ، وهذا استناداً للمناضل محمد بوضياف الذي أكد بأنه عقد لقاءاً مع بن بلة أحد أعضاء الوفد الخارجي، في مدينة "برن" السويسرية، وكان ذلك يوم 07 جويلية 1954، ولقد أبدى هذا الأخير موافقته في الانضمام إلى لجنة الخمسة وفي نفس الوقت وعد بوضياف بتحقيق مساندتين مزدوجتين وهما: مساندة زميليه الآخرين (محمد خيضر، حسين آيت أحمد)ومساندة الإخوة المصريين[2].

انطلاقاً من التصريح السابق لبوضياف تبين لنا أن انضمام الوفد الخارجي إلى لجنة الخمسة. وإن كان ضمنياً حدث قبل أن تعزز هذه اللجنة بطرفها السادس كريم بلقاسم في أواخر أوت 1954، ونفس الطرح أيده المؤرخ بنيامين سطورا حين صرّح قائلاً: «ومع ذلك فقد حصل

---

[1] عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف حباسي شاوش، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2005-2006، ص75.

[2] Mohamed Boudiaf, Op. Cit., P58.

"بوضياف" في شهر جويلية على موافقة وفد (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) بالقاهرة على التحضير للتمرد، وفي شهر أوت ضمّ إلى وجهة نظره إطارات القبائل الكبرى»[1].

وهكذا تأخر اكتمال"لجنة الستة"بعد انضمام الوفد الخارجي إلى القيادة الثورية، وأكثر من ذلك فإن أوعمران (ممثل القبائل الصغرى) اعترف بأن الفضل في انضمام ممثلي القبائل إلى لجنة الخمسة يعود إلى أعضاء الوفد الخارجي وذلك من خلال تصريحه التالي: «وفي خضم الخلافات الحزبية، وخلال مجريات الاتصال بيننا (ممثلي القبائل) وبين لجنة الخمسة وردت إلينا رسالتان من الخارج من الإخوة (خيضر، بن بلة، آيت أحمد) جاء في إحداهما ما يلي: لا يمكنكم أن تتصوروا أن الظروف الخارجية كم هي مواتية لقيامكم بالثورة المسلحة، فهناك دول شقيقة وصديقة سبق لها أن عانت من ويلات الاستعمار هي اليوم على أتم الاستعداد لأن تساعدنا بالسلاح وبالتأييد السياسي» واسترسل أوعمران قائلاً: «بعد هذه الرسالة قررنا قطع الاتصال بالطرفين (المصالي ـ والمركزي) وركزنا اهتمامنا على تقوية لجنة الخمسة **والإعداد المباشر لتفجير الثورة المسلحة**»[2].

وفي نفس السياق دائماً يقول الكاتب حربي بأنه في الوقت الذي أعلن فيه الوفد الخارجي موافقته بالانضمام إلى مجموعة العمل المسلح كان ممثلوا القبائل قد أوفدوا مبعوثهم للمشاركة في مؤتمر هورنوا المصالي مما يعني أنهم لا زالوا مترددين في الانضمام إلى لجنة الخمسة[3].

وعلى الرغم من تصريحات المناضلين والمؤرخين السابقة الذكر بخصوص انضمام الوفد الخارجي إلى لجنة الخمسة، غير أنه تحذونا بعض الشكوك في هذا الانضمام وهذا بناء على عاملين أساسيين أشار إليهما محمد بوضياف وهما:

ـ العامل الأول: متعلق بتلك المساعدات العسكرية التي تعهد بها الوفد الخارجي أثناء اللقاء الذي جمع بين بن بلة وبوضياف، والتي وصلت متأخرة عن موعدها (تم الاتفاق بشأنهما قبل انطلاق الثورة لكن بوضياف يصرح بأنه لم يدخل أي سلاح قبل أول نوفمبر).

---

[1] بنيامين سطورا: المرجع السابق، ص216.

[2] عبد الرحمان بن براهيم العقون: المصدر السابق، ص462.

[3] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص65.

. العامل الثاني: بخصوص العدد الأول لجريدة "الأمة الجزائرية" لسان حال المركزيين الذي صدر بعد مؤتمر اللجنة المركزية المنعقد في 15 أوت 1954 كان يحمل صورتي ممثلي الوفد الخارجي (آيت أحمد، وخيضر) مع تصريحات كل واحد منهما الأمر الذي أثار غضب "لجنة الخمسة" التي كانت متيقنة إلى ذلك الوقت بأن المندوبية الخارجية كانت معها[1].

غير أن هذين العاملين تم إدحاضهما فيما بعد بدليل أن:

- على الرغم من تأخر الأسلحة إلا أنه فيما بعد (أي بعد انطلاق الثورة) قام الوفد الخارجي بتدعيم الثورة عسكريا خاصة منطقة الأوراس الحدودية.

. إن وجود صورة خيضر على صفحة جريدة "الأمة الجزائرية" لا يعني أنه منحاز للمركزيين وإلا كيف نفسر موقف هذا الأخير حينما تذمر وعاد إلى القاهرة بعد فشل محاولة الصلح بين المصاليين والمركزيين بمدينة برن السويسرية.

وعكس ما ذهب إليه المؤرخين في قضية انضمام المندوبية الخارجية إلى لجنة الخمسة فإن المؤلف يحي بوعزيز ذكر بأن انضمام ممثلي القبائل إلى هاته اللجنة من الناحية الضمنية كان أسبق عن الوفد الخارجي حيث كتب: «ولم يحضر كريم وأعمران إلى اجتماع الـ 22، لكن بن بولعيد تكلم باسمهما وأبلغ الحاضرين بأنهما موافقان على كل ما سيقرره المجتمعون على تنفيذه»[2].

غير أن ما ذهب إليه يحي بوعزيز فيه نوع من الاستغراب، فإذا كان ممثلي القبائل متفقين ضمنياً مع مجموعة الـ22 فلماذا أوفدوا ممثليهم(*) إلى مؤتمر هورنوا المصالي الذي انعقد بعد اجتماع الـ22 ؟ . وما يجعلنا نشك أكثر فيما ذهب إليه المؤلف هو المشقة الكبيرة التي عاناها كل من ابن بولعيد وبوضياف في إقناع ثوار القبائل، وهذا بناء على ما صرح به حربي قائلا: «إن بن بولعيد وبوضياف وجدا مشقة كبيرة في إقناع القبائل بالانضمام لصالحهما، لأن ثوار القبائل اتهموهما بالعمل لفائدة المركزيين»[3].

---

[1] Mohammed Boudiaf, Op. Cit., P67.

[2] يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط1، دار الأمة، الجزائر: 2004، ص36.

(*) هذا الوفد كان يقوده "زعموم".

[3] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص63.

إذاً من خلال ما سبق ذكره يمكن القول بأن التنظيم الثوري تشكل وفق المسار التالي: لجنة الخمسة ثم لجنة الثمانية ثم لجنة التسعة (القادة الخمسة + الوفد الخارجي + ممثل القبائل).

وهكذا تشكلت لنا لجنة التاريخين التسعة المنشقة عن حزب الشعب الجزائري/حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كما تعتبر هذه اللجنة النواة الأولى لجبهة التحرير الوطني وهذا استناداً للكاتب حربي الذي قال: «أكدت مجموعة الـ22 استقلاليتها ونصبت قيادة بهدف اندلا ع الثورة، انضم فيما بعد إلى نواة الـ 22 (لجنة الخمس) بعثة حركة انتصار الحريات الديمقراطية في القاهرة وقائدا المصاليين بالقبائل كريم بلقاسم وأوعمران، ومن هذا الالتقاء ستولد جبهة التحرير الوطني»[1].

ومن الصعوبة بمكان التكلم عن اجتماعات القادة الستة من بدايتها إلى غاية الاجتماع الأخير في 23 أكتوبر 1954 دون الإشارة إلى أعضاء الوفد الخارجي، لأن هاته الاجتماعات في الحقيقة هي اجتماعات لجنة التسعة، وعلى الرغم من أنه لم يحدث أبداً وإن اجتمعت هاته اللجنة بعناصرها كاملة إلا أن اجتماعها كان ضمنياً في جميع تلك اللقاءات وهذا بناء على شهادة أحد أعضاء مجموعة الـ 22 لخضر بن طوبال الذي صرح قائلاً: «فصارت القيادة تتكون من ستة أعضاء يضاف إليها ثلاثة كانوا في الخارج وبذلك يكون عددهم تسعة لأن هؤلاء الإخوان الذين كانوا في الخارج وهم بن بلة، خيضر، وآيت أحمد، كانوا معنا في كل مراحل التحضير للثورة ومتفقين معنا في كل القرارات والمراحل التي قطعناها بما في ذلك قرار اندلا ع الثورة، لأن الاتصالات كانت جارية بيننا....»[2]. ولقد أطلق جان بول ساتر على هؤلاء الإخوان اسم "التسعة الأحرار" أو "الآباء التسعة" للثورة، فهم بحق صانعو ومؤسسو تاريخ الثورة الجزائرية[3].

إن هؤلاء القادة التسعة الذين حملوا على عاتقهم مسؤولية الإعداد والتحضير للثورة لم يعرفوا استقراراً ولا هدوءاً منذ اجتماع الـ22 إلى غاية إشعال فتيل الثورة، كما أن اجتماعي 10 و 23 أكتوبر 1954 يعتبران من أهم المحطات التي وقفت عليها لجنة التسعة، فهما بمثابة الانطلاقة الفعلية للعمل الثوري، كما أن الظروف التي عقدت فيها تلك الاجتماعات أي في ظل وجود

---

[1] محمد حربي: حياة تحد وصمود، المصدر السابق، ص112.

[2] لخضر بن طوبال، تدخل: المصدر السابق، ص43.

[3] عبد المجيد عمراني: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، دون سنة النشر ومكان النشر، ص43.

جهاز مخابراتي متطور لدولة استعمارية مجهزة بأحدث الأسلحة ومدعمة بفرق الدرك والشرطة، ناهيك عن المشاكل الداخلية كترددات المركزيين وعراقيل المصاليين، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عظمة وعزيمة هؤلاء القادة التسعة وإخلاصهم وتفانيهم في العمل، وجميع تلك المشاكل لم تزدهم إلا إيماناً على إيمانهم، وهذا ما نستشفه من خلال المقولة الشهيرة لمحمد بوضياف مخاطباً المركزيين: «إن الثورة ستنطلق بكم أو بدونكم، معكم أو ضدكم، ولو بالتعاون مع قردة الشفة».

إن تلك الاجتماعات السابقة الذكر التي قامت بها لجنة التسعة هي اجتماعات مصيرية لأنها حدّدت مصير البلاد ومستقبلها، وفي نفس الوقت خطيرة لأنها كلفت هؤلاء القادة جهوداً مضنية استوجبت منهم احتياطات أمنية مشددة، لأن أي خطأ قد يعرض البلاد للهلاك، ولقد عبّر عن هذه الجهود محمد بوضياف في قوله: «لا تظنوا أن أول نوفمبر 1954 قد سقط من السماء» وفي نفس السياق قال لخضر بن طوبال: «إن ثورتنا ليست حدثاً عارضاً من حوادث التاريخ، فهي لم تنزل من السماء، أو نتيجة غضب وهيجان ألمّ بنا فانتقلنا إلى الجبال، ليس الأمر كذلك، ثورتنا كانت نتيجة التحضيرات التي كلفتنا التضحيات تلو التضحيات، فقد مات كثير من الناس في سبيل الاستعداد للثورة»[1].

[1] لخضر بن طوبال، تدخل: المصدر السابق، ص50.

المبحث الثالث: دور مجموعة الاثنين والعشرين في تفجير وقيادة الثورة.

قبل أن نتطرق إلى الدور الذي لعبته هذه المجموعة في تفجيرها وقيادتها للثورة، لا بأس أن نوضح بأن هذه المجموعة لم تتولى القيادة بتشكيلتها الكاملة، ولكنها أوكلت هذه المهمة للقادة الذين اختارتهم في الاجتماع التاريخي، ثم انضم إليهم فيما بعد أعضاء الوفد الخارجي وممثلي القبائل وشكلوا ما يعرف ب "لجنة التسعة" كما أشرنا سابقاً، وهي اللجنة التي حملت على عاتقها مسؤولية قيادة الثورة داخلياً وخارجياً.

ولقد أكدت هذه المجموعة التاريخية استقلاليتها عن طرفي الحزب المتنازعين، وقررت فوراً الانتقال إلى مرحلة الكفاح المسلح بعد ما تبين لها عدم نجاعة سياسة "الشرعية"، وهنا وجدت هذه المجموعة نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما وهما:

الأول: مفاده ضرورة إقامة هياكل تنظيمية، ووفرة الظروف الملائمة للثورة داخلياً وخارجياً ومعناه تأخير تفجير الثورة إلى غاية إتمام الاستعداد (التنظيم أولاً).

الثاني: وهو الانطلاقة أولاً ثم بعد ذلك التنظيم.

ولقد اختارت هذه القيادة الثورية الخيار الثاني[1]، وهذا بناء على شهادة أحد أعضاء الـ"22" لخضر بن طوبال الذي ذكر في هذا الخصوص ما يلي: «كان ثمة حلان أمام المجموعة، إما التنظيم أولا ثم تفجير الثورة فيما بعد، أو التفجير أولا والتنظيم فيما بعد، وكنا مضطرين لاختيار الحل الثاني.....»[2]، نعم لا يلدغ العاقل من الجحر مرتين فلقد استوعب هؤلاء القادة الدرس من "المنظمة الخاصة" التي كانت بالنسبة لهم "مخبراً" تكونوا فيه، فما إن وصلت هذه المنظمة إلى مرحلتها الأخيرة (الانطلاقة) حتى اكتشف أمرها مما حال دون تفجيرها للثورة.

---

[1] أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر: 1985م، ص75.

[2] لخضر بن طوبال، تدخل: المصدر السابق، ص41.

ولهذا قرر هؤلاء القادة في اجتماعهم الأخير وضع إستراتيجية عمل بسيطة ومتواضعة، مفادها وضع الجميع أمام أمر الواقع، أي الشروع الفعلي والفوري في الكفاح المسلح، وهذا ما أكده محمد بوضياف لما خاطب طرفي الحزب المتنازعين قائلاً: «لقد أبيتم أن تتحدوا مختارين فسنوحدكم مجبرين» ويقصد بذلك تفجير الثورة، ووصولاً لهذا الهدف افترقت القيادة الثورية بعد اقتسام العمل فيما بينها: حيث كلف قادة المناطق الخمسة بالقيادة الميدانية العسكرية في الداخل، بينما كلف أعضاء الوفد الخارجي بقيادة الثورة انطلاقاً من الخارج وذلك بتقديم الدعم السياسي والعسكري للثورة.

أولاً: القيادة الميدانية.

إن الحديث عن هذه المهمة التي تولاها قادة المناطق الخمسة يقودونا إلى طرح جملة من التساؤلات وهي:

- ما هي آخر الخطوات التي قام بها هؤلاء القادة بعد اجتماعهم الأخير؟
- كيف كانت عملية الانطلاقة على مستوى كل منطقة؟
- ما هي أهم الانجازات التي حققها هؤلاء القادة في الأيام الأولى من انطلاق الثورة؟
- ماذا وقع لهؤلاء القادة بعد الانطلاقة؟

للإجابة على هاته الأسئلة ومعرفة مجريات الانطلاقة ومدى شموليتها يتحتم علينا التطرق إلى جميع العمليات التي قام بها هؤلاء القادة في كل منطقة من المناطق الخمسة، وفق الترتيب الذي تم عليه التقسيم.

أ- المنطقة الأولى: الأوراس.

أسندت قيادة هذه المنطقة للبطل مصطفى بن بولعيد، وعقب الاجتماع الأخير للجنة الستة توجه مباشرة إلى منطقته وعقد فيها اجتماعاً آخر مع مساعديه، وقبل شروعه في تحديد مراكز الهجوم طلب منهم تأدية اليمين على كتمان السر، كما طلب منهم أن يكونوا عند حسن

ظن قادة الثورة الذين علّقوا آمالاً كبيرة على هذه المنطقة التي قدروا لها إمكانية الصمود لمدة 06 أشهر، بينما القائد بن بولعيد أكّد لهم بأنها مستعدة للصمود بـ 18 شهراً[1].

فتعتبر هذه المنطقة القاعدة الأساسية التي تستند عليها الثورة لتدعيم المناطق الأخرى، كما تعتبر في نفس الوقت همزة وصل بين المشرق العربي وباقي المناطق، وهذا لتوفرها على إمكانات بشرية ومادية لا بأس بها[2].

فمن حيث الإمكانات البشرية فقد بلغ عدد الأفواج بها حوالي 85 فوجاً تحت إمرة مصطفى بن بولعيد، منها حوالي 33 فوجاً حققت نجاحاً باهراً في العمليات الأولى ليلة الفاتح من نوفمبر، بينما بلغ عدد الأفواج في المناطق الأخرى حوالي 37 فوجاً[3]، وهناك من قدّر عدد الأفواج التي كان يشرف عليها بن بولعيد بـ 39 فوجاً[4].

أما عدد المجاهدين فقد بلغ عددهم حسب المؤلف عثماني مسعود حوالي 350 مجاهداً، وهذا بناءً على رسالة ضبطتها الشرطة الفرنسية عند قائد المنطقة بن بولعيد وهو في طريقه إلى تونس لجلب الأسلحة[5]، أما الرأي الأرجح والمؤكد فمفاده أن عددهم حوالي 300 مجاهدً بناءاً على شهادة أحد المناضلين الذين حضروا للاجتماع وهو الحاج لخضر الذي قال: «ونحن في دار بولقواس لا يظن ظاناً بأن الأمور كانت عادية، بل هي في مستوى التنظيم...، فلا يسمع لنا صوتاً، ولا يلاحظ على الثلاثمائة (300) الموجودة حركة الذهاب والإياب...»[6].

---

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1997، ص363.

[2] فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة: 1990، ص58.

[3] آمال شلي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بوصفصاف عبد الكريم، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية: 2005-2006، ص109.

[4] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص101.

[5] مسعود عثماني: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر: 2012، ص118.

[6] العقيد الحاج لخضر: قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها، كتبها الطاهر حليس، شركة الشهاب، الجزائر: دون سنة النشر، ص59.

فإذا كانت الإمكانات البشرية متواضعة فإن المادية والعسكرية أقل تواضعاً، فقد بلغ عدد الأسلحة بهذه المنطقة حوالي 250 بندقية إيطالية من مجموع 300 وحدة كانت مخزنة في مخازن الأوراس اشتراها سكان المنطقة إبان الحرب العالمية الثانية، مما يدل على أن التفكير في الثورة المسلحة كان منذ تلك الفترة، أما الـ50 بندقية الأخرى فقد وزعت على مناطق أخرى، هذا بالإشارة إلى أن معظم تلك الأسلحة كانت في حالة سيئة وغير صالحة للاستعمال بسبب إصابتها بالصدأ الناتج عن عامل الرطوبة[1].

ومن أهم الأماكن الإستراتيجية التي تم الهجوم عليها في هذه المنطقة ليلة الفاتح من نوفمبر هي: (محافظة الشرطة، البلدية المختلطة، ومركز الكهرباء) هاته الأماكن هاجمتها جماعة بقيادة حسين برحايل، كما تم تحطيم مولد كهربائي بمدينة خنشلة، أما مدينة باتنة فكانت انطلاقتها محتشمة الأمر الذي حال دن ضربها للأهداف المسطرة والمتمثلة في ثكنة الصبايحية ومخزن للبارود[2].

تلك هي حالة الانطلاقة في المنطقة الأولى، فيا ترى ما هو حال المناطق الأخرى؟

ب- المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني.

كانت الانطلاقة فيها محتشمة وأقل حدة، وذلك بسبب عدة عوامل منها: شساعة مساحتها، نقص الإمكانات البشرية، قلة الأسلحة والوسائل العسكرية.

فعن شساعة هذه المنطقة يشير المناضل الطاهر سعيداني في مذكراته، أنه من الصعوبة التحكم فيها لذلك لجأ قائدها ديدوش مراد إلى تقسيمها إلى عدة مناطق هي:[3]

- سمندو: تحت قيادة زيغود يوسف النائب الأول لـ ديدوش مراد.
- ميلة: قائدها بن طوبال.
- عنابة والقالة: تحت قيادة مصطفى بن عودة.

---

[1] بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطبعة والنشر، الجزائر: 2002، ص328.

[2] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص22.

[3] الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص32.

– الناحية الأولى من هذه المنطقة: تحت قيادة باجي مختار، وجميع هؤلاء القادة شاركوا في اجتماع الـ 22 التاريخي.

أما الإمكانيات البشرية فهي محدودة في هذه المنطقة بناءاً على تصريح المناضل علي كافي في مذكراته قائلاً: «وكغيرها شرعت قيادة المنطقة الثانية في تنظيم خلايا جيش التحرير في ظروف صعبة، فعناصر المناضلين تعدّ على الأصابع، أما الأموال والأسلحة فتكاد تكون منعدمة»[1].

وما أثّر على انطلاق العمليات الأولى في هذه المنطقة محدودة جدّاً هو التراجع المشين لعناصر قسنطينة التي شاركت في اجتماع الـ22، الأمر الذي أثر على محمد بوضياف وحزّ في نفسه كثيراً، خاصة عندما خاطبه محمد مشاطي قائلاً: «نحن لن نشارك معكم في هذه الثورة، ولكن اطمئن فنحن لن نخبر فرنسا عنكم وعما تفعلون»[2].

ولقد بلغ عدد المجاهدين الذين شاركوا في العمليات الأولى حوالي 66 مجاهداً وهو عدد ضئيل جداً مقارنة بمساحة المنطقة، أما عن الأسلحة فتكاد تنعدم وغير صالحة للاستعمال[3]، وقد قدر عددها بـ 20 بندقية تم إرسالها من المنطقة الأولى[4].

أما عدد المشاركين في الهجوم لليوم الأول من الانطلاقة لم يتجاوز الـ17 شخصاً، بالإضافة إلى تراجع 05 أشخاص قيادية عن التزامهم بالعمل الثوري[5].

ونظراً للخبرة والحنكة التي يتميز بها قائد هذه المنطقة فقد استطاع إقناع أصحابه بأن المشكلة ليست في قلة الأشخاص والإمكانات والوسائل وإنما في الطريقة الناجعة التي تجعل الجماهير تلتف حول الثورة، ولقد عبّر عن ذلك قائلاً: «إن المشكلة ليست في المال أو في الرجال،

[1] علي كافي: المصدر السابق، ص92.
[2] الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص25.
[3] أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، المرجع السابق، ص80.
[4] بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص328.
[5] مسعود عثماني: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، المرجع السابق، ص119.

ولكن هدفنا هو في إطلاق الرصاصة الأولى»، أما عن قلة الأسلحة فردّ قائلاً: «إذا كنت تملك رصاصتان لبندقيتك فهما كافيتان لتستولي بها على سلاح عدوك»[1].

وأهم العمليات التي نفذت في هذه المنطقة فكانت أولها تلك التي قادها باجي مختار والمتمثلة في تفجير قطار متوجهاً إلى "ونزة"، وفي هذه العملية فقدت المنطقة قائدها باجي مختار في معركة وقعت بدوار "بشواف"[2]. كما هاجمت مجموعة أخرى بقيادة زيغود يوسف مواقع الدرك ولقد نجحت هذه المجموعة في إصابة هدفها، وتمكن فوج آخر بمهاجمة منجم "بولحمام" بهدف الحصول على الذخيرة والألغام لكنه لم يتمكن من إصابة الهدف[3]، هذا بالإضافة إلى تخريب المزارع التابعة للمعرين وقطع بعض الطرقات وأعمدة الهاتف[4].

أما منطقة عنابة والقل فكانت انطلاقتها متأخرة نوعاً ما وذلك بسبب سوء التفاهم بين قائدها عمار بن عودة والمجاهدين، وهذا بناءاً على ما جاء في مذكرات الطاهر سعيداني الذي ذكر بأن عمار بن عودة لم يكن في الواقع إلا قائداً اسمياً فقط، فلم يكن معترف به لا من طرف المجاهدين ولا المسئولين في المنطقة، فهم يأتمرون لأوامر القائد عمار بوقلاز وينتهون لنواهيه، ويضيف سعيداني قائلاً: «إن العقيد عمار بن عودة رغم انتمائه إلى المنظمة السرية وأحد عناصر جماعة ال22 لكنه لم يقد أبداً جيشاً ولا معركةً طيلة مسار الثورة، ومن خالف هذا الرأي فليأتنا بالدليل إن وجد»[5]. هذا هو باختصار سير العمليات الأولى في هذه المنطقة.

ج- المنطقة الثالثة (القبائل الكبرى).

رغم الإمكانات المادية والبشرية المتواضعة إلا أن هذه المنطقة سجلت حضورها بقوة في ليلة الفاتح من نوفمبر وذلك بفضل قادتها الأكفاء أمثال كريم بلقاسم، وأوعمران[6].

---

[1] أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، المرجع السابق، ص82.
[2] الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص32.
[3] آمال شلي، المرجع السابق، ص111.
[4] علي كافي: المصدر السابق، ص92.
[5] الطاهر سعيداني: المصدر السابق ، ص42.
[6] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث، قسنطينة: 1991، ص22.

حيث أنه بعد تعيين هذين القائدين على رأس منطقة القبائل الكبرى شرعا فوراً في الترتيبات والتحضيرات النهائية، وكانت البداية بعقدهما اجتماعين خلال شهر أكتوبر ضما قادة الأفواج، عقد الأول يوم 03 أكتوبر 1954 ثم بعد ذلك ب05 أيام عقد الآخر يوم 08 أكتوبر من نفس السنة بقرية أولاد قاسم وفحوى الاجتماعين كان يدور حول تحديد المسئوليات، تقسيم الأفواج، تحديد الأهداف والنقاط المزعم ضربها[1].

وبلغ عدد الأفواج بهذه المنطقة حوالي 24 فوجاً، فهي بذلك تمثل المرتبة الثانية بعد المنطقة الأولى من حيث عدد المناضلين ومن حيث الإمكانات، وقدّر عدد الجيش بهاتين المنطقتين (الأولى والثالثة) عند بداية الثورة حوالي 4/3 جيش التحرير على المستوى الوطني[2].

وعدد المجاهدين في هذه المنطقة بلغ حوالي (450) مجاهداً[3]، تم اختيارهم وفقاً لشرطين أساسيين وهما: أن لا يكون متزوجين وبالتالي ليست لهم مسئولية عائلية أو متزوجين بدون أولاد، أما الشرط الثاني فهو أن يكونوا تلقوا تدريبات عسكرية في الجيش الفرنسي، وكان عدد الإمكانات البشرية يفوق عدد الأسلحة ولهذا نجد من بين (450) مجاهدا حوالي (130) مسلحاً والباقي بدون سلاح (320 مجاهداً)[4].

ومن بين الأهداف التي تم إصابتها في اليوم الأول من الانطلاقة هي: هجوم الثوار على مركز الدرك، إضرام النار في مستودع "البهش"، قطع أعمدة وأسلاك الهاتف، وبلغت قيمة الخسائر في منطقة عزازقة حوالي 50.000.000 فرنك، وفي منطقة القبائل عامة فقدرت بحوالي 200.000.000 فرنك[5].

تلك هي حالة المنطقة الثالثة في "الليلة الليلاء" من غرة نوفمبر كما سمتها جريدة البصائر.

---

[1] آمال شلي: المرجع السابق، ص 111.

[2] عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص101.

[3] أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، المرجع السابق، ص80.

[4] يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق، (ص.ص38-43).

[5] نفسه، ص43.

د- المنطقة الرابعة: الجزائر وما جاورها (الوسط).

وأسندت قيادتها للمناضل رابح بيطاط ونائبه سويداني بوجمعة وهما من الشرق الجزائري الأمر الذي ربما أحدث مشاكل خاصة في منطقة البليدة التي رفض مناضلوها أن يأتمروا لأوامر القائدين لأسباب لا زالت مجهولة إلى الآن، مما جعل هذين القائدين يستنجدون ببلاد القبائل فلبت هذه الأخيرة الإغاثة بإيفاد مجموعة من المناضلين بقيادة أوعمران بلغ عددهم حوالي 20 مجاهدًا[1].

ورغم تلك المشاكل والعراقيل السابقة إلا أن هذه المنطقة سجلت حضورها في اليوم الأول من الانطلاقة إلا أنها لم تكن في مستوى المناطق (1 و2 و3)، وذلك بسبب قلة الإمكانات المادية والبشرية نظراً لكون هذه المنطقة تقع في الوسط وبالتالي فهي بعيدة عن المناطق الحدودية التي تتسرب إليها الأسلحة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي تضم كثافة سكانية استعمارية وتحتوي على ثكنات عسكرية فرنسية ومطارات، ومعمرين[2].

وبلغ عدد المجاهدين في هذه المنطقة حوالي 50 مجاهداً[3]. و من حيث التسليح فهي مسلحة بسلاح وهمي لأن تسليحها كان مرتبط بصفقة لم يظهر منها أي سلاح قبل أول نوفمبر 1954[4]، وبالتالي اضطرت هاته المنطقة إلى المشاركة في أول نوفمبر بـ 10 قطع من الأسلحة حالتها مزرية[5].

ومن بين الأهداف التي تمت إصابتها في اليوم الأول تفجير إذاعة الجزائر ومعمل الغاز عن طريق ثلاث مجموعات تابعة للزبير بوعجاج على رأس كل منها: محمد مرزوقي، عبد الرحمان كامي، عثمان بلوزداد، كما تمكنت مجموعة بقيادة رابح بيطاط من الهجوم على ثكنة "بيزو" بالبليدة، بعد أن فقدت ثلاثة من أعضائها فانسحبت إلى جبال الشريعة[6].

---

[1] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، المرجع السابق، ص210.

[2] نفسه، ص07.

[3] أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، المرجع السابق، ص80.

[4] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص328.

[5] محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص27.

[6] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض: المصدر السابق، ص23.

هـ- المنطقة الخامسة: (وهران).

وتشمل هذه المنطقة كامل الغرب الجزائري، وتعد من أكبر المناطق آنذاك حيث قدرت مساحتها بـ3/1 مساحة التراب الوطني، وأسندت قيادتها للقائد العربي بن مهيدي ونائبه رمضان بن عبد المالك وكلاهما من الشرق الجزائري وينتميان إلى مجموعة الاثنين والعشرين، كما أنها تميزت عن غيرها من المناطق بكثافة سكان الأوروبيين والكثير من المراكز الاستعمارية.

ونظرا لتلك العراقيل والصعوبات التي سبق ذكرها، فإن الدور الذي لعبته هذه المنطقة في ليلة الفاتح من نوفمبر كان محتشماً وضعيفاً مقارنة مع المنطقتين (1 و2) بسبب قلة الإمكانات المادية الشبه معدومة وهذا ما أكده محمد بوضياف حين قال بأن قائد هذه المنطقة العربي بن مهيدي أطلق شرارة الثورة بمسدس قديم من طراز "7"ملم ويحتوي على رصاصتين فقط[1].

أما عدد المجاهدين في هذه المنطقة فقد بلغ عشية اندلا ع الثورة حوالي 60 مجاهدا فقط[2]، ولهذا ركزت هذه المنطقة في بداية الثورة على التنظيم السياسي وتوعية السكان وتحسسيهم في انتظار وصول الأسلحة[3].

وأهم العمليات التي تم تنفيذها في اليوم الأول: هي مهاجمة ضيعتين بين "ويليس" و"بوسكي" من طرف مجموعة بقيادة رمضان بن عبد الملك كما قامت نفس المجموعة بمهاجمة "كاسيني"، وهاجم أحمد زبانا(*) مقر إدارة الغابة وقتل الحارس بمنطقة سيدي بلعباس، وحاولت مجموعة أخرى بقيادة وضاح بن عودة إخراج القطار عن سكته مابين وهران وعين تموشنت[4].

---

[1] محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص27.

[2] أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، المرجع السابق، ص80.

[3] مبروك بلحسين: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر- القاهرة) 1954-1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، ترجمة: الصادق عماري، دار القصبة، الجزائر: 2004، ص40.

(*) أحمد زبانة (زهانة) (1926-1956) ولد بمدينة وهران، تحصل على الشهادة الابتدائية باللغة الفرنسية، دخل إلى معهد التكوين المهني، وتخرج لحاماً في سنة 1941 انخرط في صفوف الحركة الوطنية، ونظراً لخبرته وحنكته، اختير ضمن أعضاء المنظمة الخاصة، شارك في عملية "بريد وهران" 1950 بعدما ألقي عليه القبض في 19 جوان 1956، استشهد البطل وكان أول من أعدم بالمقصلة، ينظر: مريم سيدي علي مبارك: المرجع السابق، ص62.

[4] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 24.

ومن خلال تلك النظرة الخاطفة للعمليات الأولى التي جرت على مستوى كل منطقة من المناطق الخمسة يتبين لنا أنها حققت نجاحاً معتبراً، وذلك بفضل قادتها الشجعان الذين لم يكونوا يملكون من الأسلحة سوى سلاح التقوى والإيمان والعزيمة والإصرار هذا السلاح الذي اعتمدت عليه القيادة كبديل عن السلاح العسكري الذي كان آنذاك معدوماً أو يكاد ينعدم والذي بلغ عدده الإجمالي عشية اندلاع الثورة حوالي 300 بندقية إيطالية كانت مخزنة في مخازن الأوراس منذ (1948.1947) ومعظمها غير صالحة للاستعمال، وعن هذه الإمكانات المعدومة يتحدث أحد قادة الأوراس عباس لغرور(*) مخاطباً مناضليه قبل أول هجوم في ليلة الفاتح من نوفمبر قائلاً: «إخواني المجاهدين، هانحن اليوم أدركنا يوم الثورة العظيم الذي يقودنا إلى الاستقلال .... إنني أعرف بأننا سنجابه العدو وأيدينا فارغة ..... وليس لدينا إلا الإيمان الذي يغمر قلوبنا ...... فانطلقوا واضربوا العدو بقوة....»[1].

وبخصوص الانطلاقة الأولية لثورة أول نوفمبر يؤكد المناضل مبروك بلحسين أنها كانت موحدة زمنياً على مستوى المناطق الخمسة إلا أنها كانت تختلف عن بعضها البعض في التنظيم حسب إمكانيات واستعدادات كل منطقة وهذا ما أشار إليه في قوله: «كان التنظيم العسكري محكما في المنطقة الأولى (الأوراس، النمامشة) وضاعف فيها الجيش من عملياته.....واشتباكاته مع العدو، بينما المناطق الأخرى الأقل تزوداً بالأسلحة أعطت الأولوية للتنظيم السياسي، وتوعية السكان في انتظار وصول الأسلحة[2]. وعموماً يكمن الاختلاف الجوهري بين هذه المناطق في شدة وحدة الانطلاقة، ففي الأوراس كانت قوية وكبيرة ثم تليها المنطقة الثالثة، أما بقية المناطق الأخرى فكانت انطلاقتها متواضعة[3].

(*) هو أحد الطلائع الثورية التي فجرت الثورة بمنطقة الأوراس، ولد سنة 1926 بخنشلة، وفيها تولى مسؤولية ح إ ح د سنة 1953، إبان المحنة التي ألمت بالحزب، شارك المركزيين مؤتمرهم المنعقد بالجزائر أوت 1953، وبعد تصاعد وتيرة الثورة واتساع الأحداث أسندت له قيادة منطقة خنشلة بأكملها، فكان أحد الزعماء الثوريين، ينظر: عثمان الطاهر علية: المرجع السابق، ص70.

1 زبيحة زيدان المحامي: المرجع السابق، ص87.

2 مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص 40.

3 لخضر بن طوبال، تدخل: المصدر السابق، ص43.

وكما تمت الإشارة إليه سابقاً فإن تلك الإمكانات البشرية التي شاركت في العمليات الأولى من ليلة الفاتح نوفمبر تبدو ضئيلة جداً مقارنة بقوات الاحتلال، فقد بلغ عدد المجاهدين على مستوى المناطق الخمسة عيشة انطلاق الثورة حوالي 900 رجل، وهذا حسب تصريحات المناضل رابح بيطاط، أما الزبير بوعجاج فقدّرها بـ 2400 مجاهد، وقدّرها أوعمران" بـ 3000 مجاهد[1]، ومهما كانت هذه الأعداد فهي قليلة جداً إذا نظرنا إلى قوات الجيش الفرنسي في الجزائر والذي بلغ عدد جنوده 6000 جندي مدعمين بثلاث فيالق من الجنود المظليين الذين وصلوا إلى ميناء عنابة يوم 1954/11/02 ويقود جميع هذه القوات العشرات من الجنرالات ذوو الخبرة والحنكة الحربية[2].

ولا يمكن انساب النجاح الذي حققته الثورة في سنواتها الأولى إلى القادة وحدهم دون الإشارة إلى الدور الكبير والفعال الذي لعبه نوابهم ومساعديهم، بالإضافة إلى الجماهير الشعبية التي احتضنتها وضمتها.

والدليل على ذلك هو استمراريتها وتواصلها دون انقطاع، بالرغم من أنها فقدت 2/1 نصف قادتها في الأشهر الأولى من انطلاقتها، وهذا ما أكّده المناضل مبروك بلحسين(*) قائلاً: «وفي الشهر الخامس من الثورة فقدت القيادة نصف تركيبتها البشرية، وذلك باستشهاد قائد المنطقة الثانية ديدوش مراد في 1955/01/18، وسجن قائد المنطقة الأولى مصطفى بن بولعيد في 1955/02/11 وإلقاء القبض على قائد المنطقة الرابعة رابح بيطاط في 1955/03/23»[3]، ورغم ذلك استمرت الثورة وخلّف هؤلاء القادة نوابهم الذين ارتقوا في هذه الأثناء إلى مصاف القيادة، وهذا ما أشار إليه المؤلف جودي لخضر بوالطمين قائلاً: «ولقد جعل

---

[1] وليم ب. كواندت: المرجع السابق، ص120.

[2] أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، المرجع السابق، ص81.

(*) ولد سنة 1921 ببجاية، حاصل على شهادة ليسانس في الحقوق بجامعة الجزائر، تحصل على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة واشتغل بها إلى غاية 1956، دخل في صفوف حزب الشعب / حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ عام 1943 إلى غاية 1946، شارك في الثورة داخل اتحادية فيدرالية فرنسا، ينظر: موسوعة أعلام الجزائر 1954- 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر: 2007، ص318.

[3] مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص404.

منظموا الثورة لكل قائد منطقة عدة نواب يساعدونهم، منهم من انقضى نحبه ومنهم من ينتظر»[1]، ومن بين النواب الذين ارتقوا إلى رتبة القيادة نذكر على سبيل المثال لا الحصر: لخضر بن طوبال، الزبير بوعجاج...الخ.

أما عن دور الطبقة الجماهيرية في دفعها وضمها للثورة، يوضح لخضر بن طوبال بأن جميع الجماهير التفت حولها، فمنهم من ضحوا بأرواحهم، ومنهم من ضحوا بأموالهم ، وعن هذا الموضوع يقول: «إن نسبة 80 بالمائة من الأموال هي من جيوب الجزائريين، منها ما أنفق كمصاريف للثورة، ومنها ما أنفق لشراء الأسلحة، أما الـ20 بالمائة الباقية فهي مقسمة على بقية العالم، أي البلدان العربية، والاشتراكية»[2].

فمن خلال ما سبق تبيّن لنا أن القيادة الميدانية التي كُلف بها قادة المناطق الخمسة على الرغم من إمكاناتها المحدودة قد استطاعت أن تحقق نجاحاً باهراً في قيادة الثورة خلال الأشهر الأولى، وبالتالي تكون قد بلغت الهدف الذي كانت تصبوا إليه وهو إشعال فتيل الثورة وإطلاق الرصاصة الأولى ليأتي بعد ذلك دور الشعب والطبقة الجماهيرية، والمتمثل في ضم واحتضان الثورة ودفعها إلى الأمام بدون توقف إلى غاية تحقيق الاستقلال التام.

فإذا كان هذا هو الدور الذي لعبته قيادة الداخل، فما هي يا ترى أهم المساعدات التي قدمتها قيادة الخارج في دعمها لقيادة الداخل والثورة عامة؟.

ثانياً: قيادة الخارج (أعضاء الوفد الخارجي).

ومثّل هذه القيادة الأعضاء الثلاثة وهم: محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، ثم التحق بهم فيما بعد محمد بوضياف.

وقبل معرفة الدور الذي لعبه هؤلاء الأعضاء في دعمهم للثور انطلاقاً من الخارج، يجدر بنا التطرق إلى ظروف تشكيل هاته القيادة هناك، فكان أول من التحق بالقاهرة هو محمد خيضر وذلك في سنة 1950 إثر اكتشاف المنظمة الخاصة-الذي كان أحد أعضائها- من طرف

---

[1] جودي الأخضر بوالطمين: المصدر السابق، ص13.

[2] لخضر بن طوبال، تدخل: المصدر السابق، ص48.

البوليس الفرنسي، كما شارك في عملية "بريد وهران" وخشية من إلقاء القبض عليه سافر إلى القاهرة وما لبث حتى صار عضواً أساسياً في "لجنة تحرير المغرب العربي" كممثلاً لـ (حزب الشعب الجزائري/حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، وبعد سنتين التحق به حسين آيت أحمد وأصبح عضواً في تلك اللجنة وكان ذلك في جويلية 1952[1]، أما عن ظروف التحاق أحمد بن بلة بالقاهرة، فيشير المناضل أحمد محساس أحد رفاقه بالسجن بأن أحمد بن بلة كان آخر قائد للمنظمة الخاصة وشارك في عملية "بريد وهران"، وعقب اكتشاف هذه المنظمة ألقي القبض عليهما وأدخلا سجن البليدة، وفي سنة 1952 تمكنا من الفرار وهربا إلى فرنسا، وهناك التقى الثنائي من غير موعد مع محمد بوضياف في باريس 1953 واتفق الثلاثة على تفجير الثورة، فكلف أحمد محساس بالتحضير لها انطلاقاً من فرنسا، ومحمد بوضياف منسقاً لها انطلاقاً من الداخل، أما أحمد بن بلة فكلف بالتحضير لها انطلاقاً من القاهرة التي سافر إليها سنة 1953[2].

ومنذ ذلك الوقت أصبح يطلق على هؤلاء الثلاثة اسم "بعثة حزب الشعب الجزائري/حركة انتصار الحريات الديمقراطية" بالقاهرة[3]، لكنه سرعان ما تحولت هذه التسمية إلى "الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني" وذلك إثر اللقاء الذي جمع بين بوضياف وبن بلة في شهري جويلية وأوت 1954 بمدينة برن السويسرية[4].

واستناداً للمناضل مبروك بلحسين فإن بوضياف آخر من التحق بالوفد الخارجي في القاهرة وذلك في 02 نوفمبر 1954[5]، تلك هي نظرة خاطفة حول ظروف تشكيل قيادة الخارج للثورة.

ولمعرفة الدور الذي قام به هؤلاء القادة في دعمهم للثورة انطلاقاً من الخارج يتحتم علينا طرح التساؤلات الآتية: كيف كان يتم الاتصال بين قادة الداخل والخارج، رغم ظروف الحرب

---

[1] عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص96.

[2] شهادة أحمد مهساس: حاوره مصطفى دالع، جريدة الخبر، العدد 7001، ص11.

[3] محمد حربي: حياة تحدٍ وصمود، المصدر السابق، ص141.

[4] Mohammed Boudiaf, Op. Cit., P58.

[5] مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص82.

الصعبة؟ وهل استطاع قادة الخارج تحقيق تلك الآمال العريضة التي كانت تعلقها عليهم قيادة الداخل؟ وإلى أي مدى استطاع أعضاء الوفد الخارجي تلبية حاجيات الثورة السياسية والعسكرية؟

إذاً بعدما ضبط محمد بوضياف النقاط الأخيرة مع قادة "المعاقل" في اجتماعهم الأخير، غادر أرض الوطن يوم 27 أكتوبر 1954 متوجهاً إلى القاهرة مروراً بسويسرا التي تأخر فيها بسبب إجراءات التأشيرة، الأمر الذي أجبره على إرسال رسالة(*) إلى أعضاء الوفد الخارجي يوم 29 أكتوبر يخبرهم فيها بأن قادة الداخل زكّته كمتحدث باسم الثورة على الصعيد الخارجي ومنسقاً بين القيادتين (الداخلية والخارجية)[1]، كما أخبرهم فيها أن "لجنة الستة" حددت تاريخ انطلاق الثورة يوم الفاتح نوفمبر وحددت دور قادة الخارج في هذا اليوم، هو كما وضحه قائلاً: «وبخصوص السلطة... لقد تقرر حتى الآن وبالنسبة للخارج أن يكون لكم أنتم الثلاثة وليس لأحد آخر سلطة الكلام باسم هذا العمل...»[2].

وفور وصول محمد بوضياف إلى القاهرة يوم 02 نوفمبر 1954 عقد اجتماعاً مع أعضاء الوفد الخارجي واتفقوا على تقسيم المهام فيما بينهم على النحو الآتي[3]:

– **حسين آيت أحمد ومحمد خيضر**: يضطلعان بالأدوار السياسية والمهام الديبلوماسية.

– **أحمد بن بلة ومحمد بوضياف**: مسؤولان عن كل ما يتعلق بالشؤون العسكرية.

وعقب هذا الاجتماع اقترح فيما بعد تشكيل لجنة سُمّيت بـ"اللجنة العليا المؤقتة للثورة"(**) غير أن هذا الاقتراح رُفض من طرف أحد أعضائها وهو بن مهيدي بحجة أن الظروف لم تكن

(*) أنظر ملحق رقم 11 ص200.

[1] مسعود عثماني: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، المرجع السابق، ص167.

[2] نفسه، ص166.

[3] محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص28.

(**) هاته اللجنة كانت تضم 06 أعضاء وهم: (أحمد بن بلة، الأمين دباغين، محمد خيضر، آيت أحمد، محمد بوضياف، العربي بن مهيدي) وهي مسؤولة عن المهام السياسية والعسكرية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

مناسبة لتشكيلها وهذا ما عبّر عنه في قوله: «إن الشعب يموت، ولا حاجة لتكوين قيادة ليس لديها الإمكانيات اللازمة للتسيير من داخل البلاد»[1].

وكان لا بد على أعضاء الوفد الخارجي أو بالأحرى قادة الخارج تغذية الثورة ودعمها سياسياً وعسكرياً من أجل استمراريتها وضمان شموليتها، خاصة في الفترة الممتدة من الانطلاقة إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام.

أ- الدعم السياسي والدبلوماسي.

أول ما قام به أعضاء الوفد الخارجي في اليوم الفاتح من نوفمبر مهمة "الإعلام" على الصعيد الخارجي بواسطة التصريحات، التعليقات، الندوات والمؤتمرات الصحفية، سواءً كتابياً بالنشر في الصحف والمجلات، أو شفوياً بالتعليق عليه في الإذاعات[2].وذلك لغرض التعريف بالثورة وبأهدافها المتمثلة في مكافحة الاستعمار الفرنسي إلى غاية الحصول على الاستقلال التام من خلال أول تعليق عبر "إذاعة صوت العرب" بالقاهرة بعنوان "الثورة تنفجر في الجزائر" وكان فحوى هذا التعليق يدور حول حركة المقاومة في بلاد المغرب العربي عامة وفي الجزائر خاصة، والتي التحقت بالبلدين الشقيقين تونس والمغرب لمكافحة الإمبريالية على مستوى الشمال الإفريقي[3].

وفي المنحى نفسه يشير المؤلف عثماني مسعود بأن أعضاء الوفد الخارجي عمدوا إلى إثارة القضية الجزائرية عبر نفس الإذاعة السالفة الذكر، وبرهنوا للعالم أنها قضية وطنية تهدف إلى تصفية الاستعمار ومحاربة الشائعات التي روّجتها سلطات الاحتلال، والتي مفادها أن ما حدث في ليلة الفاتح من نوفمبر هو مجرد "تمرّد"، "عصيان"، "عدوان خارجي" ...، كما قام محمد خيضر بعقد مؤتمر صحفي يوم 15 نوفمبر 1954 أفصح فيه على أن الكفاح الجزائري المسلّح هو امتداد واستمرار للكفاح في الدولتين الشقيقتين (تونس، المغرب)[4].

---

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص368.

[2] أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، المرجع السابق، ص136.

[3] محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص78.

[4] مسعود عثماني: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، المرجع السابق، ص175.

ودائماً في إطار الدعم السياسي للثورة، فإن الوفد الخارجي في الوقت الذي كان فيه – عبر إذاعة صوت العرب– يؤيد ويدعوا الجزائريين إلى الجهاد والكفاح المسلح من أجل استرجاع الاستقلال المغتصب، كان يندّد وينكّل بالأساليب الوحشية والقمعية التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد السكان العزل[1].

ومن زاوية أخرى، وكما نعلم فان الثورة الجزائرية واجهتها مشاكل داخلية أهمها مشكلة "المصاليين" الذين بذلوا قصارى جهدهم في سبيل إضعاف الثورة وإطفاء لهيبها، وهذا ما توضحه الرسالة التي بعثها عبان رمضان إلى قيادة الخارج بتاريخ 20 سبتمبر 1955 يستصرخهم فيها بوجود مشكلتان كبيرتان أثقلت كاهل القيادة الميدانية وهما "السلاح" و"مصالي" وطلب منهم التحرك الفوري لمعالجة هذه الأزمة، ولقد ذكر بخصوص "مصالي" ما يلي:«إن مصالي وطغمته يعملون على نشر الغموض، فلا بد من التنديد به بأي ثمن في صوت العرب»[2]. وهكذا لم تتوانى قيادة الخارج في التنديد والتنكيل ضد كل من يعترض الثورة، سواءً في الداخل أو الخارج.

وعلى الصعيد الدبلوماسي لعبت القيادة الخارجية دوراً بارزاً، حيث تمكنت من إيصال صدى الثورة الجزائرية بعد أقل من شهرين من اندلاعها إلى مؤتمرات دولية، ونشير هنا إلى مؤتمر "باندونغ" الذي تضمن جدول أعماله "القضية الجزائرية"، وذلك بفضل مجهودات ممثلي الجبهة في المؤتمر وهما: حسين آيت أحمد، ومحمد يزيد ولقد قرّر هذا المؤتمر حق الشعوب الثلاثة في تقرير مصيرها (الجزائر، المغرب وتونس)[3].

تلك هي باختصار المهام السياسية والدبلوماسية التي قام بها أعضاء الوفد الخارجي في دعمهم للثورة الجزائرية.

---

[1] أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، المرجع السابق، ص137.

[2] مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص90.

[3] عثماني مسعود: المرجع السابق، ص178.

ب- الدعم العسكري.

إذا كانوا قادة المعاقل في الداخل لعبوا دوراً مشرفاً في تفجير الثورة وإشعال فتيلها، فإن الدور الذي لعبه قادة الخارج لا يقل عنه شرفاً، خاصة إذا تعلق الأمر بالدعم الخلفي والإسناد العسكري للثورة.

وتحقيقاً لهذه الأهداف قام الوفد الخارجي بمساعدة مصريين بدراسة المسألة وتحديد ممرات العبور بالكيفية التي تضمن وصول الأسلحة إلى القيادة الميدانية في الداخل، وعن هذا كتب فتحي الديب في مذكراته قائلاً: «وخلصنا من دراستنا بالاشتراك مع الأخ أحمد بن بلة لكافة الإمكانيات المتاحة للإمداد بالسلاح ووسائل تهريبه»، فكانت أول شحنة وصلت إلى الجزائر في الأسبوع الأول من اندلاع الثورة هي تلك الشحنة التي أخذت طريقها إلى جبال الأوراس من الحدود التونسية الليبية، وتشتمل على: 28 بندقية، 08 مدافع رشاش برن، 03 رشاشات ستن، بالإضافة إلى كمية كافية من الذخيرة البريطانية[1].

لكن مافتئت السلطات الفرنسية حتى اكتشفت الطريق التي تم من خلاله تهريب الأسلحة إلى الداخل ففرضت رقابة مشددة على الحدود الليبية التونسية، فاجتمع كل من:أحمد بن بلة ومسؤولون مصريون من جديد وتدارسوا الموقف على ضوء تلك الظروف السابقة الذكر وتوصل المجتمعون إلى خيارين لا ثالث لهما:

- إما إدخال الأسلحة باستخدام خبراء دوليين مختصين في تهريبها،
- وإما الاعتماد على مخزون الجيش المصري.

ولقد تم ترجيح الخيار الثاني بقرار من زعيم الثورة المصرية جمال عبد الناصر الذي أمر باستخدام قطع الأسطول المصري لنقل كمية من الأسلحة على الفور[2].

وكانت أول عملية شحن بحرية قامت بها قيادة الخارج بالتعاون مع مسؤولون مصريون، هي تلك التي تمت على متن "اليخت—انتصار" إلى إحدى الموانئ الليبية تضمنت ما يلي: (100

[1] فتحي الديب: المصدر السابق، ص61.

[2] مصطفى طلاس وبسام العسلي: الثورة الجزائرية، ط4، دار الرائد للكتاب، الجزائر: 2010، ص143.

بندقية لي انفليد 303، 10 رشاشات برن 303، 25 بندقية رشاش تومي 0.45، 05 كأس إطلاق، 80000 طلقة للرشاش برن، 1000 طلقة 303 حارقة)، غير أن تلك الشحنة لم تغطي متطلبات القيادة الداخلية بسبب تضاعف وحدات الجيش بشكل مذهل ومفاجئ[1].

وتم إرسال شحنة أخرى موجهة خصيصاً للمنطقة الخامسة التي فجرت الثورة بدون سلاح يذكر، وتمت هذه العملية التي لا تقل خطورة عن سابقتها بواسطة "يخت—دينا"[*] الذي انطلق يوم 28 فبراير 1955 وكان على متنه 21 طناً من الأسلحة والذخيرة الحربية (750 قطعة سلاح) وما يميز هذه العملية عن غيرها أنها ضمت إلى جانب الأسلحة عدداً من الطلبة الجزائريين الذين تلقوا تكويناً عسكرياً ومنهم: محمد بوخروبة المعروف بالعقيد هواري بومدين، محمد الصالح العرفاوي، محمد عبد الرحمن الجيلالي، ...الخ[2].

بيد أن جميع تلك الشحنات لم تشف غليل قيادة الداخل نظراً لعظمة الثورة الجزائرية واتساع رقعتها، وهذا ما نستشفه من الرسالة التي بعث بها عبان رمضان إلى الوفد الخارجي بتاريخ 20 سبتمبر 1955 يستغيثهم فيها بإرسال الأسلحة ولقد ورد فيها ما يلي: «إذا توصلتم إلى إيصال السلاح إلينا في ستة أشهر، فإن فرنسا سوف تركع على ركبتيها، .... إن بوضياف يؤكد أن بحوزتكم أسلحة، فإذاً لماذا في هذه الحالة لم يتدخل بن بلة لدراسة طرق رميها بمظلات من الطائرة أو إنزالها عن طريق البحر؟'[3].

ورغم جميع تلك الشحنات التي تم إرسالها إلا أن الثورة قالت هل من مزيد، وهذا ما توضحه الرسالة التي بعثتها قادة الداخل بتاريخ 29 فيفري 1956 إلى الوفد الخارجي مفادها أن الأسلحة التي تم إرسالها اختصت منطقة دون أخرى وهذا مقتطف منها: "إن ناحية وهران

---

[1] نفسه، ص144.

[*] وهو عبارة عن زورق إنقاذ، أدخل عليه مالكه (والد الملكة الأردنية 'دينا') تعديلات ليصبح يختاً، ثم بعد ذلك أهداه لابنته وأصبح يطلق عليه اسمها.

[2] مسعود عثماني: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، المرجع السابق، ص170.

[3] مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص96.

والأوراس وصلتها الأسلحة وأن تسليحهم جيد، وأما شمال قسنطينة وناحية الجزائر فلم تصلها بندقية واحدة..".

وجاء في رسالة أخرى أرسلتها القيادة الداخلية إلى الوفد الخارجي بتاريخ 19 مارس 1956 ما يلي: "نحن ننتظر السلاح الذي وُعدنا به أكثر من مرة، لكن لم يأتينا أي شيء...، إن أحسن ما تفعلوه هو أن تشتغلوا بشيء واحد، وهو إرسال الأسلحة، لأنه هو المشكل الوحيد بالنسبة إلينا، .... إن رأسمالنا – سواء أجبتم أم لا – هو المقاومة، وهاته الأخيرة هي في طريق الموت بسبب نقص الأوكسجين (السلاح) ...، وما دام مشكل السلاح لم يحل، فلا يمكن تفادي القطيعة بيننا ..."[1].

من خلال ما جاء في تلك الرسالتين السابقتين يتبين لنا أن قيادة الداخل غيّرت أسلوب الحوار مع أعضاء الوفد الخارجي، فأصبحوا يراسلونهم بأسلوب حار كما طلبوا منهم التركيز على الجانب العسكري لأن ما عداه يعتبر ثرثرة فقط، غير أنه من جهة أخرى يمكن الاستنتاج أن هناك سوء تفاهم بين القيادتين لأن أعضاء الوفد الخارجي قاموا بإرسال الأسلحة لكنها لم تصل إلى بعض المناطق وذلك بسبب نقص الخبرة في تهريب الأسلحة مما جعلها تقع في كثير من الأحيان في يد السلطات الفرنسية، وهذا ما صرّح به المناضل أحمد محساس في حوار له مع جريدة الخبر قائلاً: «إن القوافل من الأسلحة الموجهة إلى جيش التحرير في الجزائر كانت تقع في يد الجيش الفرنسي بتونس، ولم تكن تصل إلى المجاهدين، هذا بالإضافة إلى المصاليون الأقوياء الذين كانت لهم وسائل كثيرة كانوا يصعبون مهمتنا (جلب السلاح إلى الثورة)»[2].

وعلى حد قول محساس انه نظراً لتلك الأسباب السالفة الذكر تنقّل إلى القاهرة سنة 1955 وعقد اجتماعاً مع أعضاء الوفد الخارجي لتسليح الجهة الشرقية وباقي الولايات الأخرى، كما تولى بنفسه الإشراف على عملية إيصال الأسلحة إلى الجهة الوسطى "الولاية الرابعة" عبر الحدود التونسية عن طريق فرقتي الكومندوس التي قامت بالعملية على مرحلتين تمت فيهما العملية

---

[1] نفسه، (ص.ص159، 164).

[2] شهادة أحمد مهساس، حاوره مصطفى دلع، جريدة الخبر، العدد السابق، ص13.

بنجاح، إلا أنه في المرحلة الثانية استشهد قائد فرقتي الكومندوس عبد القادر بودة، والخطة التي تم اعتمادها في نقل الأسلحة هي تكليف إحدى الفرقتين بنقل السلاح والثانية بنقل الذخيرة، فأحياناً تنجحا الفرقتين في مهمتهما بإيصال الذخيرة والأسلحة معاً، وأحياناً تصل إحداها فقط.

وفي بعض الأحيان كانت العلاقة بين أعضاء الوفد الخارجي أنفسهم وبين قادة الداخل تتوتر ويكتنفها شيء من الغموض والشكوك، وهذا ما صرّح به محمد بوضياف حين قال: «إن بن بلة عندما قام بإنشاء "لجنة عليا للثورة" بالقاهرة عرض هذه الفكرة شخصياً على العربي بن مهيدي في الناظور دون وساطته (بوضياف) الذي كانت مهمته التنسيق بين الداخل والخارج»[1]، وهو الأمر الذي – ربما – أجبر بوضياف على مغادرة القاهرة متوجهاً إلى فرنسا لينشط هناك مدة ضمن "اتحادية فيدرالية فرنسا"، ثم بعد ذلك توجه إلى الجهة الغربية لمساعدة العربي بن مهيدي.

أما الذي عكر صفوى العلاقة بين الخارج والداخل فتوضحه الرسالة التي بعث بها عبان رمضان إلى أعضاء الوفد الخارجي بتاريخ 1955/11/04 وأهم ما جاء فيها: **"**لقد تسلمنا منشوراً من القاهرة باسم جيش التحرير الوطني موقعاً من طرف بن بلة ممثل الجيش في القاهرة ...، إن بن بلة ليس هو ممثل جيش وجبهة التحرير الوطني في القاهرة أو أي أحد آخر، لا بوضياف، ولا آيت أحمد ولا خيضر...، فنحن ضد كل ما يذكرنا بعبادة الشخصية...، ثم ما هو بالضبط دور بن بلة؟ وهل له علاقة مباشرة مع القادة العرب؟**"**[2].

إذاً من الواضح جداً أنه من خلال تلك الرسالة يتبين لنا أن قادة الداخل راودتهم بعض الشكوك حول ما يقوم به قادة الخارج وحول الأدوار والمهام المخولة إليهم، ولذلك استغربوا من المنشور الموقع باسم بن بلة وطرحوا السؤال السابق ما هو بالضبط دور بن بلة؟.

ولإزالة تلك الشكوك ردّ أعضاء الوفد الخارجي على تلك الرسالة برسالة أخرى جاء فيها: "بصفتنا ممثلين لجبهة وجيش التحرير في الخارج لا يمكننا أن نتصوّر هذا الدور ببقائنا على الحياد دون الإعلان عن انتمائنا لهذه الحركة، ... ومن الطبيعي تماماً أن يكون أي تصريح يدلي به

[1] محمد عباس: اغتيال حلم ... أحاديث مع بوضياف، المرجع السابق، ص67.
[2] مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص115.

أحدنا يحمل إمضاءاً،... ومن الطبيعي أيضاً أن يعلن عضو من الوفد على الأقل عن مسؤوليته عنه باسم الجميع، ولا يوجد هنا أي ضرر أو سعي إلى أي لقب، اما بخصوص تلك الوثيقة فالشيء المؤكد أن بن بلة لم يكتبها"[1].

إن هذا الرد الصريح من طرف أعضاء الوفد الخارجي طمأن وأراح بال قيادة الداخل، وهذا ما عبر عنه عبان رمضان في قوله: «نحن مرتاحون لما عرفنا أنكم لستم منقسمين»[2].

وفي الأخير ومن خلال ما سبق عرضه نستنتج أن أعضاء الوفد الخارجي لعبوا دوراً بارزاً وفعالاً لا يقل أهمة عن الدور الذي قام به نظراؤهم في الداخل، فإذا كان قادة المناطق الخمسة قد فجروا الثورة وأشعلوا فتيلها، فإن قادة الخارج عملوا على تغذيتها سياسياً وعسكرياً، خاصة في سنواتها الأولى وبالضبط في الفترة ما بين الانطلاقة وانعقاد مؤتمر الصومام، غير أنه من جهة أخرى يمكننا القول بأن جميع تلك الإمدادات من الأسلحة التي قام بها الوفد الخارجي لم تكن كافية ولم تغطي احتياجات الثورة، وذلك لعدة أسباب منها:

- شساعة رقعة الثورة.
- صعوبة وخطورة تهريب الأسلحة على الحدود الشرقية والغربية بسبب وقوع كل من تونس والمغرب تحت وطأة الاستعمار.
- بذل السلطات الفرنسية كل ما في وسعها لمنع تسرب الأسلحة.
- الدور المشين الذي لعبه المصاليون في عرقلة وصول الأسلحة.
- نقص خبرة أعضاء الوفد الخارجي في تهريب الأسلحة مما جعلها في كثير من الأحيان تقع في أيدي السلطات الفرنسية.

---

[1] نفسه، ص119.

[2] نفسه، ص125.

خاتمة الفصل الثالث:

نستخلص مما سبق عرضه في هذا الفصل أن ثورة أول نوفمبر 1954 لم تكن هدية نزلت من السماء كما يعتقد البعض، بل كان نتيجة جهود حثيثة قامت بها مجموعة الاثنين والعشرين التاريخية، هذه الأخيرة رفضت الانغماس في الخلافات الحزبية التي أبعدت الحزب عن مساره الصحيح وفضلت التزام الحياد.

وكأول خطوة قامت بها هاته المجموعة التاريخية نحو طريق الكفاح المسلح هو تأسيسهم "للجنة الثورية للوحدة والعمل" كمحاولة منهم لإصلاح العطب الذي حل بالحزب ثم بعد ذلك الاتجاه نحو العمل المسلح، لكن هاته اللجنة فشلت في مساعيها الأمر الذي جعل محمد بوضياف يطور أفكاره ويتجه إلى جمع مناضلي المنظمة الخاصة ودعوتهم إلى اجتماع ال22 التاريخي.

في هذا الاجتماع قررت المجموعة التاريخية ضرورة الانتقال الفوري للكفاح المسلح كحل وحيد لتجاوز الأزمة، وبعدما صودق على القرار بالأغلبية تفرق الحاضرون وكلهم حزم وعزم تاركين مهمة تنفيذ قرارات هذا الاجتماع إلى 05 أعضاء أطلق عليهم تاريخياً "لجنة الخمس" لتعزز فيما بعد بممثلي القبائل وتتحول إلى "لجنة الست".

هاته اللجنة بعد انضمام الوفد الخارجي إليها ما فتئت تعقد الاجتماعات تلو الأخرى وأخذت تتطور تدريجياً حتى قررت في اجتماعاتها الأخيرة تقسيم التراب الوطني إلى 05 مناطق وتعيين مسؤوليها، أما فيما يخص تنظيم العمل فقد قرروا مبدأ القيادة الجماعية مدعماً بأسلوبين اثنين هما اللامركزية في التسيير والثاني أولوية الداخل على الخارج، كما أنشئو تنظيمين جديدين متوازيين أحدهما سياسي (جبهة التحرير الوطني) والآخر عسكري (جيش التحرير الوطني).

ونظراً لكون هاته المجموعة التاريخية مطالبة بتفجير الثورة في أقرب وقت ممكن، فإنهم فضلوا قلب المخطط العسكري المعهود وهو التنظيم أولاً ثم الثورة ثانياً، فبعدما حددوا تاريخ الانطلاقة قاموا بإشعال فتيل الثورة بما يملكونه من وسائل متواضعة، وبعد مرور سنتين من عمر الثورة تم انعقاد أول مؤتمر تنظيم للثورة (مؤتمر الصومام 1956).

الفصل الرابع: تقييم الأداء الثوري والنضالي لمجموعة الاثنين والعشرين (المواقف والردود).

مقدمة الفصل الرابع.

المبحث الأول: موقف المنظمات السياسية والوطنية.

المبحث الثاني: مواقف الفرنسيين وردود أفعالهم من الانطلاقة.

المبحث الثالث: مواقف وردود الجماهير الشعبية من الثورة .

خاتمة الفصل الرابع.

مقدمة الفصل الرابع:

لقد تمكنت مجموعة الاثنين والعشرين من تنفيذ ما قررته في اجتماع ال22 الشهير، وهو تفجير الثورة وإعلانها رغم أن الظروف التي فجرت فيها الثورة كانت صعبة جدّاً، فزيادة على الخلافات الحزبية التي بلغت أقصاها واجه مفجرو الثورة مشاكل أخرى أخطرها مشكل التسليح، ورغم ذلك فجروا الثورة بما في حوزتهم من أسلحة متواضعة إن لم نقل معدومة.

أما المشكلة الثانية التي اعترضت سبيلهم هي مشكلة القيادة السياسة، فوجدوا أنفسهم بعدما كانوا مؤهلين عسكرياً على رأس التنظيم السياسي، الأمر الذي أجبرهم على تفجيرها ومعظمهم مجهولون بالنسبة للشعب الجزائري لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح كيف كان موقف الأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة السياسية من الثورة ومفجروها؟ وما هي ردود أفعال السلطات الفرنسية والفئات الشعبية الجزائرية من الانطلاقة الأولية لثورة أول نوفمبر 1954؟

وفي هذا الفصل سوف نتعرض بالتفصيل إلى موقف الأحزاب الوطنية الجزائرية من الانطلاقة وماذا حدث لهذه الأحزاب بعد انطلاق الثورة وموقف السلطات الفرنسية داخل الجزائر وخارجها، وموقف الفئات الشعبية الجزائرية من الأداء الثوري لهاته المجموعة التاريخية وما هي مختلف الردود والأفعال من الانطلاقة الأولية لثورة الفاتح نوفمبر 1954.

المبحث الأول: موقف المنظمات السياسية والوطنية من الانطلاقة.

إذا كانت جميع الأحزاب الوطنية المتواجدة على الساحة السياسية آنذاك (المصاليون، المركزيون، البيانيون، العلماء، الحزب الشيوعي الجزائري) تعمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإنها من جهة أخرى تنبذ وترفض الدعوة للقيام بالعمل المسلح لتحسين تلك الأوضاع، لأنها تعتبر هذا العمل ضرب من المغامرة، خاصة إذا تعلق الأمر بأكبر دولة استعمارية مدججة بأحدث الأسلحة، وللتعرف على مواقف وردود أفعال تلك الأحزاب كان إلزاماً علينا طرح الأسئلة التالية:

- كيف كانت حالة تلك الأحزاب أثناء الانطلاقة الأولية لثورة الفاتح من نوفمبر؟ وكيف واجهتها؟
- كيف كانت نظرتهم للثورة، خاصة وإنها انطلقت من خارج صفوفهم؟
- كيف وصفت تلك الأحزاب مجموعة الاثنين والعشرين التاريخية التي تشرفت بإطلاق الرصاصة الأولى؟

عموماً كانت نظرة جميع تلك الأحزاب للثورة نظرة قاتمة، ويغلب عليها طابع الدهشة والمفاجأة، كما كانت معظمها (الأحزاب) متخوفة من العواقب المستقبلية، أو راحت تَسُوسُ وتبرأ نفسها عما حصل، فالبعض من تلك الأحزاب كان رافضاً أصلاً لتلك الأعمال، والبعض الآخر كانت تدعي بأن وقتها لم يحن بعد[1]، وبالتالي فإن مواقف تلك الأحزاب كانت خالية من الفرح، لأنها أحسَّت بنوع من الإهانة، بعدما حلت محلها جبهة التحرير الوطني واعتبرت نفسها ممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب الجزائري.

وللإجابة عل تلك الأسئلة السابقة الطرح حريٌ بنا أن نتطرق إلى موقف كل حزب من تلك الأحزاب من الثورة على حدى:

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلاً وخارجاً على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، ط1، قسنطينة: 1984، ص58.

أولا: موقف المصاليين.

وصفو تلك العمليات الأولى من ليلة الفاتح من نوفمبر بأنها اعتداءات «Attentats»، وتعني هذه الكلمة في القاموس الفرنسي أنها أعمال إجرامية يعاقب عليها القانون، ففي البداية جميع المصاليين ناصبوا جهة التحرير الوطني العداء، وفيما بعد انضم الكثير منهم تدريجياً للثورة، بينما ظل زعيمهم ومعه بعض الأقلية على عدائهم وموقفهم العنيد إلى غاية استرجاع الاستقلال الوطني من براثن العدو، علماً أن هذا الزعيم أول من نادى بكلمة «استقلال» وظل يطالب بها حتى قرب اندلا ع الكفاح المسلح[1].

ونظراً للسرية التي تمت بها العمليات الأولى للثورة، راح المصاليون يتهمون المركزيون بقيامهم بتلك العمليات ضدهم، لكنهم تبين لهم فيما بعد أن هذا العمل قام به رجال صدقوا ما عهدوا الله عليه، وقرروا تفجير الثورة وتجاوز الانشقاقات والخلافات الناشبة بين الطرفين (المصالي والمركزي) إن أمكن، أو تعريضهم للقمع من أجل الاستيلاء على القاعدة النضالية المعوَّل عليها إذا تطلب الأمر ذلك[2].

وللإشارة فإنه شاعت بعض الإشاعات مفادها أن مصالي كان وراء العمليات الأولى للثورة، وحاول أنصاره في بداية الأمر كسب المحايدين بكل ما أوتوا من قوة والتوغل في الثورة والإمساك بقيادتها، غير أن مصالي في الحقيقة لم يتبنى الثورة أبداً، بل ظل على موقفه بدليل أنه توجه بندائه الصادر يوم 08 نوفمبر 1954 إلى الشعب الفرنسي، والطبقة العاملة ومدَّلهما «يد الأخوية»[3]، وهو ما استغلته السلطات الفرنسية بعدما أدركت أنه بإمكان المصاليين فعل شيء – ربما– يعجز عنه المسؤولون الفرنسيون أنفسهم القيام به للقضاء على الثورة، وهذا ما صرّح به جاك سوستيل (الوالي العام في الجزائر) في شهر نوفمبر 1954 قائلاً: «إن مصالي هو ورقتي الأخيرة»[4].

[1] نفسه، ص68.

[2] محمد حربي: حياة تحد وصمود، المصدر السابق، ص148.

[3] علي كافي: المصدر السابق، ص75.

[4] أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، المرجع السابق، ص275.

واستناداً للمؤرخ بنيامين سطورا، فإن مصالي الحاج كرد فعل منه ضد الثورة ومفجريها اللذين أسسوا جبهة التحرير الوطني، أنشأ هو الآخر في ديسمبر 1954 الحركة الوطنية الجزائرية والتي كانت تنشط في السرية خلال مراحلها الأولى، ولقد أصدرت هاته الحركة جريدة «صوت الشعب» لسان حالها وناطقها الرسمي، وكانت هذه الجريدة تخوض في المسائل الشائكة، وتهاجم جبهة التحرير الوطني التي لم يعترف بها الزعيم إطلاقاً، وهذا ما عبر عنه في قوله: «إن حزب الحركة الوطنية الجزائرية حزباً منضبطاً وواعٍ، بينما جبهة التحرير الوطني ليست إلا تجمعاً...»[1].

ويبدوا أن المصاليين أصيبوا بالغرور لما قالوا إن قدر الثورة ونجاحها في يد الحركة الوطنية الجزائرية، وأن استمراريتها وشموليتها لا تتأتى إلا بمباركتها، وذلك بفضل القوة العددية الضخمة للمناضلين المنضوين تحت لواء مصالي وقد بلغ عددهم حوالي 20000 مناضل وهم جزء من الشعب الجزائري[2]، غير أن هذه القوة البشرية لم تلبث حتى التفت حول الثورة وذلك بفضل نداء جبهة التحرير الوطني الموجه للشعب من طرق قادة الثورة ومفجريها، الأمر الذي حزَّ في نفسية مصالي، فراح ينكل بالجبهة وقادتها أينما وجدوا.

وهو ما أكده المؤلف فتحي الديب في مذكراته «عبد الناصر وثورة الجزائر» بأن المصاليون بعدما أحسوا أنَّ الأحداث قد تجاوزتهم، لم يتوانوا لحظة في عرقلة وتخريب عمل جيش الحرير الوطني، ولهذا الغرض حاول الثلاثي المصالي (أحمد مازغنة، عبد الله فيلالي، الشاذلي المكي) السفر إلى ليبيا وفرنسا تحت شعار ظاهره الرحمة (إيهام القيادة بأنهم عازمون على السفر لإقناع عناصرهم بالالتحاق بالجبهة) لكنه في الواقع باطنه العذاب (بث الشكوك وزرع التفرقة بين الجزائريين)، غير أنه ولحسن الحظ تفطنت القيادة لهذه المآمرة المحاكة ضد الثورة، واكتشفت خيوطها وحجزت أطرافها قبل سفرهم[3].

وفي المنحى نفسه، وفي سبيل إضعاف الثورة ذكر المؤلف أحسن بومالي أن جاك سوستيل وجد ضالته في المصاليين الذين شرعوا فوراً في القيام بالأعمال المعادية للثورة ومنها[4]:

---

[1] بنيامين سطورا: المرجع السابق، ص231.

[2] نفسه، ص226.

[3] فتحي الديب: المصدر السابق، ص77.

[4] أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، المرجع السابق، ص276.

- الهجوم على مجموعة من التجار الذين قدّموا الدعم المادي للثورة.

- ومن جهة أخرى القضاء على بعض الجزائريين الموالين لفرنسا، لكي يوهموا الجماهير بأنهم فجروا الثورة وبالتالي كسب واسترجاع ثقة الجماهير المسلوبة من طرف الجبهة.

- كما لجأ المصاليون في فرنسا إلى جمع الأموال والرجال لتنظيم فرق مسلحة تقوم بعمليات ضد الثورة.

- وفي الجزائر برز المصاليون كقوة مناوئة للثورة خاصة في بلاد القبائل بقيادة الخائن (بلونيس) الذي عمل جاهداً على عرقلة الثورة ودحضها، وكرد فعل أولي من طرف الجبهة حاولت استمالتهم وإقناعهم بالأمور السلمية (لتفادي الصراعات الداخلية)، لكنهم أبو أن يسمعوا إلاَّ لغة الرصاص، ووقعت اشتباكات بين الطرفين أهمها الاشتباك الذي وقع في الولاية الرابعة سنة 1956 بسبب إقدام المصاليين على ذبح أربع مجاهدين، ولقد فقد المصاليون في هذه المعركة 18 شخصاً وأسر قائد قواتهم المدعو "عمر".

إن هذا الوقف السيئ والمخزي من طرف المصاليين اتجاه الثورة كان متوقعاً، خاصة وأنهم كانوا يكرسون مبدأ «الزعامة المطلقة» للزعيم.

هذا بالإضافة إلى أن قادة الثورة ومفجروها كانوا قد أحيطوا علماً بموقف المصاليين من الثورة وذلك من خلال الاستبيان الذي عرضه عليهم كريم بلقاسم قبل بداية الثورة، كما أن العلاقة بين الطرفين كانت سيئة جدّاً ووصلت إلى حد الضرب والشتم (اعتداء ساحة كتشاوة) فلا يرجى من العدو إلاَّ العداء.

ثانيا: موقف المركزيين.

إذا كان المصاليون وصفو تلك العمليات الأولى من ليلة الفاتح من نوفمبر بأنها "اعتداءات"، فإن المركزيون عبّروا عن تلك الأحداث في جريدتهم «الأمة الجزائرية» بأنها أعمال إرهابية قام بها إرهابيون[1].

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: المصدر السابق، ص64.

أما حالة المركزين عند الانطلاقة الأولية كان يغلب عليها طالع المفاجأة، لأن وقت الثورة في – نظرهم– لم يحن بعد، فماتوا غيظاً لأنهم لم يكونوا رافدها ومحركها الفعلي، ولقد عبرت بعض العناصر القيادية منهم عن موقفهم السلبي من خلال الرسالة(*) التي بعثوها إلى وزير الداخلية الفرنسي «فرانسو ميزان» والتي جاء فيها: «...إنه من الضروري والمستعجل إتباع سياسة التهدئة، كإيقاف القمع والملاحقات، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، التصويت على عفو واسع، وأخيراً الاعتراف لجميع الجزائريين بحق الممارسة الطبيعية لجميع الحريات الديمقراطية...»[1].

وفي نفس الاتجاه يشير المؤلف عثماني مسعود أنه باستثناء كلا من محمد يزيد، وحسين لحول (عضوي اللجنة المركزية) اللذين كانا في القاهرة لحظة الانطلاقة فوجدا نفسهما في خدمة جبهة التحرير الوطني، فإن بقية العناصر الأخرى كانت مواقفها مبهمة، وما النكتة التي ابتدعوها بمناسبة انطلاق الثورة إلاّ دليلاً كافياً على تبرير تلك المواقف، والتي جاء فيها: «جبهة التحرير الوطني أشعلت النار في الجزائر والقدر موجود في القاهرة، ولهذا فلن تكون الوجبة جاهزة أبداً»[2].

هذه هي حالة المركزيين لحظة انطلاق الثورة، فهم لم يؤيدوها في بدايتها ولم يعيروا لها اهتماماً ولم يلقوا لها بالاً بل مكثوا في ديارهم، حتى جاء الاستعمار الفرنسي وزج بهم في السجون[3]، وذلك كرد فعل السلطات الفرنسية على تلك الرسالة التي بعثها قادة المركزيين، ولحسن الحظ كانت تلك الاعتقالات إيجابية بالنسبة لجبهة التحرير الوطني «رب ضارة نافعة»، لأنه سرعان ما أطلق سراح هؤلاء المعتقلين حتى انضموا إلى الجبهة مثنى وثلاث ورباع، وأدو بعد ذلك أدواراً رائعة في الثورة التحريرية، فبعضهم التحق بالقيادة الخارجية في القاهرة، والبعض الآخر التحق

(*) هاته الرسالة كانت ممضية من طرف كل من: بن يوسف بن خدة، أحمد بودة، مصطفى فروخي.

[1] علي كافي: المصدر السابق، ص73.

[2] مسعود عثماني: مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، المرجع السابق، ص117.

[3] العربي الميلي: تعقيب: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: دون سنة النشر، ص92.

بتونس والمغرب الأقصى، وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة، وهكذا اختفى المركزيون، وذابوا في جبهة التحرير الوطني بعد وقت قصير من اندلا ع الثورة[1].

إن انضمام المركزيين للثورة في وقت مبكر والتحاقهم بجبهة التحرير الوطني دون شرط دليلاً كافياً على إيمانهم بها، غير أن المشكلة بالنسبة إليهم هي أن تلك الظروف التي انطلقت فيها الثورة كانت غير ملائمة.

ثالثا: موقف جمعية علماء المسلمين الجزائريين.

عموماً كان موقف العلماء من الثورة كبقية الحركات الوطنية الأخرى، فهي لم تبسم للثورة ولم تصفق لها في بدايتها، والسبب في ذلك كون الجمعية آنذاك كانت تعاني أزمة صراع داخلية، خاصة وأن رئيسها «الشيخ البشير الإبراهيمي»(*) كان في القاهرة، فإذا كان الكثير منهم التحق بالثورة قبل 1956، فإن البعض من قيادتها حاول التحالف مع المصاليين من أجل تأسيس «التجمع الشعبي الجزائري»[2].

ولكي نسلط الضوء أكثر على الجمعية وموقفها من الثورة سوف نعالجها على الصعيدين الداخلي (الجزائر) والخارجي (القاهرة)، لأن موقف الجمعية من الثورة في الخارج يختلف عنه في الداخل.

---

[1] أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، المرجع السابق، ص274.

(*) هو أحد علماء ورجال الإصلاح البارزين في الجزائر بصفة خاصة، والمغرب العربي عامة، ولد سنة 1889 (عام العباقرة) بمدينة برج بوعريريج، كان له دور فعال في تأسيس جمعية العلماء المسلمين سنة 1931، وشغل بها منصب نائب رئيس الجمعية، في سنة 1940 وبعد وفاة ابن بايس رئيسها تولى منصب الرئيس خلفاً له، وفي نفس السنة حكم عليه بالإقامة الجبرية في آفلو، وفي سنة 1952 غادر الجزائر واستقر بالقاهرة، كان له دور بارز في توجيه الشعب الجزائري للمشاركة في الثورة، توفي سنة 1965، ينظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص182.

[2] علي كافي: المصدر السابق، ص74.

1- على الصعيد الخارجي: كان للجمعية موقفاً مشرفاً ومؤيداً للثورة منذ انطلاقتها، وهذا ما نستشفه من توجهات قادتها بالقاهرة وعلى رأسهم «الشيخ البشير الإبراهيمي»[1]، وهو ما أكده المؤرخ أبو القاسم سعد الله الذي قال بأن رئيس الجمعية (الإبراهيمي) أول من أيَّد الثورة واحتضنها مقارنة بزعماء الأحزاب الأخرى (مصالي وعباس) المتواجدين على الساحة السياسية آنذاك، رغم أنه كان في المشرق بعيداً عن الجزائر التي هي مسرحاً لتلك الأحداث[2].

وما يبين لنا الموقف الإيجابي لمكتب جمعية العلماء -المتواجد في القاهرة- من الثورة هي تلك البيانات[*] الصادرة عن هذا المكتب، وسوف نحاول التطرق إلى بعضها من خلال بعض مقتطفاتها ومنها:

- البيان الصادر يوم 02 نوفمبر 1954، وأهم ما جاء فيه: «اهتزت النفوس لهذه العمليات، ولقد غرست فرنسا أسبابها، وهذه هي عواقب السياسة البليدة التي تَسُوسُ بها فرنسا شمال إفريقيا في هذا الوطن الذي تحرك ما فيه حتى الحجر...».

- البيان الصادر بتاريخ 11 نوفمبر 1954، حدد هذا الأخير بوضوح موقف الجمعية من الثورة، ولقد افتتح هذا البيان بالعبارة التالية: «انفجر بركان الثورة المباركة في الجزائر ليلة الأول من نوفمبر الحالي، وكنا نحن الجزائريين الموجودين خارج الجزائر نترقب هذه الثورة ونتوقعها...»[3].

- البيان الصادر بتاريخ 15 نوفمبر 1954، وهو عبارة عن نداء موجه من طرف مكتب الجمعية بالقاهرة إلى الشعب الجزائري للالتحاق بالثورة والالتحام بها، ومما جاء في هذا البيان نذكر ما يلي: «... أيها الإخوة الجزائريون الأبطال لم تبق لكم فرنسا شيئاً تخافون عليه... أتخافون على أعراضكم وقد انتهكتها؟ أم تخافون على الحرمة وقد استباحتها؟... أيها الإخوة السلمون إن التراجع معناه الفناء، إن فرنسا لم تبقى لكم ديناً ولا دنيا... إن الرضى بسلب

---

[1] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2012، ص28.

[2] محمد البشير الإبراهيمي: في قلب المعركة، دار الأمة: الجزائر: 2007م، ص10.

[*] هذه البيانات كلها نشرت باسم الشيخ البشير الإبراهيمي: والفضيل الورتلاني المتواجدين بالعاصمة المصرية (القاهرة).

[3] محمد البشير الإبراهيمي: المصدر السابق، ص،ص(25، 29).

الأموال قد ينافي الهمة والرجولة... إنكم كتبتم البسملة بالدماء في صفحة الجهاد الطويلة العريضة فاملئوها بآيات البطولة التي هي شعاركم في التاريخ... أيها الإخوة الأحرار هلموا إلى الكفاح المسلح... فسيروا على بركة الله وبعونه وتوفيقه إلى ميدان الكفاح، فهو السبيل الواحد إلى إحدى الحسنيين إما موت وراءه الجنة، وإما حياة وراءها العزة والكرامة...»[1].

من خلال تلك البيانات السابقة نستنتج أن موقف مكتب الجمعية بالقاهرة بدأ يتطور تدريجياً بتطور الثورة، فمن خلال البيان الأول نلاحظ أنها (الجمعية) اعترفت بنجاح تلك العمليات الأولى، ثم تؤكد على أن أسباب تلك الأحداث هي السلطات الاستعمارية وسياستها المتوحشة والاستغلالية، والتي انعكست سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضاق الجزائريون زرعاً من هاته الأعمال الوحشية فانفجر بركانهم، أما البيان الثاني أكدت فيه الجمعية تبنيها للثورة واحتضانها لها فهي كانت –حسب زعمها– متوقعة من هذا البركان الذي سينفجر في أي لحظة، وعلى غرار الأحزاب الأخرى فهي متيقنة بأن أسلوب الحوار ليس كفيلاً لمعالجة تلك الأوضاع، ولابد من تلك العمليات العسكرية باعتبارها الدواء الوحيد الذي يفتح العيون المغمضة ويسمع الآذان الصم، وهكذا وبعدما شرحت الجمعية أسباب تلك العمليات العسكرية واتخذتها أسلوباً لمعالجة تلك الأوضاع هاهي في البيان الثالث تدعوا الجزائريين لاعتناق الثورة بقوة وبدون تردد، كما حذرتهم عن التراجع عنها، وَذَكَّرت الشعب الجزائري بجرائم فرنسا وتعسفها، فمرة خاطبتهم بالإخوة الجزائريون، ثم الإخوة المسلمون وأخيراً خاطبتهم بالإخوة الأحرار مما يدل على أنها متأكدة من تحرير البلاد من براثن الاستعمار.

2– على الصعيد الداخلي: إذا كان أعضاء مكتب الجمعية بالقاهرة قد استبشروا خيراً من انطلاق الثورة، واستقبلوها بحفاوة منقطعة النظير، فإن الأمر بالنسبة للداخل يختلف.

فلقد علقت جمعية العلماء المسلمين على عمليات ليلة الفاتح من نوفمبر بـ«الحوادث المزعجة»، ولقد ورد هذا التعليق في جريدتها «البصائر» لسان حالها في العدد الأول منها الصادر بتاريخ 05 نوفمبر 1954، ومما جاء فيه: «فوجئت البلاد الجزائرية بعدد عظيم من "الحوادث

[1] نفسه، ص23.

المزعجة"، وقعت كلها ما بين الساعة الواحدة والساعة الخامسة من صبيحة الاثنين غرة نوفمبر، وهو عيد ذكرى الأموات، ولقد بلغ عدد تلك الحوادث ما يزيد عن الثلاثين...».

ولقد فضلت قيادة الجمعية بالداخل التروي والتريث وعدم استباق الأحداث، وكانت مواقفهم في البداية شبيهة ومتقاربة مع مواقف «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري»[1]، وإذا أمعنا النظر جيداً في مواقف الجمعية في الداخل نجدها منقسمة إلى شطرين:

– **الأول**: وتمثله الأقلية، وموقفه من الثورة إيجابي، وهو يشبه موقف مكتب الجمعية بالقاهرة، ومن عناصر هذا الاتجاه التي رحبت بالثورة وصفقت لها نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: الشيخ العربي التبسي، رضا حوحو، الشيخ أحمد حماني...الخ.

– **الثاني**: وتمثله الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية، وكانت مواقفهم سلبية ولا تبعث على الارتياح، فهي مواقف معتدلة تركن إلى الإصلاح، فمن هؤلاء من لازم السكوت التام، ومنهم من جعل جبهة التحرير الوطني وراءه ظهرياً وراح يفاوض مع الحكومة الفرنسية، وعلى رأسهم "الشيخ خير الدين"، لكنه ما لبث حتى انضم إلى الجبهة وأصبح ممثلاً لها في المغرب[2].

وهكذا فيما بعد أصبحت "جمعية العلماء المسلمين" من المؤيدين للثورة والمشاركين فيها، فإذا كان قادة الثورة ومفجروها تشرفوا بإطلاق الرصاصة الأولى، فإن العلماء المسلمين عملوا على شموليتها واستمراريتها، وذلك بتغذيتها معنوياً وروحياً بسلاح الوعظ والإرشاد الذي أحيا النفوس النائمة وأقنع الضمائر المترددة، وهكذا وبفضل نداءاتهم وتوجيهاتهم التي بثت الحماس في الصدور انطلق الشعب الجزائري بمختلف شرائحه نحو الثورة دون أن يلتفت إلى وراء إلى أن من الله عليه بالنصر والاستقلال.

رابعا: موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A).

فوجئ البيانيون كغيرهم من الأحزاب من العمليات الأولى للثورة وكانت مواقفهم منها هو إدانة العنف وتكريس مبدأ الشرعية، وهذا ما عبر عنه زعيمهم فرحات عباس الذي كتب في

[1] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، ونصوصها الأساسية 1954-1962، المرجع السابق، ص28.

[2] مسعود عثماني: مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، دار الهدى، الجزائر: 2009م، ص115.

صحيفة الحزب "الجمهورية الجزائرية" العدد 64 المؤرخ في 12 نوفمبر 1954 ما يلي: «...إن موقفنا واضح ودون أي التباس، إننا سنبقى مقتنعين بأن العنف لا يسوي شيئاً...»[1].

وكان البيانيون آنذاك يحسب لهم ألف حساب، حيث كان حزبهم يتمتع بوزن كبير على الساحة السياسية نتيجة احتوائه على عدد كبير من المثقفين والبورجوازيين الذين كانوا يتغنون بنغمة الاندماجية بعيداً عن الفوضى والعنف، وهو ما تؤكده تصريحات الدكتور "فرانسيس" في ندوة صحفية بتاريخ 04 فيفري 1955 والتي صرح فيها قائلاً: «إنه توجد في الجزائر حركة قومية قوية، وأن هذه الحركة تطالب بتحقيق الجمهورية الجزائرية التي تكون متحدة مع الجمهورية الفرنسية»[2].

ومن جهة أخرى يؤكد فرحات عباس أن مفاجأته كانت من الانطلاقة وليست من الثورة في حد ذاتها، لأن الأوضاع التي ازدادت سوءاً وتفاقماً في جميع أنحاء البلاد سوف تؤدي لا محال إلى انفجار عميق، وهذا ما صرّح به إمام رئيس المجلس الوطني الفرنسي قائلاً: «الجزائر صامتة، لأنها ساخطة وليست لها الثقة في المسؤولين الذين يعجزون عن تطبيق القوانين الفرنسية، ونداؤها بقي بدون صدى، فالجزائر ستتجه إلى موضع آخر»[3].

إننا نفهم من هذا التصريح أن فرحات عباس يوجه إنذارات وتحذيرات للمسؤولين الفرنسيين، ويهددهم بأنهم إذا استمروا على سياستهم التعسفية فإن البركان سينفجر عند ذلك لن تستطيع السلطات الفرنسية إخماده مهما أوتيت من قوة.

ولقد اعتبر فرحات تلك العمليات العسكرية من ليلة الفاتح من نوفمبر بمثابة تجسيد لتلك التحذيرات والإنذارات التي سبق وإن وجهها للسلطات الفرنسية، وهذا ما أشار إليه خلال اجتماع اللجنة المركزية "للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"، التي كانت مجتمعة بخصوص تقديم

---

[1] علي كافي: المصدر السابق، ص74.

[2] أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، المرجع السابق، ص281.

[3] عز الدين معزة: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف: جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2004-2005م، ص223.

الدعم المادي لمنكوبي زلزال الأصنام (الشلف حالياً) ولقد عبر عن الانطلاقة قائلاً: «سمعنا بأحداث أول نوفمبر كبرق أضاء سماء الجزائر»[1].

ورغم تنبؤات البيانين وتوقعاتهم بالثورة إلا أنهم ظلوا متشبثين بأفكارهم السياسية الإصلاحية العميقة، وفضلوا الهدوء والتأمل في الأحداث بعيداً عن العمل الراديكالي الثوري[2]، غير أن فرحات عباس ذكر في سياق آخر بأن انضمام حزبه للثورة كان في وقت مبكر وفي طليعة الأحزاب الأخرى، لأن نوفمبر وعملياته –حسب زعمهم– لم يحدث لهم مشكلة، بل على العكس كان ذلك اليوم حلاً لمشاكل الجزائريين قاطبة، وفي هذا الصدد يقول عباس قائلاً: «بفضل الرصاصة الأولى التي تردد صداها من أقصى البلاد إلى أقصاها، وجدنا أنفسنا أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الالتحام بالشعب أو الانفصال عنه واختار حزبنا –بالإجماع– الخيار الأول»[3].

من خلال التصريحات السابقة لزعيم الحزب نستنتج أن هذا الأخير كان متناقضاً مع أفكاره ومتردداً من الثورة، فهو من جهة يصرّح بأنه ضد أي عنف أو عمل إجرامي وتارة يصرح بأنه احتضن الثورة منذ بدايتها.

ولقد ظل عباس على حاله متردداً في اتخاذ قرار وموقف واضح من الثورة إلى غاية أفريل 1955 ويشكل هذا التاريخ منعرجاً حاسماً في حياة عباس النضالية نتيجة الانتخابات المزورة من طرف الإدارة الفرنسية وهي الشمعة التي أضاءت طريقه ونوّرت أفكاره وجعلته يُعْدِل عن سياسة الإصلاحات التي لا تسمن ولا تغني من جوع، ونلتمس هذا التغيير في مواقف فرحات عباس من

---

[1] عبد الحفيظ بوعبد الله: فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف يوسف مناوية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الموسم الجامعي 2005-2006م، ص170.

[2] عباس محمد الصغير: فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927-1963)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، إشراف خمري الجمعي، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2006-2007م، ص90.

[3] فرحات عباس: المصدر السابق، ص185.

خلال مخاطبته "جاك سوستيل" في 02 أفريل 1955 قائلاً: «كلنا فلاقة(*) سيدي الحاكم، الشجعان منا حملوا السلاح، والجبناء هم في مكتبكم هذا...»[1].

وتجدّرت أفكار عباس اتجاه العمل الثوري، واتضحت مواقفه المشرفة من الثورة في الخطاب الشهير الذي ألقاه في مدينة جيجل بتاريخ 15 أفريل 1955(**) وفيه أدان وندَّد بأسطورة "الجزائر فرنسية"، ومن مقتطفات هذا الخطاب نذكر ما يلي: «لقد عرفنا منذ أول نوفمبر أحداثاً خطيرة، وحدث أن أطلق الاحتلال تسمية "الخارجين عن القانون"(***) على الرجال الذين صعدوا الجبال... إن النظام الاستعماري تحدى القانون واخترقه منذ 1948، ويوجد اليوم من يقول إنه يوجد رجال خارجون عن القانون، والحق إنه لا يوجد سوى شخص واحد خارج عن القانون في الجزائر وهو النظام الاستعماري نفسه، إن الخارجين عن القانون هم: الحكام الأوربيون، ورؤساء البلديات، وإداريو البلديات... إننا نخاطب الحكومة الفرنسية التي تدَّعي بأن الجزائر فرنسية، ونرد عليها بأنها عربية إن الجزائر جزائرية»[2].

وهكذا تخلى البيانيون تدريجياً عن سياستهم الإصلاحية الرجعية وأعلنوا انضمامهم إلى جبهة التحرير الوطني، وهو الحزب الذي أختار الكفاح المسلح السبيل الوحيد الكفيل باسترجاع الاستقلال المغتصب من طرف الفرنسيين الاستعماريين.

(*) الفلاقة أطلقها الإدارة الاستعمارية على المجاهدين، وتعني الإساءة والذم والحقير، ينظر: عبد المالك مرتاض: دليل المصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، وهران: 2001، ص65.

[1] عبد الحفيظ بوعبد الله: المرجع السابق، ص175.

(**) وهناك من ذكر أن تاريخ هذا الخطاب الذي ألقاه فرحات عباس بمسقط رأسه هو 20 أوت 1955، ينظر: عباس محمد الصغير: المرجع السابق، ص92.

(***) وهي عبارة يرددونها الفرنسيون ويقصدون بها جيش التحرير الوطني، وذلك بغرض الإساءة إلى الثورة الجزائرية، ويوهمون الرأي العالمي أن هؤلاء الثوار إن هم إلا عصابة خارجة عن القانون، ينظر: عبد المالك مرتاض: المرجع السابق، ص46.

[2] عبد الحفيظ بوعبد الله: المرجع السابق، ص176.

خامسا: موقف الحزب الشيوعي الجزائري.

عامل المفاجأة كان حاضراً بقوة، وما دام هذا الحزب مشدودا إلى نظيره "الحزب الشيوعي الفرنسي" بأحبال فولاذية فلا يرجى منه شيئاً يقدمه للثورة، ولو التزم الحياد لكان الأمر أهون ولكن الأدهى والأمر أنهساير الدعاية الاستعمارية، كما وصف الثورة ومفجروها بالأعمال الإرهابية والإرهابيون[1].

واستناداً للمؤلف عثماني مسعود فإن موقف الحزب الشيوعي من الثورة يعكسه البيان القاسي الذي أصدره مكتبهم السياسي في اليوم الثاني في الثورة، حيث نددوا فيه بجبهة التحرير الوطني، وأكثر من ذلك أنهم قاموا بإرسال وفداً إلى منطقة الأوراس برئاسة "نيكولا زانتاسكي" ليخبر مساندي الحزب الشيوعي بالمنطقة، بأن جبهة التحرير الوطني لاحظ لها في النجاح، ويأمرهم بعدم المشاركة فيها لا من قريب ولا من بعيد[2].

كما أوصوا مسؤول الحزب باتخاذ الحيطة والحذر من جراء تلك العمليات الإرهابية ليلة الفاتح من نوفمبر، لأنها -في نظرهم- أعمالاً جنونية ولا يمكن أن تخلف من ورائها سلاماً اللهم إلا سلام القبور، وفي نفس الوقت أكد الحزب الشيوعي بأن أسباب هذه الحوادث هي سياسة القمع الاستعماري، لكنهم رأوا بأن طرق تغيير هذه السياسة يجب أن تكون سلمية بعيدة عن سفك الدماء[3].

ولم يقف الحزب الشيوعي الجزائري عند معارضته للثورة فحسب، بل راح يرفض وينفي عروبة الجزائر وإسلامها، كما عارض فكرة الوحدة المغاربية، في حين كان يدعو ويؤيد الاندماج في الاتحاد الفرنسي، الأمر الذي جعل هذا الحزب محل سخط وغضب من طرف جميع الأحزاب السياسية، وتعاملت معه باعتباره حزباً أجنبياً[4].

---

[1] أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، المرجع السابق، ص281.

[2] مسعود عثماني: مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، المرجع السابق، ص116.

[3] إدريس فاضلي: جبهة التحرير الوطني FLN عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954-2007، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2004م، ص96.

[4] العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، جزء 1، اتحاد الكتاب العرب، دمشق: 1997م، ص241.

ولقد ظل الشيوعيون بعد مدة من الفاتح نوفمبر مثل أصحابهم البيانيين يكرسون العمل السياسي في إطار الشرعية القانونية ويقترحون حلولاً سياسية، ورغم ذلك لم ينجو من سلطات الاحتلال، حيث قام وزير الداخلية الفرنسي بحل حزبهم وإيقاف جرائده الثلاثة عن الصدور "الجزائر الجديدة"، "الحرية"، "الجزائر الجمهورية"[1]، ومع ذلك استمر هذا الحزب في نشاطه واحتفظ بجرائده وصحافته، ولم يندمج في جبهة وجيش التحرير الوطني، باستثناء بعض الشباب المناضلين الذين التحقوا بجيش التحرير الوطني[2].

ونفس الشيء أكده المناضل لخضر بن طوبال بأنه إذا كانت جميع الأحزاب الوطنية المتواجدة على الساحة السياسية آنذاك قد حلت نفسها، وانضم أفرادها إلى الجبهة، فإن الأمر بالنسبة للحزب الشيوعي يختلف، حيث بدأ يتفاوض واشترط الدخول في الجبهة كحزب وهو الشرط الذي لا يمكن للجبهة التنازل عليه، وبقي هذا الحزب مستمراً في عناده ويثير المشاكل والقلاقل، حيث شكلوا في بعض جهات الوطن جيشاً يدعي "جيش مايو" يحارب ضد الجبهة والجيش، ولكنه ما لبث هذا الجيش حتى أبيد عن آخره[3].

ورغم ذلك بقي الشيوعيون الجزائريون متشبثين بحزبهم واستقلت الجزائر وتحررت دون أن يكتب لهم حظ الدخول في الثورة والمشاركة فيها.

غير أن المؤرخ "بنيامين سطورا" ينفي ما قاله بن طوبال ويؤكد بأنه في صيف 1956 جميع الأحزاب السياسية حلت نفسها وذابت في جبهة التحرير الوطني باستثناء الحركة الوطنية الجزائرية المصالية، التي ظلت منظمة مستقلة عن جبهة التحرير الوطني، وعن هذا الخصوص يقول سطورا: «في صيف 1956 تاريخ حدوث منعرج سياسي حقيقي، انضمت فيه إلى جبهة التحرير الوطني جميع التشكيلات السياسية التقليدية الجزائرية الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري العلماء والحزب الشيوعي الجزائري... وظلت الحركة الوطنية الجزائرية هي المنظمة المستقلة»[4].

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: المصدر السابق، ص76.

[2] نفسه، ص77.

[3] لخضر بن طوبال، تعقيب: المصدر السابق، ص51.

[4] بنيامين سطورا: المرجع السابق، ص236.

المبحث الثاني: مواقف الفرنسيين وردود أفعالهم من الانطلاقة.

إذا كانت العمليات الأولى ليلة الفاتح من نوفمبر فاجأت جميع الأحزاب السياسية الوطنية الجزائرية، فكيف يمكننا تصور ووصف موقف الفرنسيين من هذه الانطلاقة؟ ما هو أول إجراء قامت به السلطات الفرنسية صبيحة أول نوفمبر؟ وكيف تعامل الفرنسيون مع تلك العمليات؟ وما هي التدابير التي أتخذتها من أجل القضاء على الثورة في مهدها كما كانت تعتقد؟

في الحقيقة يعجز اللسان عن وصف تلك المفاجآت الفرنسية وتعجز العين عن مشاهدة الحالة التي كانوا عليها صبيحة غرة نوفمبر، فلقد فوجئوا مفاجأة كبيرة من انطلاق الثورة التحريرية، فشرعوا يتصرفون ويعبرون عنها وكأنهم مصابون بالهستريا والهثيان، فتراهم سكارى وما هم بسكارى ولكن أثر هذه العمليات كان شديداً، إلى درجة أنهم أصبحوا في حيرة من أمرهم، ولا يدرون ماذا يفعلون وكيف يواجهون، ومن أين سيبدأون؟ أيعدُّون جثثهم أم يزجون بالمواطنين الجزائريين في غياهب السجون؟ للإجابة على هاته الأسئلة ومعرفة مواقف وردود الأفعال الفرنسية من تفجير الثورة يستوجب علينا تقسيمها إلى قسمين:

أولا: المواقف والردود الفرنسية في الجزائر.

في الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة غرة نوفمبر 1954 تنفست الجزائر الصعداء بإيعاز من مفجري الثورة وقادتها الذين قادوا البلاد إلى الاستقلال التام، وأعلنوا الكفاح المسلح ضد العدو الفرنسي الذي أصيب بصدمة عنيفة فقد إثرها هيبته وكبريائه[1].

وبعدما استفاقت السلطات الفرنسية من غيبوبتها التزمت الصمت للتخفيف من هول تلك المفاجأة الكبيرة، ثم بعد ذلك حاولت منع تسرب النداء الأول لجبهة التحرير الوطني لكي لا يطلع عليه المواطنين لكن هيهات لما يفعلون، كانت الأمور مدروسة بدقة وعناية فائقة من طرف معدي النداء[2]، إذ أن أخبار الثورة ومجريات العمليات الأولى منها أذيعت من الخارج عن طريق

---

[1] محمد لحسن أزغيدي وحسن بومالي: التحضيرات العملية للثورة التحريرية الجزائرية 1954، دار الهدى، الجزائر: 2012م، ص79.

[2] محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام 1956-1962، المرجع السابق، ص78.

وكالات الأنباء الدولية وعلى رأسها إذاعة القاهرة "صوت العرب" التي كانت سباقة في هذا المجال[1].

عند ذلك لم تجد السلطات الفرنسية في الجزائر بُدًّا من تشويه تلك الحقائق وإيهام الرأي العالمي بأن ما حدث في الجزائر مجرد حوادث معزولة قامت بها أطراف خارجية غربية منها وعربية وخصوصاً القاهرة، وهو ما صرَّح به الحاكم العام الفرنسي في الجزائر "روجي ليونار"، الذي أصابته الدهشة أمام التنسيق المتكامل للعمليات الأولى بين مختلف المناطق، وقال بأن جميع الأدلة والقرائن تثبت بأن عناصر أجنبية هي التي خططت ودبَرت وقادت هذا التمرد، قصد لفت انتباه الرأي العام بمناسبة انعقاد الدورة العادية للأمم المتحدة، والتمكن من تدويل ملف المغرب العربي[2].

وكان أول تصريح للحاكم العام الفرنسي "ليونار" هو في اليوم الثاني من شهر نوفمبر، حيث صرَّح بما يلي: «إن ما حدث لا يعدو أن يكون عملاً إجرامياً قامت به عصابات إجرامية»، كما نشر بلاغاً في صحيفة "جزائر اليوم" حاول من خلاله تقزيم العمليات الأولى، والاستخفاف بتلك الخسائر المادية والبشرية، مؤكداً في نفس الوقت أن السلطات الفرنسية على أتم الاستعداد لتأديب تلك العصابات الإرهابية الصغيرة[3].

وفي المنحى نفسه صرَّح عامل عمالة الجزائر "كريميو" أمام المجلس العام المنعقد بتاريخ 02 نوفمبر قائلاً: «إن هذه الاعتداءات التي لا يمكن أن يقوم بها إلاّ جبناء، قامت بها عصابة صغيرة من الإرهابيين المتعصبين، وبالتالي لا يمكننا أن نخلط بينهم وبين مجموع السكان الذين ركنوا إلى الهدوء»[4].

ومما يدل على أن السلطات الفرنسية وقفت عاجزة عن معرفة المصدر الذي تلقت منه الضربة القاضية، هو أنه بعد قذفها بأصابع الاتهام للحكومة المصرية، راحة من جهة أخرى تشك في أن هناك "فلاقة" تونسيون تسربوا إلى الحدود الشرقية الجزائرية، وفي سبيل وضع حدًّا لهذا

[1] محمد لحسن أزغيدي وحسن بومالي: المرجع السابق، ص80.

[2] العربي الزبيري: المرجع السابق، ص16.

[3] محمد لحسن أزغيدي وحسن بومالي: المرجع السابق، ص82.

[4] نفسه، ص83.

التسرب قام المقيم العام الفرنسي "بوايي دولاتور" في تونس بالتنسيق مع الحاكم العام الفرنسي في الجزائر "روجي ليونار" من أجل مراقبة الحدود بين البلدين وفرض حراسة مشددة عليها[1].

إن هذا الإجراء التي قامت به السلطات الفرنسية لا يسمن ولا يغني من جوع، فهو يعبِّر أساساً على سداجتها ووقاحتها، لأن تلك العمليات العسكرية الأولى لم تقتصر على شرق البلاد فقط ولكنها كانت موزعة على جميع مناطق البلاد من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، وهذا بفضل ثوار جزائريون مخلصون أوفياء لوطنهم حضروا ونظموا أنفسهم لهذا اليوم المشهود.

وبعد حل (حزب الشعب/حركة الانتصار الحريات الديمقراطية) راحت السلطات الفرنسية بدون هوادة تلقي القبض على مناضلي الحركة سواء المصاليين أمثال مولاي مرباح، أو المركزيين أمثال بن يوسف بن خدة، وعبد الرحمان كيوان، زاعمة أنهم هم المسؤولون عن هذه العمليات[2]، ولقد بلغ عدد هؤلاء المعتقلين حوالي 160 مناضلاً كحصيلة أولية[3].

ليرتفع العدد بعد ذلك إلى أكثر من 2000 رجل أخضعوا لعمليات الاستنطاق والتعذيب، ولم تقف السلطات الفرنسية عند هذا الحد بل راحت تفجر جبال الأوراس بقنابل "النابالم" التي ما تذر من شيء أتت عليه إلا جعلته كالرميم، باعتبار هذه المنطقة رائدة الثورة ومحركها الفعلي، مدعية بعد ذلك بأنها قضت على المنظمة الإرهابية نهائياً في الشرق الجزائري[4].

ولم تقتصر عمليات القمع والتنكيل على مناضلي الحركة فحسب، بل قامت السلطات الفرنسية –كمحاولة منها لعزل الشعب عن الثورة– بإعطاء الأوامر إلى مسؤولي الأمن وفرق الدرك الوطني بتطبيق إجراءات قمعية وردعية بهدف تخويف الشعب وفصله عن الثورة، فقاموا بمهاجمة الآلاف من منازل الجزائريين وإلقاء القبض عليهم ودكهم في السجون بتهمة اشتراكهم في تلك العمليات العسكرية[5].

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: المصدر السابق، ص87.

[2] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص405.

[3] عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص44.

[4] العربي الزبيري: المرجع السابق، ص17.

[5] محمد لحسن أزغيدي وحسن بومالي: المرجع السابق، ص88.

أما المستوطنون والمعمرون، فقد أخذهم الصاعقة وهم ينظرون لأن العمليات الأولى من الثورة استهدفت بالدرجة الأولى مقراتهم ومراكزهم، وقذفت الرعب في قلوبهم، وكرد فعل منهم حاولوا تكرار سيناريو ماي 1945، فطالبوا بالأسلحة وتكوين الميليشيات.

وأكثر من ذلك قاموا بتهديد الحكومة الفرنسية بالإسقاط إذا لم تستجب لمطالبهم، وتقف إلى جانبهم لقمع المتمردين[1]، وهذا ما صرّحوا به في جريدة (La Dépêche Quotidienne) قائلين: «فالأشرار (يقصدون بهم الثوار) يستلزم مطاردتهم وملاحقتهم أينما وجدوا وقلع جذور زعماء الفتنة أينما كانوا...»[2].

وهكذا لم تتوان القيادة الفرنسية في الاستجابة لمطالبهم، حيث وجهت لهم قوة إضافية إلى الجزائر، على غرار تلك القوات الموجودة فيها، والمقدرة بـ56000 رجلاً ليرتفع العدد بعد ذلك إلى 83400 رجل يضاف إليهم المرتزقة من الجزائريين[3].

ودائماً بخصوص المدد العسكري، صرَّح "جاك شوفالي" كاتب الدولة للحرب بتاريخ 25 نوفمبر 1954 قائلاً: «لقد قررنا استعمال قسم من العمليات العسكرية والمحوَّلة من الهند الصينية (بعد هزيمة ديان بيان فو)، وبهاته القوة سندعم ونقوي فرق القوم والحركية لإعادة الأمن إلى شمال إفريقيا كله»[4].

إن هذا الدعم الهائل والمدد الحربي الضخم الذي لجأت إليه السلطات الفرنسية إن دل على شيء إنما يدل على إدراكها لقوة وعظمة العمليات العسكرية التي قام بها قادة الثورة ومفجروها.

فإذا كان هذا هو موقف وردود أفعال السلطات الفرنسية في الجزائر فما هو حال الصحافة الفرنسية؟ خاصة إذا علمنا أن هاته الصحافة كانت ملكاً لكبار المعمِّرين؟

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص405.

[2] نقلاً عن عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص46.

[3] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص31.

[4] محمد لحسن أزغيدي وحسن بومالي: المرجع السابق، ص91.

لقد تنوعت وتعددت الصحف الجرائد التي تناولت هذا الحدث وسوف نحاول التطرق إلى ثلاثة منها وهي "جورنال دالجي" و"الدييبيش كويتديان" و"ألجي ريبو بليكان" باعتبارها الصحف التي أسهبت في هذا الموضوع.

لقد أدعت جريدة "جورنال دالجي" بأنها كانت متنبأة ومتوقعة لهاته العمليات العسكرية وذلك نظراً للأوضاع السائدة في الجزائر آنذاك، ولقد علقت هذه الجريدة في افتتاحيتها يوم الثاني من نوفمبر 1954 عن الحدث بما يلي: «ها نحن قد وصلنا إلى ما تنبأ به أناس واعيون، وأدركه كل من كان يحتك بالواقع اليومي، إن ما حدث في الجزائر اليوم لم يكن هزات أرضية كما حدث في الشلف (زلزال الأصنام)، وليست الجماهير هي التي ثارت، بل أنه شيء أسوأ من هذا بكثير، إنه الإرهاب»[1].

وكتبت نفس الجريدة في اليوم الثالث من نوفمبر معلقة وواصفة حالة المستوطنين وهم يستغيثون بالجيش والدرك لحمايتهم من الإرهابيين، خاصة في المناطق الجبلية (الأوراس وتيزي وزو)، كما ورد في هذه الجريدة على صفحتها الأولى عنوان كبير: «في أريس المحاصرة من الإرهابيين»[2].

أما جريدة "لادبياش كوتيديان" "La Dépêche Quotidienne" فقد كتبت في اليوم الثاني من نوفمبر معلقة عن الحدث ما يلي: «فهذه الفجائية، وذلك التزامن الدقيق في التنفيذ، أي في وقت واحد يدلان على وجود منظمة منضبطة هي التي تحيرنا أكثر من الخسائر المادية والبشرية، وهكذا لحق الاضطراب بجزائرنا بعد ما كانت مثالاً للهدوء والاستقرار بين قطرين مضطربين»[3].

وعنونت جريدة "ريبوبليكان" افتتاحيتها بالعبارة التالية: "اعتداءات خلال الجزائر أمس"، كما رفضت هذه الجريدة أن توصف تلك العمليات بـ"الفجائية" على أساس أن السلطات الفرنسية اعتادت ذلك من خلال اعتداءات تونس والمغرب، لأن الوضع في هذين القطرين لا

---

[1] محمد لحسن أزغيدي وحسن بومالي: المرجع السابق، ص117.
[2] نفسه، ص118.
[3] مولود قاسم نايب بلقاسم: المرجع السابق، ص99.

يختلف عنه في القطر الجزائري، كما رفضت هذه الجريدة أسلوب القمع حلاً للمشاكل وفضلت أن تكون الحلول سياسية ديمقراطية[1].

إن مواقف وردود أفعال هاته الجريدة من العمليات العسكرية تشبه مواقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحمّلت هذه الجريدة السلطات الفرنسية مسؤولية ما وقع في أول نوفمبر، لأنها لم تسرع إلى تحسين الأوضاع المتردية، واستنكرت الجريدة السياسة القمعية التي انتهجتها الإدارة الفرنسية لأن المشكل بالنسبة لهاته الجريدة لم يكن سياسياً ولكنه اقتصادياً واجتماعياً (عمل، خبز).

وجدير بالذكر أن نشير إلى مواقف وردود أفعال بعض الشواذ الذين ما كانوا ليكونوا جزائريين، نتيجة مواقفهم المخزية وأفعالهم المشينة اتجاه عمليات أول نوفمبر، ونذكر من بين هؤلاء العملاء بعض القيادة الخونة، والنواب في البرلمان الفرنسي والمجلس الجزائري، ونظراً لمواقفهم البغيضة فضلت إدراجها مع مواقف أسيادهم الفرنسيين بالجزائر، وهذه الإشارة إليهم ليست تعظيماً لشأنهم، ولكن لتتطلع الأجيال على حقارتهم.

ونذكر من بين هؤلاء الذين ظلوا ينبحون كالكلاب وراء أسيادهم، لا لشيء سوى طمعاً في طول البقاء على المقاعد أو رغبة في الترقيات إلى مراتب أعلى ومنهم[2]:

– **عبد القادر السايح:** رئيس "المجلس العام"، ولقد صرَّح هذا الأخير في جلسة استثنائية بتاريخ 02 نوفمبر 1954 قائلاً: «لقد أغرق عمل إرهابي فريد من نوعه عمالتنا الجزائرية كلها في الدم... فباسمكم وباسمي الخاص أود أن أعبر عن تأثرنا وسخطنا وعن استنكارنا المطلق لهذه الجرائم ومقترفيها».

– **ابن شنتوف:** رئيس بلدية خنشلة، وعضو المجلس الجزائري علق على أحداث أول نوفمبر قائلاً: «أُجَدّد التعبير عن تعلقي الذي لا ينفصم بفرنسا وولائي العميق لها، وأندد بهذه الأعمال التي تستنكرها أغلبية السكان المسلمين».

---

[1] محمد لحسن أزغيدي وحسن بومالي: المرجع السابق، ص119.

[2] مولود قاسم نايب بلقاسم: المرجع السابق، (ص-ص92-93).

– **الدكتور ابن جلول:** عضو في البرلمان الفرنسي، علّق قائلا: «أرجو أن لا يلحق القمع إلاَّ المجرمين (أي المجاهدين)، ثم لا بد من تحقيق الاندماج وفوراً، لتصبح الجزائر فرنسية حقيقة وعملياً».

وهكذا لم يتوان رئيس الحكومة الفرنسية "منديس فرانس" في الرد على هؤلاء الخونة، وأخذ يعدهم ويمنيهم في تصريح له في البرلمان الفرنسي قائلاً: «لا تخافوا إن الأمة لن تسمح لأحد بأن يخاطر بوحدتها، وليس هناك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا»، وأضاف قائلا: «فبين الجزائر وفرنسا الأم لا يمكن أن يكون هناك أي انفصال، وينبغي أن يكون هذا واضحاً لدى الجميع في كل مكان وزمان...»، واسترسل قائلاً: «ولن نرحم المتمردين، ولن يكون هناك تسامح خصوصاً إذا تعلق الأمر بوحدة الجمهورية وأمنها الداخلي، وذلك أن العمالات الجزائرية جزء من فرنسا منذ مدة طويلة وسكانها يتمتعون بالجنسية الفرنسية...»[1].

تلك هي مواقف وردود أفعال السلطات الفرنسية في الجزائر وصحافتها الاستعمارية اليسارية منها واليمينية، فما هو موقف السلطات الفرنسية وصحافتها في فرنسا؟

ثانيا: مواقف وردود أفعال السلطات الفرنسية في فرنسا.

إذا كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر تفاجأت من تلك العمليات العسكرية، فإن سلطات باريس التي وصلت إليها عدوى تلك الصدمة هي الأخرى احتارت كيف تواجه تلك العمليات التي مست –حسب زعمها– بأمن الدولة واستقرارها.

فكان أول تصريح لمسؤولي باريس على عمليات أول نوفمبر هو ذلك الذي أدلى به مدير الأمن الوطني الفرنسي "جان إيميل" والذي تطرق فيه إلى العمليات المختلفة التي شهدتها معظم المناطق.

كما أشار إلى الخسائر المادية والبشرية التي خلفتها تلك العمليات وأهم ما جاء في هذا التصريح ما يلي: «كنت أشغل وظيفة مدير ديوان الأمن الوطني، وكنت ليلتها مداوماً، وأول من اطلع على البرقية التي وجهها حاكم عام الجزائر "ليونار" إلى وزير الداخلية يعلن فيها عن

[1] نفسه، ص107.

هجومات أول نوفمبر التي شملت مجموع التراب الوطني، وخاصة مقاطعة باتنة التي اتخذت بعداً خطيراً وعرفت أحداثاً هامة تمثلت في قتل عدة أشخاص»[1].

ومهما تنوعت واختلفت آراء السلطات الباريسية حول هذه العمليات، فإنها كانت تصب في اتجاه واحد وهو التأكيد والعمل على إبقاء الجزائر فرنسية ومن بين هذه التصريحات نذكر ما يلي:

التصريح الذي أدلى به رئيس مجلس الوزراء الفرنسي "منديس فرانس" أثناء مداولات الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 12 نوفمبر 1954، والذي قال فيه: «إن المقاطعات الجزائرية هي أجزاء فرنسية، وإنه من العبث التفكير في فصل الجزائر عن وطنها الأم».

وفي المنحى نفسه صرَّح وزير الداخلية الفرنسي "فرانسو ميزان" قائلاً: «إن الجزائر هي فرنسا، وأن فرنسا لا يمكنها الاعتراف بأي سلطة عدا سلطتها، وأنه لا خيار في مواجهة هذه الأحداث سوى الحرب»[2]، ونفس الرأي وافق عليه رئيس الحكومة الفرنسية في قوله: «لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تحل محلها»[3].

ومن بين الإجراءات السياسية التي اتخذتها سلطات باريس للقضاء على الثورة في مهدها، هو لجوءها فوراً لحل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وذلك يوم 05 نوفمبر 1954، وعلى الرغم من أن الإدارة الفرنسية لم تكن متأكدة من أن هذا الحزب لم يكن له دخل في اندلاع الثورة، لكن وزير الداخلية الفرنسي برّر حل هذه الحركة (حركة انتصار للحريات الديمقراطية). بحجة أن هذا الحزب إذا لم يقم بإعلان الثورة فهو على الأقل متواطئاً معها من حيث أنه هيأ وكوّن لها الرجال الثوريين أو كما سماهم بـ"العناصر المتطرفة"، وفي هذا الموضوع صرَّح "منديس فرانس" بما يلي: «لقد حللنا حزب الشعب/حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، وشنت الشرطة الفرنسية حملة واسعة النطاق من الاعتقالات لأعضاء هذه الحركة وقادتها في الجزائر وفي فرنسا نفسها، لأننا

---

[1] محمد لحسن أزغيدي وحسن بومالي: المرجع السابق، ص97.

[2] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص405.

[3] محمد لحسن أزغيدي وحسن بومالي: المرجع السابق، ص99.

متأكدون من الآن أنها إذا لم تكن لها المسؤولية المباشرة في التمرد، فهي على الأقل صاحبة القيادة الأيديولوجية فيه، إذ هي التي زودته بعناصر أكثر تعصباً»[1].

فمن خلال تلك التصريحات السابقة لكل من رئيس الحكومة الفرنسي ووزير الداخلية نستنتج أنها كانت تهدف إلى إعادة أسطورة "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا" وإذا كانت السلطات الاستعمارية في الجزائر لجأت إلى عزل الشعب عن الثورة بتطبيقها سياسة القمع والاضطهاد، فإن سلطات باريس هي الأخرى سعت إلى ذلك ولكن بأسلوب آخر ظاهره الرحمة وباطنه العذاب (الوعود بإصلاحات سياسية واقتصادية).

وفي هذا الاتجاه صرّح رئيس الحكومة الفرنسية يوم 14 نوفمبر 1954 أمام البرلمان الفرنسي قائلاً: «بعد عودة الأمن والنظام -كما يزعم- سنزيل الشقاء والحرمان عن العمال الجزائريين في فرنسا، وعلى الجزائريين في بلادهم، فالمشكل بالدرجة الأولى هو اقتصادي واجتماعي، وسنخلق ظروفاً في الجزائر تساعد على ضمان الحياة الرغدة التي تريدها فرنسا لجميع أبنائها»[2].

وبالموازاة مع ما قاله "منديس فرانس" صرَّح وزير الداخلية الفرنسي أمام أعضاء البرلمان بما يلي: إذا كانت الإجراءات العسكرية وحدها غير كافية لمعالجة الأمور فعلينا بذل قصارى جهدنا لاستثمار أكثر من 40 مليار فرنك حتى يعلم الجزائريين جميعهم أنهم محل عنايتنا، وأن المشروع الذي بدأنا فيه والذي سيركز خاصة على تعبيد الطرق وبناء المدارس، ينبغي أن يتواصل طيلة سنوات عديدة....

ثم أضاف قائلاً: «وسنعاقب بكل شدة وبدون تردد كل عمل إرهابي أما فيما يخص المستقبل السياسي للجزائر فنحن حريصون على التطبيق الكامل لدستور 1947، وسنرفع من حجم الاستثمارات»[3].

---

[1] أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، المرجع السابق، ص274.

[2] محمد لحسن أزغيدي وحسن بومالي: المرجع السابق، ص101.

[3] مولود قاسم نايب بلقاسم: المرجع السابق، ص113.

أما الصحف الاستعمارية الفرنسية الصادرة في فرنسا فلقد تعددت واختلفت وجهات نظرها حول أحداث وعمليات أول نوفمبر، سوف نحاول الوقوف على بعض تلك الصحف ومعرفة مواقفها وردود أفعالها من الثورة.

ومن بين الصحف التي تناولت الحدث نذكر جريدة "لوبسير فاتور" والتي ربطت سبب وقوع تلك الأحداث بالبؤس والفقر المدقع الذي يعيشه الشعب الجزائري، وضربت مثالا بشعب "بورتوريكو" الذي نظم اعتداء في صميم البرلمان الأمريكي، على الرغم من أن هذا الشعب كان أقل بؤساً من الشعب الجزائري[1].

أما جريدة "الفيغارو" فقد كتبت في عددها الصادر بتاريخ 02 نوفمبر معلقة على أحداث غرة نوفمبر ما يأتي: «إن هذه الاعتداءات المقترفة في ظرف ليلة واحدة، وبواسطة نفس القنابل إن دل على شيء إنما يدل على أن هناك عملاً منسقاً ومنظمة إرهابية ومؤامرة»، وفي اليوم الموالي كتبت نفس الجريدة في صفحتها الأولى متناولة أهم المناطق التي وقعت فيها الاعتداءات ما يلي: «لقد شملت هذه الاعتداءات البلاد من شرقها إلى غربها، فمن تغلغل وإيشمول، ومشونش... وتكوت إلى أريس إلى باتنة، إلى خنشلة إلى بسكرة، إلى قسسنطينة، إلى الخروب إلى سمند إلى عزازقة، إلى تيزي نتلاثة، إلى تيزي وزو... إلى بلعباس، إلى وهران»[2].

وحتى جريدة "لوموند" أدلت بدلوها في هذا الموضوع حيث جاء فيها ما يلي: «إن تزامن هذه الاعتداءات لا يترك أي مجال للشك بخصوص وجود منظمة أعدَّت هذا العمل ليلة فاتح نوفمبر»[3]، ثم تسترسل سائلة عن مصدر هذه الأحداث: «فلاقة تونسيون؟ أم وطنيون جزائريون؟ أم هي مبادرة من الجامعة العربية؟ وهكذا تعكر ذلك الهدوء الذي كان الكثيرين من مواطنينا يظنونه أمناً دائماً»[4].

---

[1] العربي دحو: أوراق نوفمبرية كتابات إعلامية وتاريخية وأدبية وروايات مجاهدين وصدى ثقافة الثورة، دار الهدى، الجزائر: 2010م، ص25.

[2] محمد لحسن أزغيدي وحسن بومالي: المرجع السابق، ص123.

[3] العربي دحو: المرجع السابق، ص26.

[4] محمد لحسن أزغيدي وحسن بومالي: المرجع السابق، ص123.

ثم تجيب على أسئلتها جريدة لفيغارو ولكن تبدو غير متأكدة من إجابتها تماماً لذلك افتتحت إجابتها بما يلي: «لا شك (تفيد الظن) أن صوت العرب، والجامعة العربية، والمنفيين اللاجئين على شاطئ النيل ليسو وحدهم ضدنا، فإن خيوط المؤامرة كلها بالقاهرة...»[1].

من خلال ما جاء في تصريحات تلك الصحف السابقة الذكر نستنتج أن السلطات الفرنسية لم يكونوا وحدهم من تبنوا فكرة "المؤامرة مدبرة من الخارج"، بل هناك صحف كبرى سباقة لهذه الفكرة، ومهما تنوعت واختلفت آرائها فإنها ظلت متفقة على رأي واحد فيما يخص العمليات الأولى للثورة التحريرية، والتي ما فتئت تحرفها وتضللها وتبعدها عن الحقيقة، فكتبت عن تلك العمليات واصفة إياها بـ"الأعمال اللصوصية"، "الأعمال المنفردة"، "الأعمال الإرهابية"، "أعمال التمرد"... وكان الهدف من هذا الوصف هو الاستصغار والتقليل من قيمة ثورتنا وقوتها، لكن يستحال على هاته الصحف وسلطاتها "تغطية الشمس بالغربال"، فالثورة وحقيقتها في واد وما كتبته عنها الصحف الفرنسية الاستعمارية في واد آخر[2].

وهكذا راحت تلك الجرائد، جملة وتفصيلاً تخفف وتهون من وقع العمليات الأولى، فالبعض منها وصفها أنها مجرد طيش من حفناة العصاة الجائعين لتبرير المشكل بأنه اقتصادي اجتماعي، وبعضها أنسبها إلى الجناح السري للحركة (حزب الشعب)، والبعض منها رأى أنها من تدابير الجناح الشرعي للحركة (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، أما بعضها الآخر فنفت انتساب هذه العمليات للحركة بشقيها السري والشرعي، بحجة أن هذه الأخيرة تخضع لمراقبة مشددة، وبالتالي مصدر هذه الاعتداءات –حسب زعمها- هي مصر، والجامعة العربية، وتونس، لأن العلاقة مع هاته الدول لم تخضع لرقابة الشرطة الضعيفة التنظيم[3].

وعموماً يمكن القول بأن الأسبوع الأول من الثورة التحريرية أو كما سماه فتحي الديب "أسبوع المفاجأة"، كان له الأثر البالغ في نفوس الفرنسيين في فرنسا وفي الجزائر، حكومة وشعباً، إدارة وصحافة، إلى درجة فقدت فيها السلطات الفرنسية صوابها، وأصيبت قواتها بالذعر

---

[1] نفسه، ص124.

[2] فرحات عباس: المصدر السابق، ص183.

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون: المصدر السابق، ص560.

والارتباك، فلم تعد تلك القوات التي أرسلتها لأول مرة كافية، والمقدرة بـ50000 جندي، الأمر الذي أجبر السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر الاستغاثة بالسلطات الباريسية، والتي وصلتها هي الأخرى صدمة المفاجأة، فما لبثت أن استعادت وعيها حتى أرسلت ثلاث كتائب مظلات من فرنسا كنجدة عسكرية حطت بميناء عنابة، ولم تقف عند هذا الحد، بل راحت تطلب الدعم من قوات الحلف الأطلنطي والتي لم تتوان هي الأخرى في إعداد فرقتين كاملتين مجهزتين وإرسالها إلى الجزائر لسحق الثورة ونسفها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر حسب زعمها[1].

ورغم جميع تلك الإمدادات العسكرية التي وظفتها فرنسا لوأد الثورة في مهدها إلا أنها لم تستطع ذلك، فهي على العكس لم تزد الثورة إلاَّ اشتعالاً وتهيجاً، ولم تزد الشعب الجزائري إلاَّ إيماناً وتسليماً والتفافاً حول ثورته التي طالما كان ينتظرها[2].

وهكذا بعد مرور 09 أشهر من عمر الثورة التحريرية الجزائرية تكبدت فرنسا بغض النظر عن الخسائر المادية التي لا مجال هنا لحصرها، خسائر بشرية معتبرة عسكرية ومدنية وهي على النحو التالي[3]:

- 3000 قتيل من أفراد القوات الفرنسية منهم 30 ضابطاً.
- 100 جندي فرنسي أسير تحت رحمة جيش التحرير الوطني.
- انضمام 60 جندي أسيراً من الفرق الأجنبية بأسلحتهم إلى جيش التحرير الوطني ويقاتلون في صفوفه.
- 600 قتيل جزائري من الخونة المتعاونين مع فرنسا.

وفي الأخير يمكن القول أن مجموعة الاثنين والعشرين الذين فجروا الثورة وأعلنوها قضوا على تلك الآمال العريضة للسلطات الفرنسية، وأصبح الذي تمنته بالأمس مستحيلاً، وهو السيطرة على الجزائر واتخاذها مركزاً لبسط نفوذها على كامل الشمال الإفريقي.

---

[1] فتحي الديب: المصدر السابق، ص52.
[2] نفسه، ص87.
[3] نفسه، ص88.

المبحث الثالث: مواقف وردود التيارات الشعبية من الانطلاقة.

إذا كانت الأحزاب السياسية والوطنية، والسلطات الاستعمارية بصحافتها الفرنسية قد عبَّرت عن هذا الحدث التاريخي الهام بمفاهيم مختلفة وآراء متضاربة، فإن المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه وطبقاته كان حاضراً في هذا اليوم ليقول كلمته عن هذه العمليات التي قامت بها مجموعة متكونة من اثنين وعشرين (22) شخصاً، آمنوا بربهم فزادهم الله هدىً، وقادوا البلاد إلى الاستقلال، فكيف كانت نظرة المجتمع الجزائري لهذه الأحداث؟ وما هو موقف الجماهير الشعبية من هذه الانطلاقة؟ وما هي ردود أفعال السكان الجزائريين على هاته العمليات، خاصة إذا علمنا أنهم كانوا يعيشون في وضع لا يحسدون عليه؟

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح- خاصة إذا علمنا أن عمليات أول نوفمبر 1954 شملت مختلف مناطق البلاد، واجه خلالها قادة الثورة ومفجروها أعنف قوة استعمارية مدججة بأحدث الأسلحة وأنواعها، ورغم ذلك تمكن هؤلاء الرجال من تحقيق انتصارات مذهلة، اعترف بها خصومهم بأنفسهم- هو: من أين استمد هؤلاء الرجال قوتهم؟ على الرغم من أن عددهم عند الانطلاقة لا يتجاوز 3000 مجاهد على مستوى القطر الجزائري؟

للإجابة على تلك الأسئلة سوف نحاول الوقوف على مواقف وردود أفعال الفئات الشعبية الجزائرية.

عموماً كان موقف هاته الفئة من اندلاع الثورة التحريرية عبارة عن مزيج من الفرح والتساؤل، فهم فرحوا بتفجير الثورة وإعلانها، والتي طالما كانوا ينتظرونها، وفي الوقت نفسه راحوا يتساءلون عن كيفية اندلاعها، ومن كان وراء تلك العمليات، كما أن نفوسهم غلب عليها طابع التشاؤم والقلق، وانحطاط الروح المعنوية بسبب تخوفهم من العواقب المستقبلية، خاصة وأن أحداث ماي 1945 ليست ببعيدة عن أذهانهم[1].

[1] مولود قاسم نايب بلقاسم: المرجع السابق، ص58.

وعموما استبشر الجزائريون وتفاءلوا خيراً من اندلاع الثورة التي طالما انتظروها، واعتبروا هذا العمل ثمرة ونتاج جهود أولائك الرجال الذين حملوا على عاتقهم مسؤولية الكفاح الثوري، ولم يلبث الشعب الجزائري حتى تلقف هذه الثورة واستقبلها بحفاوة منقطعة النظير[1].

وهذا ما أكده المناضل "الطاهر الزبيري" الذي وصف لنا حالة وانطباع الشعب الجزائري مع بزوغ شمس ذلك اليوم المشهود ويقول بأنها كانت عبارة عن فرح واستبشار متبوع بتخوف وحذر شديدين[2].

وفي المنحى نفسه يصف لنا "أحمد توفيق المدني" الحالة النفسية التي واجهت بها الأمة الجزائرية العمليات الأولى من ليلة فاتح نوفمبر وقال بعدما تأكد الشعب الجزائري من جدية الثورة، راحوا يقبلون بعضهم بعضاً ويتبادلون التهاني، والدموع تزرف من عيونهم (دموع الفرح)، ويردِّدون سرّاً وعلانية أن عهد الاستعمار قد وَلَّى، وكانوا يتساءلون عن السلاح ومصدره، وكيفية التحاقهم بالثورة[3].

ويصف لنا أحد المجاهدين "عمر صخري" أثناء تدخله في ندوة صحفية موقف الشعب الجزائري من الثورة، ويقول بأن الفضل في تفجير الثورة وإعلانها يعود إلى الطليعة الثورية المنبثقة أساساً من هذا الشعب، وفي الواقع لم يكن هذا العمل الثوري إلاَّ تعبيراً عن إرادة الجماهير الشعبية التي فرحت بهذه الثورة، وكيف لا تفرح بثورتها وقد سبق لها وإن ابتسمت بالأمس لثورة أشقائها المغاربة والتونسيون، فلما اندلعت الثورة الجزائرية هلَّل وكبَّر لها الشعب الجزائري فاتحاً ذراعيه لاحتضانها بقوة[4].

غير أن الكاتب "محمد حربي" ذكر بأن الرأي العام الجزائري شأنه شأن الرأي العام العالمي، تفاجأ من تلك الأحداث لأنه كان يظن أنه من غير الممكن قيام الثورة في ظل هذه

---

[1] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، ونصوصها الأساسية 1954-1962، المرجع السابق، ص27.

[2] الطاهر الزبيري: حوار، مجلة أول نوفمبر، العدد 169، ص104.

[3] أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة العربية، القاهرة: 2001م، ص197.

[4] عمر صخري، تدخل: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: دون سنة النشر ، ص226.

الظروف (حالة الاضطراب والقلق التي كان يعيشها الشعب من جراء تلك الأزمات التي نخرت جسم حركة الانتصار الحريات الديمقراطية وقسمته إلى قسمين)، وبالتالي فإن هذا الشعب لم يكن في مقدوره عمل أي شيء ضد فرنسا، وقد عبَّر عن حالة الاستياء هاته، المؤرخ كوريار في قوله: «أول رد فعل للسكان المسلمين كان عدم الاكتراث»، وفي نفس الوقت يؤكد "كوريار" أن هذا القول لا ينطبق على جميع المناطق، فإذا أخذنا على سبيل المثال منطقة الأوراس نجد أن سكانها كانوا سباقين للدخول في الثورة وكان المجاهدون في هاته المنطقة كالحوت في الماء[1].

وبالموازاة مع ما قاله حربي فإن المؤلف فاضلي إدريس ذكر بأن عامة الشعب لم تشعر بجدية الثورة إلاَّ بعد شهرين من انطلاقها، لأنه كان متردداً ومتخوفاً من المغامرة، وفي نفس الوقت كانت التيارات الشعبية تحذوها الرغبة الشديدة في وضع حدًّا للاستعمار الفرنسي، وعلى غرار الشعب الجزائري في الداخل فإن جزائريو المهجر قابلو عمليات الفاتح نوفمبر بارتياح كبير، وما لبثوا حتى التحق العديد منهم بأرض الوطن وانخرطوا في صفوف الثورة أمثال العقيد عميروش[2].

وعلى عكس تلك التصريحات السابقة فإن المؤلف أزغيدي ذكر بأنه استناداً للمجاهد لخضر بن طوبال، فإن موقف الشعب الجزائري من الثورة كان مشرفاً ولم يتردد أبداً، بل على العكس أقبل على الثورة بكل عزيمة وإصرار وعن هذه الحالة يذكر بن طوبال ما يلي: «عندما توجهنا إلى الشعب الجزائري لم نجد صعوبة كبيرة، فالشعب لم يسبب لنا المتاعب وقبلنا كل الناس ورحبّوا بنا بكل فرح وسرور» ثم يضيف قائلاً: «قال لنا الشعب إذا لم يكن عندكم سلاح فنحن مستعدين لبيع كل ما نملك، بشرط واحد وهو أن لا تقترضوا من عند الدول حتى لا تكون الجزائر مرهونة بعد استقلالها»[3].

إننا نفهم مما قاله لخضر بن طوبال أن الشعب الجزائري كان متشبثاً بالثورة، وكان متأكداً ومتيقناً بحتمية الاستقلال والنصر.

---

[1] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص36.

[2] إدريس فاضلي: المرجع السابق، ص07.

[3] محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام 1956-1962، المرجع السابق، ص84.

أما عن الصدمة التي أصابت الشعب الجزائري فيقول عنها بن طوبال بأنها صدمة الفرح وليس الخوف، بدليل أن الشعب كان أسبق للثورة من الحزب وقادته وهذا ما عبَّر عنه في قوله: «وعندما ذهبنا إلى الأوراس، وجدنا الشعب قد سبقنا بخطوات (أي سبق الحزب) وأدركنا في ذلك الوقت أن الحزب هو الذي كان متأخراً»[1].

هذا يعني أن الشعب كان على علم بهذه الثورة، وأن الذي بقي مجهولاً بالنسبة إليه هو تاريخ الانطلاقة، وبالتالي يمكن القول بأن الشعب الجزائري كان رهن إشارة قادة الثورة فما إن فجروا الثورة وأعلنوا نداء أول نوفمبر حتى لبت التيارات الشعبية النداء، رجالاً ونساءً أطفالاً وشيوخاً.

تلك هي مواقف الجماهير الشعبية فما هي ردود أفعالها؟

يقول أحمد توفيق المدني(*) أنه عند انطلاق الثورة كانت الأمة الجزائرية بأجمعها مسخرة ومجندة تجنيداً فعلياً في الثورة، ولقد تعددت وتنوعت تدعيمات السكان لها، فالكل حسب إمكانياته، فمنهم من اشتغل بمهمة التمريض، ومنهم من اشتغل بالتموين وتهيئة الألبسة...

فكل رجل مدني يعد تابعاً لجيش التحرير الوطني، فقوة المجاهدين، وجيش التحرير لا تكمن في الثلاثين ألف قطعة من السلاح فحسب، بل استمد هذا الجيش قوته من الشعب، هذا الأخير الذي التف بالثورة بمختلف فئاته رجالاً ونساءً، التفافاً روحانياً صادقاً[2]. هذه هي إرادة الشعب الجزائري التي لم يكن يهدف من خلالها تحرير الجزائر فحسب، بل كان يسعى ويطمح إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى والمتمثلة في وضع أسس لثورة سياسية واجتماعية واقتصادية ما بعد

[1] لخضر بن طوبال، تعقيب رقم 1، 2: المصدر السابق، ص28.

(*) هو جزائري الأصل تونسي المولد، ولد سنة 1899، أحد أعلام النضال والكفاح المسلح الذي قضى فيه سنوات طويلة، درس بجامع الزيتونة عام 1913، في عام 1925 تم نفيه إلى الجزائر من طرف السلطات الفرنسية بسبب نشاطه السياسي في تونس، يشارك في تأسيس جمعية العلماء المسلمين وعدد من الجمعيات الدينية والخيرية، وبفضل عمله الدؤوب تقلد مناصب عليا في الجمعية، عندما اندلعت ثورة التحرير الجزائرية شارك فيها فكرياً وثقافياً، ينظر: عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص468.

[2] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص224.

الاستقلال وقد تحقق ما كانوا يصبوا إليه، وهذا بفضل كفاحه التحريري الذي ضم الفلاحين والعمال والمثقفين من كهول وشباب، من أبكم وأصم، وأخرص وأعمى[1]...الخ

وهكذا لم يمض وقت قصير من اندلاع الثورة حتى توسعت المشاركة فيها من مختلف الفئات الاجتماعية في المدن والقرى، ومما يؤكد ذلك الالتحام الشعبي بالثورة هي تلك اللائحة التي صادق عليها المنتخبون الجزائريون بأغلبية الأصوات (أغلبية 61 صوتاً من مجموع 90 صوتاً)، والتي صارت تسمى بـ"لائحة 61 منتخباً جزائرياً" هاته اللائحة كانت تندّد بالقمع العنيف اتجاه الأبرياء، وتندِّد بسياسة الاندماج التي ولّى عهدها، وتكرس مبدأ "الفكرة الوطنية الجزائرية"[2].

ويقول لخضر بن طوبال أن احتضان الشعب الجزائري للثورة كان قبل الانطلاقة بدليل أن هذا الأخير سبق له وإن احتضن وتكفل بقادة الثورة في الوقت الذي تخلت عنهم القيادة الحزبية وأصبحوا عرضة للتشرد والتفتيت، فالفضل في جمع شتاتهم وتوحيدهم يرجع إلى الشعب الجزائري الذي كان يتلذذ بأخبار الثورة ويتلهف لسماعها، ويسأل القيادة عن السلاح وما هي طريقة الحصول عليه، وهذا هو شغلهم الشاغل، في حين كانت الدروس السياسية والنظرية بالنسبة إليهم (الجماهير الشعبية) مجرد كلام فارغ ولا طائلة من ورائها[3].

ولقد مارس الشعب الجزائري من بداية الثورة إلى نهايتها مهمتين مزدوجتين في آن واحد، فهو من جهة كان يمثل الغابة والحصن المنيع الذي يلجأ إليه المجاهدون ويحتموا فيه، وفي نفس الوقت كانت الجماهير الشعبية جنباً إلى جنب مع المجاهدين والثوار، وما هجومات 20 أوت 1955 التي أبلى فيها الشعب الجزائري بلاء حسناً إلاَّ دليلاً كافياً على بسالته وشجاعته وقد صرّح لخضر بن طوبال أن "نسبة مشاركة الشعب الجزائري في هذا الهجوم وصلت إلى 100%"[4].

---

[1] محمد كشود، تدخل: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، مج1، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: دون سنة النشر، ص13.

[2] بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص188.

[3] لخضر بن طوبال، تدخل: المصدر السابق، ص39.

[4] نفسه، ص235.

ويشيد الطاهر الزبيري(*) بالدور الكبير والفعال الذي لعبه الشعب الجزائري بمختلف شرائحه وفئاته في الثورة، كما أن مفجريها كانوا يثقون ثقة عمياء في هاته الجماهير الشعبية، وما نداء أول نوفمبر 1954 الموجه إليهم مباشرة إلاَّ دليلاً كافياً على ذلك، وبالتالي فإن سر نجاح الثورة هو الشعب والشعب وحده فقط[1]. وهكذا ارتفع عدد المجاهدين بشكل مذهل من 3000 مجاهد في العام الأول من الثورة إلى 42000 جندي في عامها الثاني كلهم سخروا أنفسهم وأموالهم للدفاع عن البلاد واسترجاع الحرية والاستقلال[2].

وحتى النساء الجزائريات كن حاضرات في هذا اليوم الأول من الثورة، فإذا كان عمل المجاهدون هو حمل الأسلحة والبنادق وإطلاق الرصاص في جميع الاتجاهات والأماكن، فإن عمل النساء كان روحياً معنوياً يتمثل في تلك الزغاريد المرتفعة الممزوجة بالنداءات المستغيثة بالمجاهدين، وأكثر من ذلك كن يتنقلن -دون تردد أو خوف- وسط المجاهدين ويبثن في نفوسهم الحماس والشجاعة، ويوزعن الماء والأكل للثوار[3].

وفي الأخير ومن خلال ما سبق عرضه من مواقف وردود أفعال التيارات الشعبية نستنتج أن الثورة الجزائرية هي ثورة جماهيرية شعبية خالصة، فهي لم تكن مسيرة من طرف زعيم حزبي، أو تهدف لتحقيق مطامح أو أغراض شخصية، فهي ثورة من الشعب وإلى الشعب وتسعى لتحقيق آمال الشعب وهو تحقيق الاستقلال التام والكامل.

(*) الطاهر الزبيري، من مناضلي الحركة الوطنية، مجاهد من الرعيل الأول لثورة الفاتح نوفمبر 1954 ولد 1929 بدوار واد الكباريت، في سنة 1946 انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، وفي خضم الخلافات الحزبية في الفترة ما بين (1953-1954) انضم إلى صف الحياديين، وعند اندلاع الثورة التحق بصفوفها عام 1955 وأصبح من بين قادة الأوراس الذين لعبوا أدواراً بارزة أبان الثورة التحريرية، غداة استقلال الجزائر كان الزبيري من مناصري هواري بومدين في صراعه مع الحكومة المؤقتة، لكنه ما لبث حتى دخل في خلافات معه غادر إثرها الجزائر ولم يعد إلا بعد وفاة هواري بومدين، ينظر: محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص269.

[1] عيسى رحماوي: الشعب الجزائري هو الذي قاد واحتضن الثورة التحريرية، حوار مع المجاهد الطاهر الزبيري: حوار: مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 169، ص105.

[2] عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص50.

[3] محمد لحسن أزغيدي وحسن بومالي: المرجع السابق، ص51.

وإذا كان قادة الثورة ومفجروها كان لهم الفضل في إلقاء عود الثقاب وإشعال فتيل الثورة، فإن الشعب الجزائري كان بمثابة الأكسجين الذي يضمن استمرارية الثورة ويزيدها اشتعالاً وتهيجاً وبعبارة أخرى إن هذا العمل الجبار والجهود المضنية التي بذلتها الطلائع الثورية هي في الواقع تعبيراً عن آمال الشعب الجزائري، ولقد تنبأ ابن مهيدي بذلك لما استوصى بالشعب خيراً وقال: «ارموا بالثورة للشارع تتلقفها الملايين من الشعب الجزائريّ» أو كما قال: «ساعدوني على إنزال الثورة إلى الشارع وسأضمن لكم النجاح».

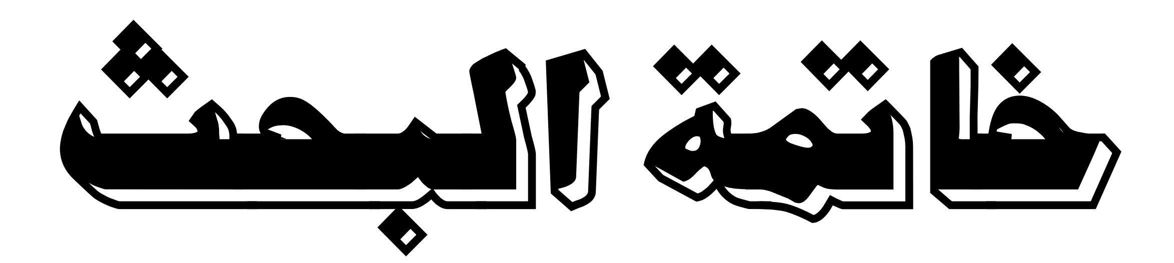
خاتمة الفصل الرابع:

بما أن الثورة انطلقت في ظروف صعبة، ومفجروها كان غير معروفين عند الكثير من الجماهير الشعبية والسلطات الفرنسية، فإن عامل المفاجأة كان حاضراً بقوة.

فالبنسبة للأحزاب السياسية والوطنية المتواجدة على الساحة السياسية (المصالين، المركزيين، العلماء، البيانيون، الشيوعيون) جميعها تفاجأت من تلك العمليات الأولى لثورة أول نوفمبر وأبو الانضمام إليها في أيامها الأولى، لأنهما أحسوا بنوع من الإهانة عندما انطلقت الثورة من خارج صفوفهم ولم يكونوا محركها ورائدها الفعلي.

أما بالنسبة للسلطات الفرنسية سواء داخل الجزائر أو فرنسا نفسها فإنهم زيادة على عامل المفاجأة فإن الدهشة والصدمة أصابت الجميع، فما لبثوا أن استفاقوا من غيبوبتهم حتى راحوا يتصرفون بلا وعي ولا تفكير من أجل القضاء على الثورة ووأدها في مهدها لكن عزيمة هذه المجموعة التاريخية وحبهم للوطن كان أقوى من ذلك بكثير.

وفيما يخص التيارات الشعبية بمختلف شرائحها وفئاتها فإنها استبشرت خيراً بالثورة التحريرية فكانت حالتهم عبارة عن مزيج بين الفرح والتساؤل، لكن بعدما تأكدوا من جدية الثورة وحدتها رحبوا بها وبمفجريها والتفوا حولها التفافاً شديداً إلى درجة أن السلطات الفرنسية عجزت عن فصل الشعب عن الثورة مهما أوتيت من قوة، وهكذا تمكنت هذه العناصر الثورية من قيادة الشعب وأخذت بناصيته نحو الاستقلال التام.


خاتمة البحث

خاتمة البحث:

إذا كانت مجموعة الاثنين والعشرين استطاعت الوصول إلى أول نوفمبر 1954 وتفجير الثورة التحريرية التي قادت البلاد إلى الاستقلال، فإن هذا اليوم الأغر لم يكن هدية تلقتها مجموعة الاثنين والعشرين من السماء ولم يكن حدثاً طارئاً، بل كان ذلك نتيجة جهود مضنية ونشاط كثيف بذلتها هاته المجموعة التاريخية التي زعزع كفاحها القارة الإفريقية.

كما أن هاته العناصر القيادية لم تخلق من فراغ فحسب بل هي عبارة عن عصارة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، بمعنى آخر أن هاته المجموعة التاريخية هي وليدة الحزب الذي طالما طالب بالاستقلال وهو حزب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية وليد حزب الشعب الجزائري.

وما يميز هاته المجموعة التاريخية عن بقية المناضلين هو اقتناعها المتجدر والعميق بأن زمن الحركات الوطنية ولى عهده ولم تعد لهجة الخطابات السياسية والوطنية مجدية، وأن الكفاح المسلح هو الحل الوحيد للشعب الجزائري من أجل استرجاع حريته واستقلاله المغتصب.

والدور الفعال الذي لعبته هذه المجموعة التاريخية هو استكمالها لشروط الكفاح المسلح ومحاولتها الالتحاق بالقطرين المجاورين اللذين نالا استقلالهما.

وبعد هذه الدراسة المتواضعة خلصت إلى مجموعة من النتائج الآتية:

أولاً: إن الأزمات التي تعرضت لها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية هي التي صقلت الفكر الثوري وبلورة الوعي الوطني لمجموعة الاثنين والعشرين وأنجبت رجالاً ثوريين غيورين على وطنهم، فكانوا بمثابة السد الذي منع تسرب هذه الأزمات إلى القاعدة الشعبية، فرغم ما عانوه من مشقة وتجاهل من طرف القيادة الحزبية إلا أن قلوبهم امتلأت غيظاً لما آلت إليه القمة الحزبية من تدهور وانقسام، فبذلوا قصارى جهدهم في لملمة هذه القيادة وتوحيدها نحو الكفاح المسلح.

ثانياً: من خلال تطرقنا لترجمة كل عضو من هاته المجموعة التاريخية تبين لنا أنه بالرغم من اختلاف مسؤوليتهم وتفاوتها بخصوص التحضير والإعداد للكفاح المسلح إلا أن هناك قواسم مشتركة تربط هذه المجموعة مع بعضها البعض ارتباطاً وثيقاً منها:

- أنهم ينتمون جميعاً إلى حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وبصفة أخص إلى الجناح العسكري، وهو المنظمة الخاصة التي كان لها دوراً فعالاً في تكوين هؤلاء الرجال.

-كلهم ملاحقين من قبل البوليس الفرنسي، فمنهم من ألقي عليه القبض ومنهم من حكم عليه غيابياً بالسجن والأعمال الشاقة.

ثالثاً: من خلال هذه الدراسة نستنتج أن العناصر الثورية التي اجتمعت في حي كلوصلومباي أواخر جوان 1954 لدراسة قرار تفجير الثورة المسلحة، وجدت نفسها أمام خيارين هما: التفجير أولاً ثم بعد ذلك التنظيم، وإما التنظيم ووفرة الظروف أولاً ثم بعد ذلك التفجير، لكن بعد انتهائنا من هذه الدراسة تأكدنا أن العناصر الثورية اختارت بالأغلبية الخيار الأول وفجرت الثورة بما في حوزتها من أسلحة متواضعة واستمرت لمدة سنتين تقريباً حتى غاية انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 غير أنه وللإشارة فإن هذه المجموعة لم تنطلق من فراغ أو من نقطة الصفر، بل انطلقت من أسس ومناخ ثوري وقواعد نظامية ورثتها هذه المجموعة عن المنظمة الخاصة.

رابعاً: إن مجموعة الاثنين والعشرين أو بالأحرى القادة التاريخيين بعد انتهائهم من التحضيرات النهائية للثورة صادفتهم مشكلة التمثيل والقيادة السياسية، فوجدوا أنفسهم بعدما كانوا مؤهلين عسكرياً على رأس التنظيم السياسي بالإضافة إلى التنظيم العسكري.

وهكذا فجروا الثورة الجزائرية وفق التنظيمين السياسي والعسكري اللذين يمثلهما على التوالي جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، فلاحظنا من خلال هذه الدراسة أن انطلاق العمليات الأولى كان مصحوباً بوثيقة سياسية وهي بيان أول نوفمبر 1954، مما يعني أن قادة الميدان كانوا يجمعون بين المهام السياسية والعسكرية في آن واحد.

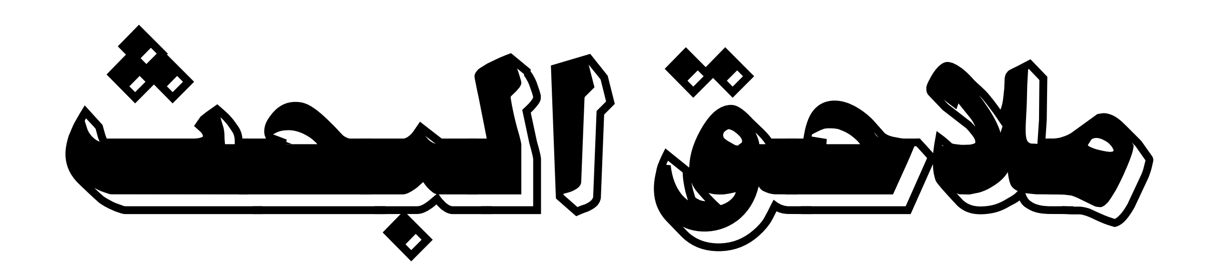
خامساً: إن الدعم اللوجيستكي الذي قدمه قادة الخارج للثورة كان من بين عناصر النجاح والقوة التي ميزت الثورة الجزائرية فلقد استطاع أعضاء الوفد الخارجي على الأقل تقليص الفارق بين المناطق التاريخية من حيث الوسائل العسكرية، أما على الصعيد السياسي والدبلوماسي فقد لعبت هذه القيادة دوراً فعالاً في إيصال صدى الثورة الجزائرية إلى المحافل الدولية والعالمية.

سادساً: من خلال هذا البحث اتضح لنا أن الشعب الجزائري كان البطل في الثورة، حيث ارتمى بين أحضانها بمختلف شرائحه وفئاته أطفالاً ونساءً رجالاً وشيوخاً ضحوا جميعهم بالنفس والنفيس في سبيل استرجاع عزة الجزائر وكرامتها، وما قامت به المجموعة الثورية هو تعبير عن تلك

الآمال العريضة للشعب الجزائري، وعظمة هؤلاء الرجال وعبقريتهم تكمن في إدراكهم لنوايا هذا الشعب وثقتهم العمياء فيه.

سابعاً: اتضح من خلال هذه المذكرة كذلك إن رد فعل السلطات الفرنسية اتجاه الثورة ومفجريها كان قوياً وعنيفاً منذ الانطلاقة، لأنهم كانوا يعتبرون الجزائر جزءاً لا يتجزأ من فرنسا وبالتالي لا يمكن التنازل عليها مهما كان الثمن، فراحت تسلط القمع على التيارات الشعبية والأحزاب الوطنية وخاصة حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي أوقفته في اليوم الخامس من الثورة وكانت هذه الإجراءات التعسفية من بين الأسباب المباشرة التي جعلت الشعب يلتحم بالثورة.

ثامناً: ولعل ما يبين لنا طابع السرية الذي اتسمت به المجموعة التاريخية في تنظيماتها وتحضيراتها وإعدادها للثورة وتفجيرها هو تلك المفاجأة الكبرى التي أحدثتها العمليات الأولى للثورة، وخاصة لدى العدو الفرنسي الذي أصابته الدهشة من جراء تلك العمليات، فراحت سلطات فرنسا وصحافتها تتصرف بغير وعي ونسبت تلك الأحداث لأطراف خارجية، ولا تدري ما المصدر الذي تلقت منه الضربة، وهذا إن دلَّ على شيء إنما يدل على عبقرية هؤلاء القادة الذي استطاعوا أن يدكوا التنظيم الاستعماري دكّاً وأزالوا إلى الأبد أسطورة الجزائر فرنسية وأكدوا أن الجزائر جزائرية.


ملاحق البحث

الملحق رقم 01

وثيقة 1

إعلان تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل

أيها المناضلون والمسؤولين في الحركة الوطنية الجزائرية أمام الأزمة الحالية، واستجابة لأماني عدد كبير من الإخوان المهتمين بمستقبل الحزب والجزائر، اجتمع لفيف من المسؤولين النزهاء الذين لا يضطلعون بأية مسؤولية في النزاع القائم في الوقت الحاضر لدرا...

إيجاد حل دائم له، و...

وإذ هم يعتقدون أ...

الإخوان ذوي الوعي

إعلان تأسيس اللجنة الثو

فرنسا يفكرون مثل المسؤولين في الحركة جهة أخرى أن الوضع أمام الأزمة الحالية، الطرفين لا توفر أي عدد كبير من الإخوان ويخشى على المكلف من المنافي لمحتشد الموقف. فقد قرروا العمل على انقاذ تنظيم الحزب من الدمار. ويقتضي اتخاذ هذا الموقف المستوحى من أنقى المشاعر الوطنية أن تكونوا بجانبنا من أجل:

1) حماية وحدة الحزب.

2) الدعوة إلى عقد مؤتمر عام، يمثل الحزب كله تمثيلا حقيقيا، ويتيح لنا مجابهة كل الآراء، ومناقشة كل المسائل، وإدانة كل أنواع الضعف وأصحابها، وبالتالي تطهير كل هيئاتنا من العناصر غير الكفؤة، والضعيفة، والعاجزة عن تولي أقدار الحزب.

3) الضرورة القصوى لجعل حزبنا أداة ثورية فعالة يتحتم عليها، إلى جانب الأحزاب الأخوية في المغرب وتونس أن تعجل بالقضاء على الاستعمار الفرنسي.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، وبعد استشارة العديد من المسؤولين، وبالنظر إلى رغبات المناضلين، قررنا تشكيل لجنة مهمتها الرئيسية جمع التنظيم كله حول النقاط الثلاثة الموضحة آنفا بقصد وقف كل المساومات والمزايدات المخجلة والمهينة.

ومن الضروري لهذا الغرض تقييم الموقف الحالي ليكون واضحا لكل المناضلين، ولنفهم من أن يكونوا ضحية للمناورات والمساومات.

نعم، هناك خلاف بين رئيس الحزب، مصالي الحاج، وبين اللجنة المركزية، وليست أسباب هذا الخلاف حديثة؛ بل إنها تابعة من سياسة ... 1947 ... وليس ...

...بارات ... الجو. ...لتحديد

ومن الضروري لهذا الغرض تقييم إجراءات الحالي ليكون واضحا لكل المناضلين، لتصرف من أن يكونوا ضحية للمناورات والمسك، فإن ... هناك خلاف عن ... الحزب والدعوة إلى العصيان مع كل ما تؤدي إليه من نتائج وخيمة؛ ومن جهة أخرى، منح الرئيس بعض السلطات دون اتخاذ أي إجراء لحماية التنظيم، كل ذلك لا يرضينا ويفتح الباب للمغامرات السياسية، وزوال الحزب على المستوى السياسي.

إن السبب الذي يحملنا على التفكير في أن الإجراءات التي اتخذت حتى الآن غير مجدية، هو الإنكار التام لإرادة المناضل الذي مازال يعتبر بمثابة عملة للمبادلة، وكتلة للمناورة، وليس بمثابة عامل مسيطر، والحكم الوحيد الكفؤ بإزالة الخلاف.

ولا يجوز أن تخفى هذه الحقيقة الأولية على خاطر أي مناضل يتمتع بحق إبداء رأيه والمشاركة في المسؤولية عن مجموع المشاكل التي تهم حزبه. وعدم الإعتراف لها بهذا الحق، يعني مقاومة تطور كفاحنا نفسه.

ومن جهة أخرى، فنحن، المسؤولين الذين نعرف تمام المعرفة التنظيم والحالة النفسية لدى المناضل، لا نعرف لم يسعى كل من الطرفين في الراع إلى الإستئثار يحفون على التنظيم ليحقق بها خططه، في حين أن أسباب الخلاف قائمة في نواحي أخرى ولا يجوز بأية حال أن تمس قوة الحزب وحيويته.

هذا سبب من الأسباب التي تثير غضبنا: ومن حقنا أن نعلن بأعلى صوتنا أنه مهما كانت خطورة الساعة والأسباب الحقيقية للأزمة، فإنه لا يمكن إيجاد حل لها إلا إذا احترمت وحدة الحزب احتراما شديدا من خلال وحدتها العضوية، وهي الضمان الوحيد للحل الصحيح العادل. لذلك فإننا نطلب من كل المسؤولين والمناضلين أن ينظموا إلى "لجنتنا" التي سوف تتكفل بحماية التنظيم وإلزام الجانبين بالحضور أمامها، وشرح وجهة نظره، وتقديم كل عناصر التقدير، وتوضيح خفايا المشكلة الحقيقية، ليسمح بإصدار حكمها فيها. وحتى يتحقق ذلك، تتكفل اللجنة الثورية للوحدة والعمل باطلاع الإخوان كلهم على وجهة نظرها، عن طريق صحيفة "الوطني" LE PATRIOTE التي سوف تصدرها عما قريب، والتي تتكفل معنا بحماية التنظيم من كل اعتداء على وحدته.

وسوف تتخذ اللجنة كل الإجراءات للتبليغ عن الخونة والمغامرين، والطموحين الذين يستغلون حالة الإرتباك لخلق الإضطرابات ثم التقدم باعتبارهم منقذين في حين أنهم ليسوا سوى إمعات يتوقون إلى المجد والمسؤولية، وعناد هؤلاء الأشخاص.

وقد استجاب الكثير من المسؤولين والمناضلين بسرور لمبادرتنا: فساعدونا على إنقاذ حزبنا من الفوضى والجمود، ولنضاعف من يقظتنا ونضم صفوفنا..

ولتحيا وحدة الحزب. وليسقط العاملون على الفرقة، وزارعوا الحقد.

اللجنة الثورية للوحدة والعمل

بيان الجزائر في أفريل 1954

الملحق رقم: 02

القائمة الاسمية لمجموعة الاثنين والعشرين[1]

1- Mokhtar Badji.
2- Othmane Belouizdad.
3- Ramdane Ben Abdelmalek.
4- Ben Mostefa Ben Aouda.
5- Mustapha Ben Boulaid.
6- Med-Larbi Ben M'hidi.
7- Lakhdar Ben Tobbal.
8- Rabah Bitat.
9- Zoubir Bouadjadj.
10- Said Bouali.
11- Belhadj Ahmed Bouchaib.
12- Mohammed Boudiaf.
13- Abdelhafid Boussouf.
14- Lyés Derriche.
15 Mourad didouche.
16 Abdesselam Habbachi.
17 Abdelkader Lamoudi.
18 Mohammed Mechatti.
19 Slimane Mellah.
20- Mohammed Merzoughi.
21- Boudjemaâ Souidani.
22- Youcef Zighoud.

[1] Ben Youcef Ben khedda: Abane-Ben M'Hidi Leur Apport à la Révolution Algérienne, Editions Dahleb, Alger: 2000; P15. et Abdesselam Habbachi, Op. Cit., P321.

الملحق رقم 03

صور أعضاء مجموعة الاثنين والعشرين[1]



العربي بن مهيدي



مصطفى بن بولعيد



باجي مختار



سويداني بوجمعة



عبد السلام حباشي



ديدوش مراد



الياس دريش



زيغود يوسف



عبد الحفيظ بوصوف



ملاح سليمان



بواعلي سعيد

[1] ولد الحسين محمد الشريف : المصدر السابق، (ص – ص 8- 9).

صور أعضاء مجموعة الاثنين والعشرين (تابع)


زبير بوعجاج


محمد مشاطي


بوشعيب بلحاج


رمضان بن عبد المالك


محمد بوضياف


لخضر بن طوبال


عثمان بلوزداد


رابح بيطاط


محمد مرزوقي


عبد القادر العمودي


عمار بن عودة مصطفى

الملحق رقم 04

رسالة من محمد بوضياف إلى عيسى كشيدة التي أكد فيها مشاركة إلياس دريش في اجتماع الاثنين والعشرين[1]

يوم 14 أكتوبر 990

عزيزي عيسى،

طلب مني شقيقي أن أبعث إليك نسخة من الرسالة التي كتبتها لبوعجاج. وللأسف فأنا لا أحتفظ بنسخ عن رسائلي التي أكتبها بخط يدي مثل هذه الرسالة التي بين يديك.

أولاً، أريد أن أعبر لك عن جزيل شكري على ما قمت به في شهادتك المنشورة بجريدة «الشعب» (ركن «منبر التاريخ») حيث وضعت النقاط على الحروف، عكس الكثيرين ممن لم تكن لهم الجرأة على قول الحقيقة بل وقاموا بتشويهها.

مع بوعجاج، أحكي لك ما جرى فعلاً. ففي العام الفارط، زارني عثمان بلوزداد. تحدثنا مطولاً ثم عاد. عندما جاء حيّا جلول ليحاورني في حواره التلفزيوني الطويل، ارتأى أن يلتقي بالعديد من الأشخاص.

وبدأت أخشى أن تختلط عليه الأمور أمام شهادات لا تروي بالضرورة الحقيقة صافية خالية من الشوائب. فقررت أن أكتب إلى بوعجاج وإلى بلوزداد لأطلب منهما أن يتحدثا بصوت واحد بشأن مجموعة «الاثنين والعشرين». في رسالتي اللطيفة، ألححت على نقطة تخص دريش إلياس بقولي أنه حتى وإن لم يتم تعيينه عضواً إلا أنه صوّت ومن ثم فيجب الاعتراف له بشجاعته على كونه وضع منزله تحت تصرفنا كردّ على طلبي لدعم قاعدة «الاثنين والعشرين»، تلقيت جواباً يكتنفه غموض وارتياب ونية مبيتة لتشويه التاريخ. لم أتمالك نفسي، وقلت لبوعجاج رأيي

---

[1] عيسى كشيدة: المصدر السابق، (ص-ص201-205).

في صمته حينما كان عضواً في جبهة التحرير الوطني وصمته أمام عمل الاغتصاب الذي تعرض له التاريخ الحقيقي والذي قام به بن بلة وأتباعه.

لكَم يؤسفني، يا عزيزي عيسى، أن كل واحد بعد الاستقلال صار يرى نفسه صاحب الحقيقة التاريخية، بينما في الحقيقة لم يمثل بعضهم أي دور. هذه هي الحقيقة، ولم أعتد في حياتي على الكذب بشأن مثل هاته القضايا.

طبعاً، قد يخطئ الإنسان لكن ما ينبغي محاربته هو الجبن، لأن الجبن ينتقل عن طريق العدوى، وهذه العدوى شوهت لجيل الشباب الذين يشكلون الأغلبية الساحقة، الحقيقة عن جذور الفاتح نوفمبر الحقيقية.

هذا، وأريد أن أعرب عن ارتياحي لنتيجة العمل الذي أنجزه محمد عباس وحيّا جلول وآخرون، المتعطشون لمعرفة الحقيقة. ويحق لنا أن نقول بأن الجزائر خطت خطوة إلى الأمام في الاتجاه الصحيح. وما عدد المراسلات التي أتلقاها إلا دلالة على انبعاث ليس بمقدور أحد أن يوقفه، «والحمد لله».

أنتظر رسالتك لأعرف وجهة نظرك كمناضل عرفت، عكس الكثيرين، كيف تحتفظ ببرودة أعصابك وسداد أحكامك.

تحياتي لكل المناضلين الذين يبدون اليوم وغداً استعدادهم لخدمة الحقيقة ولا يخشون في ذلك لومة لائم.

تحيـــاتي

محمد بوضياف

2 نهج شكيب أرسلان

القنيطرة (المغرب الأقصى)

الملحق رقم 05

بخصوص تذمر المجموعة القسنطينية من اجتماع المدنية الشهير[1]

رسالة عبد الرحمن غراس إلى مشاطي محمد

السكوت علامة الرضا، إنها مقولة تنطبق تماما على الوضعية التي تخصنا.

إذا كنا اعتقدنا حتى اليوم أن صمتا كريما هو أحسن جواب على افتراءات الذامين، فمن الحق القول أيضا أن سكوتنا أصبح لامبرر له اليوم.

وبالفعل كانت مجرد مسألة اختلاف رأي مع مسؤول حول مشكل أساسي والتي تم التكفل بها من طرف بعض أصحاب النوايا السيئة، وتم تأويلها بنية مبيتة للضرر بدأت حاليا تأخذ شكل افتراء بغيض.

هذه الإشاعة المصرة والمضرة في أكثر من جانب كان لها، على مايبدو، تأثيرا على بعض الأوساط الجاهلة بالموضوع وقد يضفى عليها غياب الرد من جانبنا مصداقية أكبر.

إنه من الضروري إذا من طرفنا بصفتنا فاعلين وشهود في الحدث محل الجدل أن نتدخل لنرد الوقائع إلى حجمها وحقيقتها.

بالفعل هناك في بلادنا أناس يعطون لأنفسهم صفة التاريخيين بينما كتاباتهم أو شهاداتهم لاتدور سوى حول أحداث صغيرة هامشية.

وعندما نعرف أنه حتى اليوم مايزال هناك فصل ثانوي من بين فصول أخرى ميزت مسار تاريخ الثورة يثير هذا الكم من التعاليق يجعلنا نفكر أن هذه المرحلة التاريخية من حياة بلادنا لم يكن فيها حدث آخر جدير بأن يبقى في الذاكرة.

إذا كان هذا الحدث التافه يبدو في أعين بعضهم أن له من الأهمية بحيث يستحق أن يجدد في كل فرصة فمن حقنا أن نطلب منهم أن يفسروا لنا أسبابه ونهاياته ولايكتفون بإعلان حكم ظالم ومجاني.

---

[1] محمد مشاطي : المصدر السابق، (ص-ص 219-224).

عما نتكلم بالتدقيق؟ بالتدقيق، عن مجموعة من المناضلين يلامون على أنهم أظهروا روحا استقلالية عندما طرحت عليهم مشاكل تتعلق بصلاحيتهم كما هو الحال للآخرين في مرحلة كان الانسياق سيدا.

إننا نفهم تماما مايحركهم. كثير من الذين كانوا بالأمس شخوصا ثانوية وأصبحوا اليوم من طلاب الشهرة يريدون إبراز أنفسهم ويتنافسون اليوم على الواجهة بوسائل غير شريفة. ليس في نيتنا أن نطعن في حق أي أحد في التعبير عن رأيه بخصوص واقعة يظن أنه يمتلك فيها جزءا من الحقيقة.

ولكن في هذه الحالة الدقيقة جدا يجب أن يترك التخمين المجال للموضوعية. للأسف في هذا المستوى من البحوث لايمكن تفادي تدخل شهادات مشكوكة غايتها الوحيدة إبراز الذات.

وبالفعل، فالتدخل في قضية لم نكن فيها حكما ولاطرفا، والمس بسمعة أشخاص نعرف أنها أكثر من محترمة يعود حسبنا إلى سلوك ذليل اتجاه أولئك الذين يُظن أننا ندعم قضيتهم. ويتعلق الأمر بمنظمة قسنطينة التي تكون حسب بوضياف قد تخلفت عشية انطلاق الكفاح المسلح.

إلى هذا المستوى هناك توضيح ضروري، نريد أن يُذكر لنا إسم مناضل واحد لم يلتحق بصفوف الثورة غداة أول نوفمبر؟ فحكم شخصي وضيق لبوضياف يجعل منا متخلفين أم لا، حسب قبولنا أورفضنا السير تحت إمرته. وهو أيضا تصور ديكتاتوري جعل منه قاعدة في علاقاته مع شركائه والذي لم يقبله منه بعض منا.

إن اختلافاتنا معه في نقاط التفاصيل المتعلقة بالمرحلة التحضيرية للثورة المسلحة كانت سبب إقصائنا من النقاش، وبعد ذلك أصبح الموقف النقدي والمسؤول لمجموعة من المناضلين الإطارات يصوَّر كأنه مجرد تهرب أمام الخطر.

ليس من الضروري، حسب رأينا، أن نذكر في هذه المناسبة أن نفس هؤلاء المناضلين المتهمين بهتانا كانوا رأس حربة مدة أربع سنوات في المنظمة الخاصة على المستوى الوطني، وفي نفس السياق نتساءل أيضا كيف يفسر هذا التحول عندما نعرف مقدار التضحيات التي قدمها هؤلاء لصقل هذه الأداة المسخرة خصيصا لهذه الثورة المسلحة التي لم يكفوا عن الإيمان بها ولو لدقيقة واحدة.

يجب الرجوع أبعد في مسار الأحداث لإيجاد الأسباب العميقة لاختلافاتنا الحالية مع بوضياف خصمنا الأساسي في هذه القضية وصاحب هذا الاتهام الشنيع.

نعود إلى مرحلة المنظمة الخاصة، منظمة شبه عسكرية كان هو المسؤول عنها والتي كانت تخضع إلى انضباط صارم. كان علينا آنذاك الطاعة في اتباع الأوامر وتنفيذها. في تلك المرحلة اكتسب بوضياف النزعة لكي يكون القائد الذي لا يناقش ولم يتمكن التخلص منها.

بعد ذلك بأربع سنوات تم تفكيك هذه المنظمة من طرف الادارة الاستعمارية. عن هذه المأساة سنترك للتاريخ دور تحديد قدر مسؤولية بوضياف التي تمكن إلى حد اليوم من إخفائها بدهاء. على كل حال، فالمأساة التي عاشها عدد كبير من المناضلين جراء هذا القمع هي ناجمة عن إحدى مبادراته الخرقاء.

وبالفعل، بين ليلة وضحاها وجدت العناصر المنتمية إلى هذه المنظمة السرية نفسها في وضعية الخارجين عن القانون، متروكين لأنفسهم مرفوضين من حزبهم الذي لم يعد يرى فيهم سوى خطرا بل تهديدا لوجوده الشرعي. بعد هذه المحنة الأليمة التي جعلتهم يعيشون الويلات، لم يعد يثق هؤلاء المناضلون، والذين لم يعد يربطهم بالحزب غير مُثُلهم، في مسؤول مهما كان.

بالفعل، فبعد التجربة، كيف يستمر إيمانهم في هذا العقد الأخلاقي الذي يفترض أنه يربط أعضاء حركة واحدة.

في هذه الحالة الدقيقة حيث كان يفترض أن يكون التضامن هو السيد شاهدنا إجراءات قمعية عمقت أكثر عزلتنا وبؤسنا الجسدي والمادي.

أصبحنا آنذاك بالنسبة لهؤلاء المسؤولين إرثا مُورِّطا. فإقصاؤنا من مجال نشاطاتهم صار ممرا ضروريا لاستراتيجيتهم الشرعية الجديدة.

في هذا الظرف كانت مسؤولية بوضياف كاملة. مع أنه كان يوجد في نفس الوضعية اللاشرعية التي كنا فيها عُين لكي يكون همزة الوصل بيننا وبين اللجنة المركزية غير أنه في الحقيقة كانت مهمته تتمثل في الحفاظ علينا بعيدا.

هذه الوضعية التي تميزه أدت به شيئا فشيئا إلى التماهي مع قادة الحزب حيث انخرط في سياستهم المتمثلة في التخلي عن العناصر المطاردة. ولم تكن حياة التشرد

التي كانت من نصيبنا لتحرك فيه ساكنا. وقد وصل بعض منا إلى درجة التسول لولا تضامن بعض المناضلين في القاعدة. تُرِك مرضى لمصيرهم، وكان يستقبل طلباتهم باحتقار والتي كان يفترض أن يبلغها نظرا لدوره كوسيط. تم تحقير كثير منا وجرحهم في كرامتهم بسلوكه المهين أو بتعاليقه المسيئة.

نظرا لهذه السابقة كان بوضياف قد فقد في أعيننا كل مصداقية. تواطؤه مع مسؤولي الحزب ودور الخديم (الخادم التابع) الذي اضطلع به إراديا كانت قد أقصته تماما.

خلال هذه الفترة، وصل انفجار الحزب ثم انقسامه إلى النهاية طارحا في نفس الوقت مشكل المرور إلى العمل المباشر خاصة بالنسبة للمناضلين القادمين من السرية.

كان لهذه الوضعية الخاصة، كتأثير حتمي، أنها أنهت كل سلطة وألغت كل السلالم وحررت كل واحد من أية وصاية. في هذا الظرف الخاص كان من البديهي أن يكون النقاش الذي سيفتح حاسما، وكذلك الحال بالنسبة إلى القرارات التي تتخذ والذي لايمكن أن تترك إلى تقدير رجل واحد أو مجموعة ضيقة.

غير أن بوضياف كان قد تصور مسبقا سيناريو يهدف حسب تخيله إلى إضفاء نوع من الشرعية حتى يستمر كما في الماضي، أن يقرر بصفة أحادية بالنسبة للجميع.

ولهذا الغرض جمع مجموعة من العناصر، الذين كانوا في الأغلب غير معنيين مباشرة بالقيام بتصويت، لتعيين خمسة مسؤولين، خلال هذه المسخرة التي كان يفترض أن تقوم بشبه انتخاب (كما نرى التأثير البسيكولوجي المنشود كان بديهيا) وحتى يؤثر على اختيارهم تحوط بانتقاء أربعة عناصر أخرى سبق أن اختارهم لترأس الاجتماع.

من جهة أخرى وبما أن التصويت كان سريا قام بوضياف بفرز الأصوات لوحده بدون مشاركة الحاضرين وأعلن نفسه ورفاقه الأربعة منتخبين بالطبع. بهذه الوسيلة التي لايمكن إلا أن ننعتها بغير الشريفة أظهر مرة أخرى غياب أي تقدير اتجاه شركائه.

وقام بتظليلهم، وبعض من هؤلاء ممن أدانوه فيما بعد هم اليوم متهمون بأنهم افتقدوا الشجاعة الكافية.

في الواقع كانت إرادتنا صلبة من أجل إنهاء الممارسات الناجمة عن مرحلة السرية، غير أن رفضنا القطعي لقبول الأمر الواقع رافقته اقتراحات تهدف إلى إدخال تصحيح بسيط في هذه اللجنة عبر توسيعها.

فنيتنا إذا لم تكن إعادة النظر في تشكيلتها كليا، والتي يستحق بعض من أعضائها كل التقدير، وإنما حتى يقبل فيها ممثلو المناطق الذين من الضروري أن مخطط الثورة يعنيهم؛ ومن بينهم منظمة قسنطينة ومنطقة الشمال القسنطيني.
كانت اقتراحاتنا إجابة أيضاعلى خلفياته التي كنا نعرفها جيدا والتي كانت تهدف إلى إزالة كل قسنطيني من طريقه. وجعل الاقتراح الخاص بالشمال القسنطيني من زيغود يوسف مشبوها بانه متواطئ معنا. ولأنه كان من الصعب إقصاؤه نظرا لتأثيره في المنطقة تم إلحاق ديدوش به.

المشكل الآخر الذي كان محل اختلافنا هو اختيار الوقت المناسب لانطلاق العمل المسلح. المبدأ كان مقبولا ولانقاش فيه، ولكننا حذرنا بوضياف الذي كان يميل إلى تاريخ قريب من أي قرار متسرع.

وبالفعل نتيجة للغموض السياسي الذي كان يسود آنذاك والذي له علاقة بانقسام الحزب وحالة التيه وانعدام الثقة التي كان يوجد فيها المناضلون عموما، كان من الضروري - حسبنا - القيام بعمل مسبق للتوضيح والشرح في صفوفنا على المستوى الوطني حيث كان من النادر أن تجد من كان يفهم النقاش الذي كان يدور من حوله.

ولكي يعطى لنا الحق اليوم يكفي أن نذكر عدد المناضلين الذين بقوا مترددين بعد أول نوفمبر متسائلين هل المصاليون أو اللجنة المركزية هم أصحاب هذه المبادرة.
ونتيجة لأخذ توصياتنا بعين الاعتبار تخلفت عدة مناطق عن النداء لحظة الحسم.
فمنطقة القبائل بقيت تابعة لمصالي عدة شهور بعد الفاتح من نوفمبر وذلك لقلة المعلومات قبل أن تلتحق. في المنطقة الوهرانية حيث تم إيفاد بن عبد المالك بقي هذا

الأخير معزولا نتيجة لعدم التحضير المسبق للأرضية لأمر الانطلاقة، وقد قتل في اليوم ذاته في منطقة مستغانم.

من جهة أخرى كنا نود معرفة رواية الأحداث كما يقدمها بوضياف لتبرير افتراءاته، مع معرفتنا أن اللوم الذي كان يوجهه لنا يتمثل في التشكيك في شجاعتنا، هذا الحكم الذي تجرأ أن يطلقه من دون أن يأتي بدليل يؤكد جيدا أنه غامر بالمساس بماضي رجال كان يعرف بأنه لالبس فيه. إننا نعرف بعضنا جيدا، حيث كنا معا مدة عشر سنوات من النضال مررنا خلالها بمحن عديدة كي نكون اليوم في حاجة لإثبات شجاعتنا. وهو أحسن من يعلم ذلك لولا حقده وضغينته كرجل تحركه أسباب غير خافية. وبدل أن يقدم الوقائع في شكلها الحقيقي، لم يجد حلا سوى اللجوء إلى التشهير وهو سلاح الجبناء المفضل.

بالمقابل من دون أن نغامر في مجال التشهير نحن قادرون على تذكير بوضياف ببعض الظروف.

الملحق رقم 06

لجنة الست[1]

التقطت هذه الصورة عقب الاجتماع الأخير للجنة

الست المنعقد يوم 24 أكتوبر 1954



الواقفون:

من اليمين إلى اليسار

1- محمد بوضياف

2- ديدوش مراد

3- مصطفى بن بولعيد

4- رابح بيطاط

الجالسين:

من اليمين إلى اليسار

1- محمد العربي بن مهيدي

2- كريم بلقاسم

1 عثماني مسعود: مصطفى بن بولعيد مواقف أحداث، مرجع سابق، ص42.

الملحق رقم 07

بخصوص المحل الذي انعقد فيه أول اجتماع للجنة الخمس لما لكه عيسى كشيدة[1]

نبـذة تاريخيـة عن مقـر قيـادة الثـورة تحت مسؤولية المنسق محمد بوضياف

نحن في شهر مارس 1950 . القوات الكولونيالية الفرنسية اكتشفت وجود المنظمة الخاصة، الجناح شبه العسكري لحزب الشعب / (ح. إ. ح.د.) المكلف بتحضير الكفاح التحريري المسلح.

في شهر أفريل من نفس السنة، بادرت قيادة الحزب بإحصاء عدد من المحلات التجارية والسكنات القابلة للاستعمال كملاجئ للعناصر التي نجت من اعتقالات سلطات الاحتلال.

وهكذا وقع اختيار محمد بوضياف، المدعو سي الطيب الوطني، على المحل الكائن بـ 6 شارع بربروس بأعالي القصبة، سيدي رمضان بالعاصمة، والذي يملكه عيسى كشيدة، خياط ومناضل الحزب في صفوف المنظمة الخاصة.

هذا المأوى ضيق نوعاً ما، ويتكون من دكان وورشة، ولكنه يمتاز بكونه يتوفر على منفذين، الأول يؤدي إلى شارع بربروس والآخر إلى شارع كاتاروغيل (قطاع الرجل). مما يضمن نوعاً من الأمن في حالة دخول البوليس. وبقرار من الحزب، تم تكليف محمد بوضياف الناجي من حملة الاعتقالات التي جرت في شهر مارس 1950 وبصفته عضواً في هيئة أركان المنظمة الخاصة، تم تكليفه بجمع من كانوا يطلق عليهم "الخارجون عن الشرعية" والتكفل بأمرهم، ويقصد بالخارجين عن الشرعية الأعضاء الموجودين محل بحث من قبل الشرطة الفرنسية والمتوزعين عبر كامل التراب الوطني.

---

[1] Mohamed Boudiaf, Op. cit., P96.

في شهر جوان 1954 غداة تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، كانت التحضيرات لتفجير الثورة التحريرية قطعت شوطاً هاماً.

وكان بوضياف في أشد الحاجة لوسط هادئ وآمن للتفكير في رسم الاستراتيجية السياسية والعسكرية اللازمة. طلب من صديقه عيسى كشيدة، المناضل وصاحب المحل، بأن يتنازل له عنه كاملاً. فأهداه مجاناً لبوضياف الذي حوله إلى مقر لقيادة الثورة.

كان هذا المحل، الذي احتضن الكثير من «غير الشرعيين» بمثابة نقطة تلاق لعديد من الزعماء. فشهد بالخصوص اجتماعات الرواد الخمس : بوضياف، بن بولعيد، بن مهيدي، بيطاط وديدوش الذين انضم إليهم كريم بلقاسم.

ففي 6 شارع بربروس، وضعت هذه النواة من الثوار اللمسات الأخيرة لعملية تفجير ثورة نوفمبر 1954. وتقررت الحلقة الأخيرة يوم 23 أكتوبر1954 في بيت المناضل الدائم بوكشورة مراد في 24 شارع بشير بديدي برايس جميدو (بوانت بيسكاد سابقاً).

في عام 1956، قام الجيش الفرنسي بتفجير المقر الأول لقيادة الثورة الجزائرية. ولم يبق من ورشة الخياطة.. ورشة الثورة، سوى أطلال.

من بين صناع الثورة التحريرية الوطنية الذين مروا أو اتخذوا مأوى لهم في 6 شارع بربروس، نجد :

- محمد بوضياف
- محمد العربي بن مهيدي
- مراد ديدوش
- رابح بيطاط

- عبد السلام حباشي
- محمد مشاطي
- عبد الرحمان غراس
- بوجمعة سويداني
- محمد بن مقدم
- محمد خيضر المدعو سيد علي
- رمضان بن عبد المالك
- عبد الحفيظ بوصوف.

إلى هذه القائمة غير المكتملة، تضاف أسماء مناضلين آخرين لم يكونوا محل بحث في تلك الفترة، أي في غضون عام 1950، ونذكر من بينهم :

- مصطفى بن بولعيد
- أسعيد بوعلي
- سليمان ملاح.

ولكي لا ينسى أحد شعار الشهيد بوضياف : «الجزائر قبل كل شيء»؛ ولكي تبقى صورته حية ؛

ولكي يبقى أبناء المناضلين الذين مروا على 6 شارع بربروس محتفظين بذكرى خالدة عن مآثر آبائهم؛

ولكي تعرف الحرية مكان نشأتها؛

حري بأن يُحافظ على هذا المكان المشهود وأن يصنف ضمن النصب والآثار التاريخية.

الملحق رقم 08

جبهة التحرير الوطني

بيان أول نوفمبر 1954 [1]

إلى الشعب الجزائري

إلى مناضلي القضية الوطنية

إليكم أنتم الذين يحق لكم أن تحكموا علينا، أنت أيها الشعب بصفة عامة، وأنتم أيها المناضلون بصفة خاصة. إن رجاءنا في نشر هذا البيان، أن ننيركم حول الدوافع العميقة التي دفعتنا للتحرك، ونحن نعرض عليكم برنامجنا ومغزى عملنا وغايته تبقى الاستقلال الوطني في الإطار الشمال الإفريقي. رجاؤنا أيضاً أن نجنبكم الوقوع في الخلط الذي قد تغذيه الإمبريالية وعملاؤها : من إداريين وساسة عديمي الاستقامة.

نحن نعتبر قبل كل شيء، أنه بعد عقود من الكفاح، بلغت الحركة الوطنية مرحلة انجازها الأخيرة. وطالما أن غاية الحركة الثورية تتمثل في تهيئة كل الشروط الضرورية لتفجير الثورة التحريرية. ولقد تأكد لنا على الصعيد الداخلي أن الشعب مناصر لشعار الاستقلال والثورة، وعلى الصعيد الخارجي أن جو الهدوء السائد موات لحل المشاكل الصغيرة مثل مشكلتنا، بفضل الدعم الديبلوماسي الذي سيساهم به أشقاؤنا العرب والمسلمين. إن أحداث المغرب الأقصى وتونس لها دلالتها في هذا السياق، ولها أثرها العميق على مسار الكفاح التحريري على صعيد الشمال الإفريقي. وجدير بالإشارة في هذا المجال، أننا كنا دائماً ومنذ زمن بعيد رواد الوحدة في العمل. ونتأسف لأنها لم تتحقق أبداً بين البلدان الثلاثة.

إن الجميع اليوم سائرون في هذا النهج، ونحن تخلفنا فكان مآلنا مآل من تجاوزتهم الأحداث. لهذا راحت حركتنا الوطنية، التي قهرتها سنوات الجمود والروتين ولم توجه التوجيه السليم ومحرومة من المساندة الضرورية للرأي العام الشعبي بعدما

1 عيسى كشيدة: المصدر السابق، (ص-ص214-217).

تجاوزتها الأحداث، راحت تتفكك شيئاً فشيئاً، ففرح بذلك الاستعمار الذي ظن بأنه حقق أعظم انتصار على الطليعة الجزائرية. إن الوضع خطير.

وأمام هذه الوضعية التي قد يتعذر تصليحها، ارتأت مجموعة من المسؤولين والمناضلين الشباب، وتلتف حولها أغلبية العناصر السليمة والعازمة، بأن الساعة قد حانت لإخراج الحركة الوطنية من الطريق المسدود الذي جرتها إليه الصراعات الشخصية والصراعات حول النفوذ، ولدفعها في نهج الكفاح الثوري الحقيقي إلى جانب أشقائنا المغاربة والتونسيين.

ونحن حريصون على التأكيد في هذا الصدد بأننا مستقلون عن الجناحين اللذين يتصارعان من أجل السلطة. فنحن نضع المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات الدنيئة والخاطئة الخاصة بالأشخاص وبالنفوذ طبقاً للمبادئ الثورية، فنضالنا موجه ضد الاستعمار وحده، العدو الوحيد العنيد والأعمى الذي رفض دائماً التنازل عن أدنى حرية بالطرق السلمية.

وهي في اعتقادنا أسباب كافية لتجعل من حركتنا التجديدية تأخذ تسمية : جبهة التحرير الوطني :

متنصلة عن أي مسعى تسوية مشبوه ومانحة لكل الوطنيين الجزائريين من كافة الشرائح الاجتماعية ومن كل الأحزاب والحركات الجزائرية الأصيلة، فرصة خوض الكفاح التحريري من دون أي اعتبار آخر.

لمزيد من التوضيح، نستعرض فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الغاية : الاستقلال الوطني من خلال :

1 . إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية :

1. التطهير السياسي من خلال إعادة الحركة الوطنية الثورية على نهجها الحقيقي من خلال القضاء على آثار الفساد وروح الإصلاح، التي تعد مصدر انحطاطنا الراهن.

2. تجنيد وتنظيم كافة الطاقات السليمة التي يتوفر عليها الشعب الجزائري من أجل تصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية :

1. تدويل القضية الجزائرية.

2. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

3. في إطار ميثاق الأمم المتحدة، التأكيد على تعاطفنا الفعال مع كافة الأمم التي تدعم كفاحنا التحرري.

وسائل الكفاح : طبقاً للمبادئ الثورية وبحكم الأوضاع الداخلية والخارجية، مواصلة الكفاح بكل الطرق إلى غاية تحقيق غايتنا.

لبلوغ هذه الأهداف، ستضطلع جبهة التحرير الوطني بمهمتين أساسيتين تؤديها في وقت واحد : عمل داخلي يخص العمل المباشر على الصعيد الداخلي، وعمل خارجي كفيل بتصوير واقع القضية الجزائرية للعالم أجمع بدعم من كافة حلفائنا الطبيعيين.

وهذه مهمة جبارة تتطلب تعبئة كل الطاقات والموارد الوطنية. ومهما طال الكفاح فعاقبتها أكيدة.

في الختام، ورغبة منا في تفادي التأويلات الخاطئة والحجج الواهية، ولإثبات رغبتنا الحقيقية في السلم والحد من الخسائر وسفك الدماء، ارتأينا أن نعرض أرضية مطالب مشرّفة على السلطات الفرنسية سنعرف من خلالها إن كانت هذه الأخيرة تحدوها النية الحسنة وتقر أخيراً بحق الشعوب التي ترضخ تحت نيرها في تقرير مصيرها بيدها.

1. فتح المفاوضات مع الناطقين باسم الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية الواحدة التي لا تقبل التجزؤ.

2 . خلق جو من الثقة بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ورفع كافة الإجراءات الاستثنائية ووقف كل المتابعات في حق القوى المناضلة.

3 . الاعتراف بالجنسية الجزائرية بإعلان رسمي يلغي المراسيم والقوانين التي تجعل من الجزائر «أرضاً فرنسية» وتنكر تاريخ الشعب الجزائري وجغرافيته ولغته ودينه وعاداته.

بالمقابل :

1 . سوف تحترم المصالح الفرنسية الثقافية والاقتصادية المكتسبة بطريقة مشروعة، وكذلك الأشخاص والعائلات.

2 . لكل الفرنسيين الراغبين في البقاء في الجزائر حرية الخيار بين جنسيتهم الأصلية، فيعتبرون أجانب إزاء القوانين السارية المفعول، وتبني الجنسية الجزائرية، وفي هذه الحالة سيعتبرون مواطنين جزائريين في الحقوق والواجبات.

3 . العلاقات بين فرنسا والجزائر سوف تحدد وتكون محل اتفاق بين الدولتين على أساس من المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري :

ندعوك للتأمل في مضمون الميثاق السالف الذكر. من واجبك أن تساهم فيه لإنقاذ وطننا واسترجاع حريته. إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك. ونصرها هو نصرك.

أما نحن، فقد عقدنا العزم أن نواصل الكفاح ونحن واثقون من مواقفك المناهضة للإمبريالية ومن وقوفك معنا، وسوف لن نبخل بأغلى ما نملك فداء للوطن.

الأمانـة

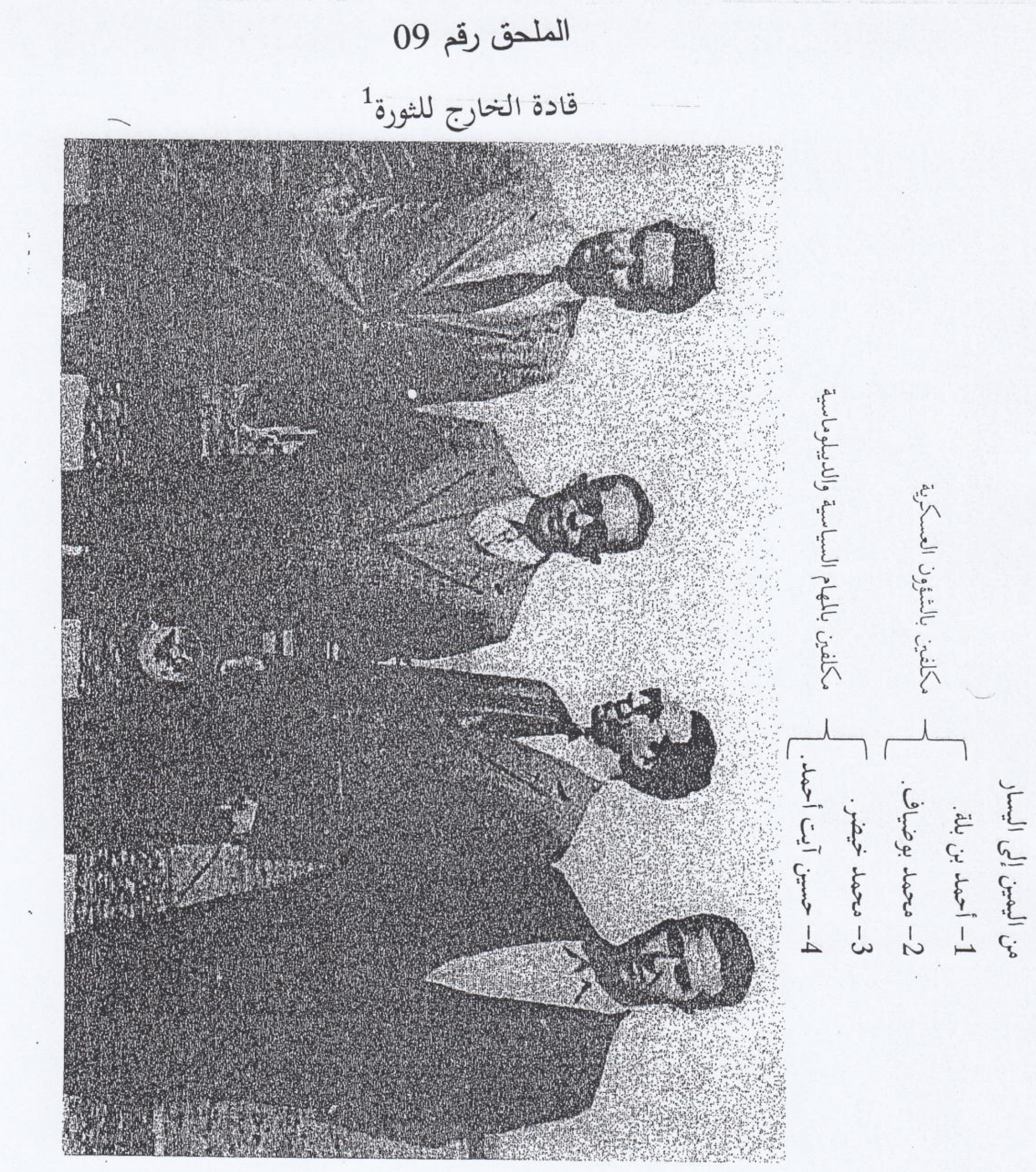
فاتح نوفمبر 1954

الأمانة العامة

لجبهة التحرير الوطني

الملحق رقم 09

قادة الخارج للثورة[1]



[1] Mohamed BOUDIAF, op. cit., P96.



الملحق رقم 10

القادة التاريخيون التسع للثورة[1]

قادة الداخل (قادة المناطق)

قادة الخارج (أعضاء الوفد الخارجي)

حسين آيت أحمد

أحمد بن بلة

محمد خيذر

1 ولد الحسين محمد الشريف: المصدر السابق، ص9.

الملحق رقم 11

رسالة من محمد بوضياف إلى الوفد الخارجي لجبهة التحرير في القاهرة (خيدر، بن بلة، وآيت أحمد) قبل الاندلاع الثورة[1]

البريد: الجزائر – القاهرة

برنة يوم 29 أكتوبر 1954

إخواني الأعزاء

بعد البرقية التي أرسلتها أمس والتي لا أزال أنتظر الإجابة عنها، أكتب لكم لأحثّكم على الإسراع لدى السلطات المصرية من أجل الحصول على تأشيرة حتى لا يحدث لي أي انزعاج لأنني قد أتعرّض يوم الاثنين لمشكل ماليّ إن لم تقوموا بأي شيء في الأيام الثلاثة المقبلة.

ومن جهة أخرى، أريد أن أطلعكم على الوضعية كما تركتها عندنا. كما ستوضّحه لكم برقية الغد، فإن الختان سيجري يوم أول نوفمبر على الساعة الواحدة (مساء 31). لقد احتفظنا بسر هذا التاريخ قصد تجنب بعض التسربات مثل التي أحدثت لدى لجنة التنسيق ردود فعل مؤسفة بعد عودة الزبير، والتي سأطلعكم عليها بكل التفاصيل بمجرّد اجتماعي بكم وأمام ممثلي هذه الهيئة.

أمّا الآن، لا بدّ أن أعلمكم أنه ينبغي عند الاندلاع، القيام بنشر النداء إلى الشعب في كل مكان. ها هي نسخة منه أطلب منكم أن تحتفظوا بها، وبعد أيّام سيأتي تصريح يوضّح موقفنا تجاه الفئتين. إن الإخوة متشدّدون فيما يخص هذا الجانب ولا يقبلون أيّ كفالة، ينبغي أن نعتمد على العقل من أجل التزام موقف ملائم للموقف الذي اتفقنا عليه حتى نتفادى كل سوء فهم قد تنجم عنه مخاطر لمستقبل نشاطنا. وبمجرّد عودتي لن ألبث أن أبيّن لكم ضرورة اتخاذ موقف محكم

---

[1] Mohamed BOUDIAF, op. cit., P134.

الإعداد بناء على مواقف المتخاصمين ولاسيّما ذهنية المناضل والشعب الذي لا يتفقان معهما.

عليكم حينئذ بتكليف أحدكم بالاتصال بصوت العرب، من الأفضل قراءة النداء كما هو وإذا تعذّر أن تلقوا نداء من عندكم يحتوي مقتطفات من ندائنا. وأحسن وقف للإلقاء، هو مساء يوم الاثنين لأنّه يقدّم لأصدقائنا دعما حقيقيّا في نشاطهم.

وفيما يتعلّق بالسلطة، لقد وقع الاتّفاق الآن فيما يخص الخارج، على أنّه لا يسمح لأيّ أحد أن يتكلم باسم نشاطنا ما عدا أنتم الثلاثة. سأقدّم لكم تفاصيل بمجرّد وصولي إلى القاهرة.

إلى اللقاء وتحيّة للجميع من الطيّب

تنبيه: إذا لاحظتم أن طلب التأشيرة يتطلب وقتا طويلا، حاولوا، قدر الإمكان، أن ترسلوا إليّ بعض المال أسدّ به حاجتي. لقد تمكّنت من دفع ثمن تذكرة السفر وأنا لست أحتاج إلاّ إلى نفقات الإقامة كان الأصدقاء قد منحوني في البداية مئة ألف فرنك (100.000F) احتجزت منها ثمن السفر من الجزائر إلى القاهرة. وليس في حوزتي إلا عشرة آلاف فرنك (10.000F)، وأنا أقيم في بَرْنَةَ منذ يوم الأربعاء. الرجاء أن تفكروا في هذه القضية.

الطيب

الملحق رقم 12

صورة الطالب يظهر واقفاً في السلم المؤدي إلى قاعة الاجتماع التاريخي

بمنزل المجاهد إلياس دريش



صورة التقطها الطالب تبين المدخل الرئيسي

لمنزل المجاهد إلياس دريش



الملحق رقم 13

صورة التقطها الطالب تمثل المظهر الخارجي الأمامي لقاعة الاجتماع التاريخي

بمنزل المجاهد إلياس دريش





الملحق رقم 14

صورة الطالب واقفاً على يسار الصورة مع محمد نجل المجاهد إلياس دريش

في المنزل الذي احتضن الاجتماع التاريخي



صورة الطالب واقفاً أمام المدخل الرئيسي

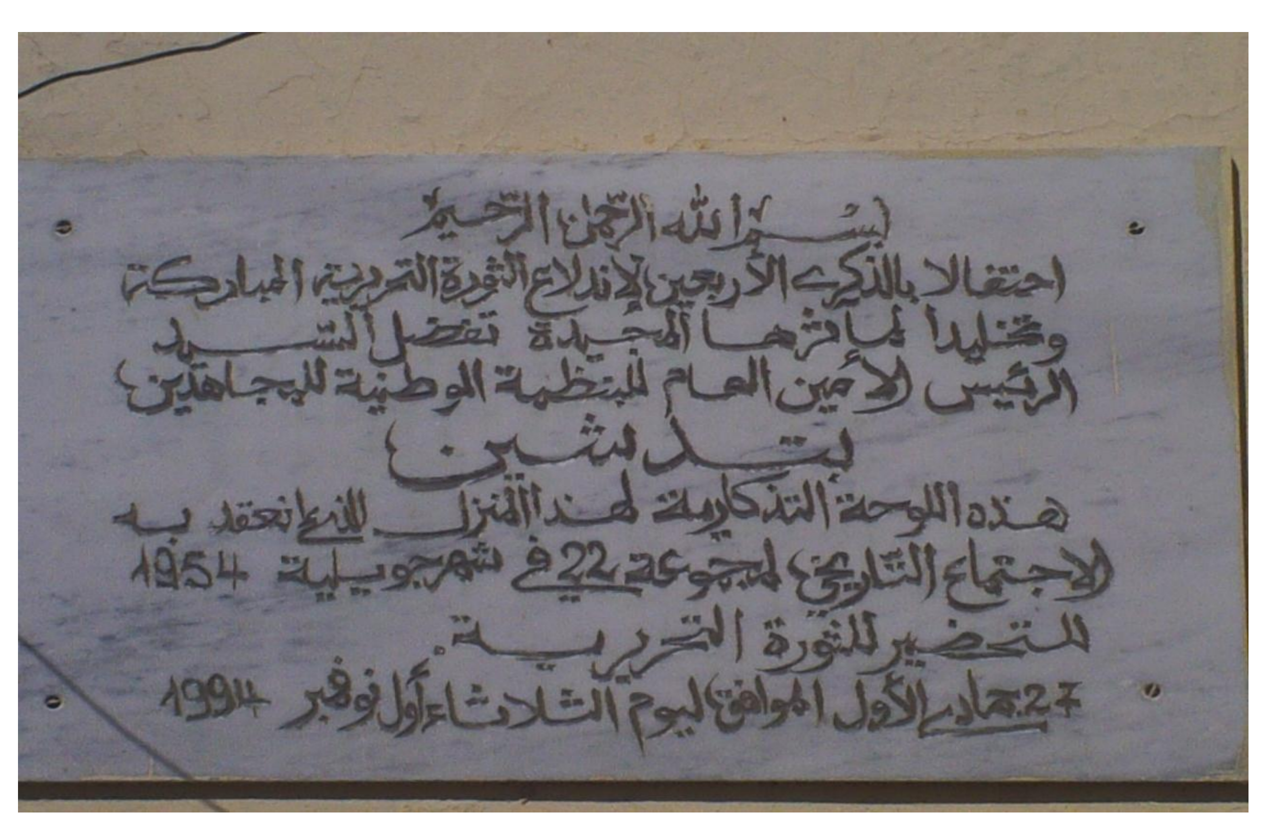
لمنزل المجاهد إلياس دريش



الملحق رقم 15

صورة التقطها الطالب وهي عبارة عن لوحة تذكارية

للمنزل الذي انعقد به الاجتماع التاريخي وهي منسوبة داخل المنزل



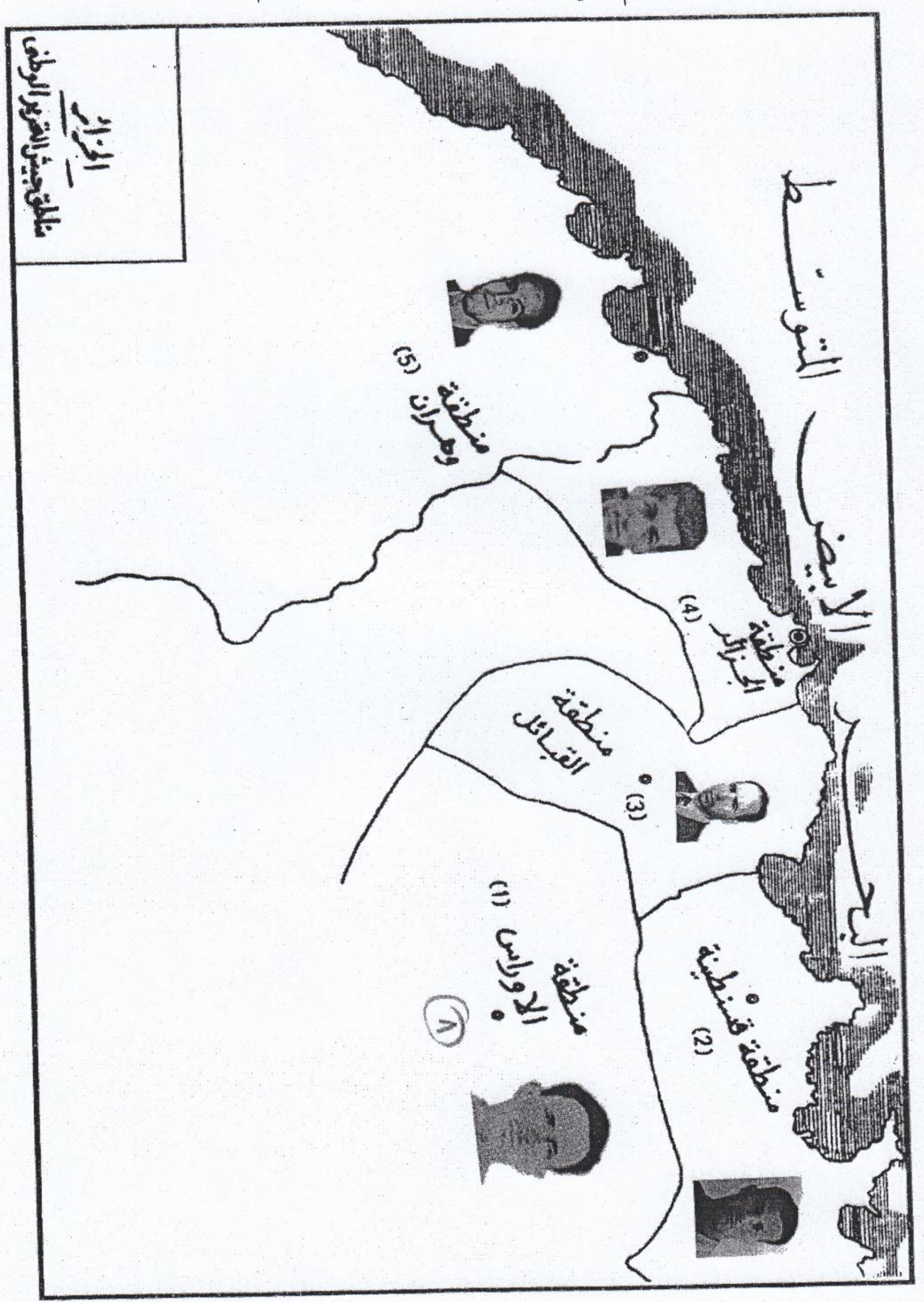
الصورة التقطها الطالب وهي عبارة عن لوحة معلّقة في قاعة الاجتماع التاريخي

تضم صور مجموعة الاثنين والعشرين



الملحق رقم 16

خارطة تقسيم التراب الوطني إلى 05 مناطق تاريخية مع تعيين مسؤوليها حسب التقسيم الذي اتفق عليه القادة الست في اجتماعهم الأخير[1]



1 عثماني مسعود: مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، مرجع سابق، ص46.

بيبلوغرافيا البحث

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر.

أ- الكتب.

1) بالعربية:

01- الإبراهيمي محمد البشير: في قلب المعركة، دار الأمة: الجزائر: 2007م.
02- الحاج لخضر العقيد: قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها، كتبها الطاهر حليس، شركة الشهاب، الجزائر: دون سنة النشر.
03- الديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة: 1990.
04- المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة العربية، القاهرة: 2001م.
05- بلحسين مبروك: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر- القاهرة) 1954-1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، ترجمة: الصادق عماري، دار القصبة، الجزائر: 2004.
06- بن خدة بن يوسف: جذور أول نوفمبر 1954م، ترجمة: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر: 2012.
07- بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف 1425هـ، ط1، دار الأمة ، الجزائر: 2007.
08- جودي الأخضر بوالطمين: مسيرة الثورة من خلال مواثيقها، ط1، دار البعث، الجزائر: 1993.
09- حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موخم للنشر والتوزيع، الجزائر: 2006م.
10- حربي محمد: الجزائر 1954- 1962، جبهة التحرير الوطني - الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، دار الكلمة، بيروت: 1983.
11- عباس فرحات: حرب الجزائر وثورتها (1) ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتاب، الجزائر: 2011.

12- كيوان عبد الرحمن: المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954، ثلاث نصوص أساسية لـ حزب الشعب / حركة انتصار الحريات الديمقراطية (PPA – MTLD)، ترجمة: أحمد شقرون، منشورات دحلب، الجزائر: 2004م.

13- مهساس أحمد: الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954م، دار المعرفة، الجزائر: 2007.

14- يوسفي محمد: الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تقديم، تعريب: محمد الشريف بن دالي حسين، ط2، منشورات تالة، الجزائر: 207.

2) بالفرنسية:

01- Boudiaf Mohamed: La préparation du premier Novembre 1954, 2éme édition, Alger: 2011.

02- Ben Youcef Ben khedda: Abane-Ben M'Hidi Leur Apport à la Révolution Algérienne, Editions Dahleb, Alger: 2000.

03- Habbachi Abdesslam: Du Mouvement National à L'indépendance, Itinéraire d'un Militant, Casba, Alger: 2008.

04- Teguia Mohamed: L'Algérie En guerre, o.p.u, Alger: 1998.

ب- الشهادات الشفوية والمكتوبة

1) الشهادات الشفوية:

- مقابلة شخصية مع محمد دريش ابن إلياس دريش مسجلة بالصوت والصورة في لقائي معه يوم 27 مارس 2013 بالقاعة التي احتضنت الاجتماع التاريخي.

2) الشهادات المكتوبة:

أ- المذكرات:

01- العقون عبد الرحمن بن إبراهيم: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر: 1986م.

02- آيت أحمد حسين: روح الاستقلال- مذكرات مكافح 1942-1952م، ترجمة: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر: 2002.

03- حاج مسعود جديد(سي علي): مذكرات شهيد لم يمت، تقديم: مراد خزناجي، دار المعرفة، الجزائر: 2011.

04- حربي محمد: حياة تحدٍّ وصمود مذكرات سياسية 1945-1962م، ترجمة: عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية، دار القصبة، الجزائر: 2004، ص118.

05- سعيداني الطاهر: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر: 2010م.

06- كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1992، ط2، دار القصبة، الجزائر: 2011.

07- كشيدة عيسى: مهندسو الثورة شهادة، ط2، ترجمة: موسى أشرشور وزينب قبي، منشورات الشهاب، باتنة: 2010.

08- مشاطي محمد: مسار مناضل، ترجمة: زينب قبي، منشورات الشهاب، باتنة: 2010.

ب- الشهادات في الصحف والمجلات:

01- شهادة الميلي العربي: تعقيب: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: دون سنة النشر.

02- شهادة أوعمران عمر، تعقيب رقم 1،2: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: دون سنة النشر.

03- شهادة بن طوبال لخضر، تعقيب رقم 1و2: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: دون سنة النشر.
04- شهادة بن عودة عمار، تدخل: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: دون سنة النشر.
05- شهادة بودة أحمد، تعقيب رقم 1، رقم2: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: دون سنة النشر¨
06- شهادة بيطاط رابح، تعقيب: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: دون سنة النشر.
07- شهادة مرزوقي محمد، تعقيب: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: دون سنة النشر.
08- شهادة صخري عمر، تدخل: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، مج1، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: دون سنة النشر.
09- شهادة كشود محمد، تدخل: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة أول نوفمبر 1954، مج1، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: دون سنة النشر.
10- حوار مع الطاهر الزبيري: مجلة أول نوفمبر، العدد 169، المنظمة الوطنية للمجاهدين.
11- حوار مع العمودي عبد القادر: مجلة المصادر، العدد 04، المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

12- حوار مع بوضياف محمد: مجلة أول نوفمبر، العدد 167، المنظمة الوطنية للمجاهدين.

13- حوار مع دوم أحمد: مجلة أول نوفمبر، العدد 173، المنظمة الوطنية للمجاهدين.

14- حوار مع مهساس أحمد: جريدة الخبر، العدد 7001.

ثانياً: المراجع.

أ- باللغة العربية:

01- أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومه، الجزائر: 2004م.

02- أزغيدي محمد لحسن وبومالي حسن: التحضيرات العملية للثورة التحريرية الجزائرية 1954، دار الهدى، الجزائر: 2012م.

03- الزبيري العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، جزء 1، اتحاد الكتاب العرب، دمشق: 1997م.

04- الطاهر علية عثمان: الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، ط2، المطبعة العصرية للفنون المطبعية، المكان غير موجود: 2000م.

05- العمري مومن: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر، قسنطينة: 2003م، ص201.

06- أنري فافرود شارل: الثورة الجزائرية، ترجمة: كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر: 2010م.

07- بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية صانعوا أول نوفمبر 1954 المواجهات الصغرى في المواجهات الكبرى، دار الكتاب، الجزائر: 2010م.

08- بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليعة، الجزائر: 2009م.

09- بن عمار بن منصور ليلى: فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم، ترجمة: حسين لبراش، دار الجزائر للكتاب، الجزائر:2011.

10- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1997.

11- بوعزيز يحي: الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الديمقراطية 1946-1962م، دار هومة، الجزائر: 2009م.

12- بوعزيز يحي: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط1، دار الأمة، الجزائر: .2004

13- بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطبعة والنشر، الجزائر: .2002

14- بومالي أحسن: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر: 1985م.

15- بومالي أحسن: أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لـ "خرافة" الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر: 2010.

16- خالفة معمري: عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، ط2، منشورات تالة، الجزائر: 2008م.

17- دحو العربي: أوراق نوفمبرية كتابات إعلامية وتاريخية وأدبية وروايات مجاهدين وصدى ثقافة الثورة، دار الهدى، الجزائر: 2010م.

18- زيدان المحامي زبيحة: جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى، الجزائر: 2009م.

19- سطورا بنيامين: مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية 1898-1974م، ترجمة: عماري صادق وماضي مصطفى، دار القصبة، الجزائر: 2007م.

20- سعداوي مصطفى: المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، وزارة الثقافة، الجزائر: 2009م.

21- طلاس مصطفى والعسلي بسام: الثورة الجزائرية، ط4، دار الرائد للكتاب، الجزائر: .2010

22- عباس محمد: اغتيال... حلم أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر: 2009م.

23- عباس محمد: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن(1954-1962)، دار القصبة، الجزائر: 2007م.

24- عباس محمد الشريف: من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، دار الفجر، الجزائر: 2005.

25- عباس محمد: ثوار... عظماء شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر: 2012.

26- عباس محمد: دروب الاستقلال فصول من... ملحمة التحرير، دار هومة، الجزائر: 2010م.

27- عباس محمد: رواد الوطنية.. شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر: 2004.

28- عباس محمد: مثقفون في ركاب الثورة في كواليس التاريخ (2)، دار هومة، الجزائر: 2009م.

29- عثماني مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر: 2012.

30- عثماني مسعود: مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، دار الهدى، الجزائر: 2009م.

31- عفرون محرز: مذكرات من وراء القبور، ج2، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر: 2010م.

32- عمراني عبد المجيد: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، دون سنة النشر ومكان النشر.

33- فاضلي إدريس: جبهة التحرير الوطني FLN عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954-2007، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2004م.

34- قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ترجمة: أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر: 2011.

35- قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث، قسنطينة: 1991م.

36- قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، ط1، دار البعث، الجزائر: 1991م.

37- كواندت وليم ب.: الثورة والقيادة السياسية الجزائر 1954-1968، مركز الدراسات والأبحاث، دمشق: 1981م.

38- لونيسي رابح: دعاة البربرية في مواجهة السلطة، دار المعرفة، الجزائر: 2002م.

39- مرتاض عبد المالك: دليل المصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، وهران: 2001.

40- مريم سيد علي مبارك: ثوار عظماء، دار المعرفة، الجزائر: 2012م.

41- مزهود الصادق وآخرون: عبد الحفيظ بوصوف السياسي المحنك والاستراتيجي المدبر، دار الفجر، قسنطينة: 2003.

42- مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلاً وخارجاً على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، ط1، قسنطينة: 1984.

43- مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2012.

44- ولد الحسين محمد الشريف: عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى من المنظمة الخاصة 1945 إلى استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962 تمجيداً لشهدائنا الأبرار، دار القصبة، الجزائر: 2009م.

ب- باللغة الفرنسية:

01- Ben Jamin Stora: Histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1962, Casbah Editions, Alger: 2004.

02- Duchemin Jacques: Histoire du FLN, Editions Mimouni, Alger: 2006, PP35-36.

03- Kaddache Mahfoud: L'Algérie des Algériens, Histoire de L'Algérie 1830-1959, Editions Rocher Noir, Alger: 1998.

04- Meynier Gilbert: Histoire Intérieure du FLN 1954-1962, Casbah Editions, Alger: 2003.

ثالثاً: المقالات والدوريات.

أ- المقالات:

01- بلعيد رابح: تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، رسالة الأطلس (المسلسل)، الحلقة 54، العدد 147، الجزائر: 1997.

02- بوحوش عمار: تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، العدد الثالث، المتحف الوطني المجاهد، الجزائر: .1995

03- لونيسي إبراهيم: أزمة حزب الشعب الجزائري خلفياتها وأبعادها، المصادر، العدد 02، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر: 1999.

ب- الدوريات:

- الخبر (جريدة)، العدد 7001
- الشروق الأسبوعي (جريدة)، العدد 600.
- مجلة أول نوفمبر، العدد 167.
- مجلة أول نوفمبر، العدد 169.
- مجلة أول نوفمبر، العدد 173.
- مجلة المصادر، العدد 02.
- مجلة المصادر، العدد 04.
- مجلة الذاكرة، العدد 03.

رابعاً: الرسائل الجامعية.

01- خيثر عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف حباسي شاوش، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2005-2006.

02- بوعبد الله عبد الحفيظ: فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف يوسف مناوية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الموسم الجامعي 2005-2006م.

03- شلي آمال: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بوصفصاف عبد الكريم، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية: 2005-2006.

04- محمد الصغير عباس: فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927-1963)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، إشراف خمري الجمعي، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2006-2007م، ص90.

05- معزة عز الدين: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف: جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2004-2005م.

خامساً: الموسوعات والمعاجم والقواميس.

أ- بالعربية:

1/ الموسوعات:

- موسوعة أعلام الجزائر 1954- 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر: 2007.

2/ المعاجم:

- بوصفصاف عبد الكريم وآخرون: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري: 2009م.

3/ القواميس:

- مقلاتي عبد الله: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، منشورات بلوتو، الجزائر: 2009م.

ب- بالفرنسية:

- القواميس:

07- BENJAMIN STORA: Dictionnaires Biographique De Militants Nationalisies Algeriens.E.W.A, P.P.A, M.T.L.D(1926-1954), Editions L'harmattan, Paris:.............

فهارس البحث

- فهرس الأعلام.

- فهرس أسماء البلدان والمدن والأماكن.

- فهرس الجمعيات والأحزاب والمنظمات.

- فهرس الموضوعات

- فهرس الأعلام.

- فهرس أسماء البلدان والمدن والأماكن.

فهرس الجمعيات والأحزاب والمنظمات.

فهرس الموضوعات

الفصل الثالث: تطور مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير وقيادة الثورة.

الفصل الرابع: تقييم الأداء الثوري والنضالي لمجموعة الاثنين والعشرين (المواقف والردود).

المخلص:

هناك مقولة للشيخ جمال الدين الأفغاني مفادها: «أن الأزمة تلد الهمة، وأن الأمر لا يتسع إلا إذا ضاق»، نعم لقد أنجبت لنا أزمات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (أزمة 1949، أزمة 1950، أزمة 1953)، رجالاً ثوريين مخلصين كان لهم الفضل في تفجير الثورة الجزائرية المباركة 1954 أطلق عليهم تاريخياً "مجموعة الاثنين والعشرين".

فإذا كانت تلك الأزمات السابقة الذكر قد أثرت على قيادة الحركة ومنعتها من اجتياز الخطوة الأخيرة وهي قرار تفجير الثورة المسلحة، فإنها في الواقع (تلك الأزمات) كلها عوامل ساعدت مجموعة الاثنين والعشرين على استكمال شروط الكفاح المسلح واندفاعها نحوه. وما ميّز هذه العناصر الثورية عن غيرها هو نجاحها في تطبيق القرار الحاسم الذي اتخذته في اجتماعها التاريخي بحي كلوصلومباي جون 1954، رغم أنها كانت قليلة العدد، ممزقة الشمل، مجهولة من طرف الشعب، مطاردة من طرف البوليس الفرنسي.

وفي ختام الاجتماع السالف الذكر انتخب محمد بوضياف كمنسق وطني، وفي اليوم الموالي استدعى هذا الأخير (رفاقه مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، ديدوش مراد) وشكلوا ما يعرف تاريخياً بلجنة الخمسة التي حملت على عاتقها مسؤولية تنفيذ قررات ال22، لتعزز هذه اللجنة في شهر أوت بطرف سادس (كريم بلقاسم) وشكلت ما يدعى ب "لجنة الستة"، وبالاتفاق الضمني مع أعضاء الوفد الخارجي تم تشكيل أول قيادة للثورة عرفت ب "لجنة التسعة"، هذه الأخيرة انكبت في التنظيم السياسي والعسكري على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي تم تقسيم البلاد إلى 05 خمسة مناطق وتعيين مسؤوليها، مهمتهم إشعال فتيل الثورة في اليوم الفاتح من نوفمبر 1954، أما على الصعيد الآخر فكلفت قيادة الخارج بمهمتين مزدوجتين وهي الدعم السياسي واللوجيستيكي.

فبفضل الاستفادة من خبرة المنظمة الخاصة والتنظيمات السياسية والعسكرية والنشاط السري والقيادة الجماعية استطاعت المجموعة التاريخية القيام بأهم حدث في تاريخ الجزائر المعاصرة وهو حدث أول نوفمبر 1954 الذي أحدث بطبيعة الحال المفاجأة الكبرى كون هؤلاء العناصر الثورية مجهولة من طرف الجميع، فراحت الهيئات والأحزاب السياسية والسلطات الفرنسية تتساءل عن صاحب هذا الحدث ومصدره.